التوأمة الجامعية: كمدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

د/ شيـرين عيـــد مرســـي

أستاذ أصـــول التربيـــة المساعد

كليـــة التربيـــة - جامعـــة بنهـــا

مستخلـــص البحـــث

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ظهور العديد من الاتجاهات التربوية العالمية التي تهدف إلى إضفاء بعدٍ دوليٍ على الممارسات الجامعية، بما يضمن اتساع نطاق تقديم وانتشار الخدمات التعليمية، وجعلها عابرة لحدود الدول والقارات، وفي مقدمة ذلك تأتي التوأمة الجامعية التي أصبحت تشكل في العديد من المؤسسات الجامعية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة، ومدخلاً مهمًا لتحقيق أهدافها، وأقرب طريق لإحداث ثورة شاملة في المنظومة الجامعية؛ الأمر الذي جعلها مطلباً أساسية وأمراً حتمياً وضرورياً؛ لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية ٢٠٣٠).

وبالرغم من أهمية استراتيجية مصر للتنمية، فقد أكدت الدراسات أن استراتيجية مصر للتنمية المستدامة هي مجرد رؤية أو حلم لا تحمل قيما معينة، بل تتضمن مجموعة من الأهداف والمؤشرات اللازمة لقياس هذه الأهداف المبالغ فيها، والتي لا يوجد ميزانية أو آلية لتطبيقها، وليست استراتيجية بالمفهوم المتعارف عليه في أدبيات التخطيط الاستراتيجي، وقد استهدف البحث الحالي وضع تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي، بتحليل فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتحليل أهداف التعليم الجامعي في ضوئها، ومن أهم ما توصل إليه البحث ضرورة الأخذ بالتوأمة الجامعية كمدخل لتحقيق

أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وإجراء المزيد من البحوث حول كيفية تفعيلها، وبيان أهميتها، بما يسهم في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التوأمة – التوأمة الجامعية - استراتيجية التنمية المستدامة.

University twinning: as an entry point to achieve the goals of the sustainable development strategy Egypt Vision 2030

Abstract

Over the past few years, the world has witnessed the emergence of many global educational trends that aim to add an international dimension to university practices which leading to achieve an expansion in the range of the provision and spread of educational services and making them cross the borders of countries and continents. And on top of this comes the university twinning, which in many university institutions has become an integral part of the sustainable development strategy and an important entry point for achieving its goals beside being the closest way to a comprehensive revolution in the university system. Which made it a basic requirement and an inevitable matter to achieve the goals of the sustainable development strategy (Vision 2030)

Despite the importance of Egypt's strategy for development, studies emphasized that Egypt's strategy for sustainable development is just a vision or dream that does not carry

specific values, but rather includes a set of goals and indicators that are necessary to measure these exaggerated goals, which there is no budget or mechanism to implement, and it is not a strategy in the recognized sense of the literature of strategic planning. The current research aimed to develop a proposed vision to achieve the goals of the sustainable development strategy Egypt Vision 2030 in light of the twinning of university education, by analyzing the philosophy of the sustainable development strategy Egypt Vision 2030, and analyzing the goals of university education in light of it. One of the most important findings of the research is the necessity of adopting university twinning as an entry point to achieve the goals of the sustainable development strategy, Egypt Vision 2030, and conducting more research on how to implement it and explain its importance, in a way that contributes to achieving the sustainable development strategy.

Key words: twinning - university twinning - a sustainable development strategy.

التوأمة الجامعية: كمدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

د/ شيـرين عيـــد مرســـي

أستاذ أصـــول التربيـــة المساعد

كليـــة التربيـــة - جامعـــة بنهـــا

مقدمـــة:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ظهور العديد من الاتجاهات التربوية العالمية التي تهدف إلى إضفاء بعدٍ دوليٍ على الممارسات الجامعية ، بما يحقق اتساع نطاق تقديم وانتشار الخدمات التعليمية وجعلها عابرة لحدود الدول والقارات، الأمر الذي جعل كافة الدول المتقدمة والنامية تتخذ العديد من الإجراءات التي تعمل على تحسين قدرة مؤسساتها، والعمل مع المجتمع الدولي الأوسع، بما فيه من مؤسسات وشبكات بحثية وعلماء، وكذلك البحث عن مداخل وآليات جديدة للتكيف مع متطلباته، وفي مقدمة ذلك تأتي التوأمة الجامعية التي أصبحت تشكل في العديد من المؤسسات الجامعية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة، ومدخلاً مهمًا لتحقيق أهدافها، وأقرب طريق لإحداث ثورة شاملة في المنظومة الجامعية، بحيث تكون مواكبة لتطورات العصر؛ للحصول على الاعتراف الدولي، وتعزيز المكانة والقدرة التنافسية للمؤسسات الجامعية على المستوى العالمي، وذلك من منطلق إيمانها بأن التوأمة الجامعية كفيلة بتغيير ثقافة تلك المؤسسات؛ لأنها تهدف – بشكل أساسي- إلى الاحتكاك بأفضل الأنظمة العالمية في التعليم والفكر والثقافة، وهي مدخلٌ لتحقيق أهداف استراتيجية مصر التعليمية للتنمية المستدامة، وتحقيق رؤيتها المستقبلية، ومن ثم تعد بوابة لانخراط مصر في المنظومة الدولية للجامعات، من خلال عملية الانفتاح والاندماج والتحالفات بين الجامعات الجديدة

والقائمة بدلاً من التنافس ضد بعضها، وتعكس الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والتمثيل الأكاديمي في المؤتمرات الدولية بالنشر الدولي للبحوث العلمية، وتأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، كما أنها تسهم في الربط بين الجامعات في الاختصاصات الرئيسة، لاسيما المتعلقة بالتنمية المستدامة والرؤية المستقبلية للتعليم على المستويين الوطني والدولي من ناحية أخرى (عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد،٢٠١٦، ١٣)، (مصطفى،أميمة حلمي،٢٠١٥ ، ٤٣)(Childress, K., Lisa., 2009, 8) (المفتي، محمد أمين،١٩٩٥، ١٣٥)،(IAU, 2012.3)، Marquez;et (al.,2011,1)، فضلا عن تحسين وتقدم المكانة المؤسسية للجامعات عالميًا، من خلال استقطاب الطلاب للدراسة من جميع أنحاء دول العالم، علاوة على تعزيز اكتساب المعارف الجديدة واللغات الأجنبية لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوفير مصادر تمويل ذاتية إضافية للجامعات، وهو ما أكده العديد من الدراسات، حيث ترى دراسات (Abdulloh,N., & Zain,S., 2011, 320)،(Lucie, M., 2015,5) (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٦) (محمد، كريمة حسن، ٢٠١٦)،(القحطاني، ماجد عبد الله، ٢٠١٧) (Robson,S.,2011,619)،(عبد الناصر رشاد، وعماد نجم، ٢٠١٧ Marquez, B, L,Deigado,et,al,2017,3-4) (Knight,J. , 2015, 6) (السراج، رجب عبد الله، ٢٠١٨) أن توأمة البرامج الدراسية لها دور واضح في تطوير البنية التعليمية والبحثية فى الجامعات وتبادل الأفكار والخبرات، وتنمية روح التفاهم والتعاون الدولي بين الشعوب، كما أنها تؤثر إيجابيا في الحراك الأكاديمي للطلاب، والحركة الدولية لتبادل الطلاب الذين يتم إعدادهم للالتحاق بالجامعة، وتكوين المواطن العالمي المدرك لثقافات ولغات الشعوب المتباينة، والقادر على فهمها والتواصل معها، بالإضافة إلى المشروعات التعليمية الدولية، وبروتوكولات الشراكة، واتفاقيات التعاون، وإنشاء أنماط من التعليم عابر القارات.

كما ترى دراسات (ويح، محمد عبد الرازق ،٢٠١٢)، (De Wit,H., 2017,9) (Altbach, P.,G & Knight, J., 2019, 290-291) (Horta,20106, 63) (Wit, H., 2017, 52). (رضوان، حنان ، ٢٠١٧) (بكر، عبد الجواد السيد،٢٠١٩) أن التوأمة الجامعية تؤثر إيجابيًا في تحسين جودة التعليم العالي، وتطوير برامجها الدراسية، ورفع كفاءات الموظفين والطلاب والباحثين للعمل في المجتمع العالمي، وابتكار وإبداع برامج، وبناء صياغات تعليمية إبداعية، ومن ثم القدرة على المنافسة العالمية، وتحقيق الميزة التنافسية في تقديم خدمات تعليمية تتسم بالجودة مع المؤسسات العالمية المتقدمة، شريطة أن تتحرك لتقديم إضافة مثالية ومهمة لمثيلاتها الدولية؛ حتى لا تصبح مجرد متلقية ومستوردة فقط.

كما بينت دراسات (الشربيني، هانم،٢٠١٨) (علي، أميرة خيري ،٢٠١٨) (محمد، حنان أحمد الروبي،٢٠١٩)، (أحمد، نجاح رحومة، ٢٠١٩) (Paul,S., 2014, 166)، أن التوأمة الجامعية لها دور إيجابي في تحقيق الريادة العالمية للجامعات؛ فضلا عن زيادة المكانة العالمية للجامعات المصرية، واكتساب خبرات جديدة من الجامعات الدولية، وتبادل الأساتذة، والأبحاث العلمية المشتركة؛ مما ساعد فى تغيير التصنيف الدولي للجامعات على المدى البعيد، ومن ثم احتلالها تصنيفًا عالميًا أكثر تقدمًا، من خلال الانفتاح على مجموعة من الأفكار الجديدة عبر أوسع التخصصات.

وعلى هذا النحو، فإن مسألة توأمة الجامعات ليس معناها عرض منتجاتنا التعليمية أياً كانت بأي كيفية وأي فلسفة أو منهجية، بل عرض المنتجات التعليمية وفقًا لمعايير دولية ذات شروط متفق عليها دوليًا، بمعنى وضع برامج تسمح بالتشارك والتبادل.

وقد أصبح من المتفق عليه في ضوء هذه الاتجاهات التربوية العالمية إحداث تحولات وإصلاحات جذرية في كافة قطاعات وجوانب المجتمع المصري، وإعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه الاتجاهات العالمية، ووضع أفضل السبل للتعامل معها، بما

يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحقيق الغايات التنموية المنشودة.

لذا ارتأت مصر أن تأخذ على عاتقها وضع استراتيجية تتضمن رؤية وخططاً لمواكبة تلك الاتجاهات العالمية، والسعي نحو البناء، وتحقيق التنمية المستدامة؛ حتى تكون مصر المستقبل بين المجتمعات المتقدمة، ومن هنا جاءت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقق من خلالها تنمية حقيقية في الدولة على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

وقد تبنت هذه الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام، يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، من خلال الارتكاز على ثلاثة أهداف رئيسة، تشمل: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي (إبراهيم، فاطمة عبد الفتاح ،٢٠١٩، ١٢)، (لطفي، نهال ،٢٠١٩، ٣-٤)، (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٦، ٩).

واعتمدت الاستراتيجية في ضوء هذه الأبعاد على عدد من الأهداف والغايات، من أجل تحول هذه العناصر إلى حوافز للتنمية، بدلا من أن تكون بمثابة تحديات رئيسة.

واحتوت الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة على اثني عشر محورا، تعد محاور رئيسة محددة تتطرق للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع المصري، وتأخذ في الاعتبار احتمالات المخاطر التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية خلال السنوات القادمة، فضلا عما تضمنته الرؤية من أهداف استراتيجية وبرامج ومؤشرات لقياس معدلات الأداء؛ مما يعني إمكانية التنفيذ مع التقويم وتعديل المسار أولا بأول، وبالتالي فإن وضع استراتيجية للتنمية المستدامة بكل ما تحمله من رؤى وما يتخللها من أبعاد ومحاور متنوعة، يعد أمرًا ضروريًا وحيويًا ومهمًا.

(United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization ,2018,5) ، (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، ٢٠١٦، ٢٩)، (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠)

وهو ما تنبه إليه العديد من الدراسات التي أكدت أهمية رؤية ٢٠٣٠ ، في التعليم، وأجمعت على ضرورة تحقيق رؤية استراتيجية يتم في ضوئها بناء مصر تنمويا.

وامتدادا لهذا، فقد أكدت دراسة (الحصري، طارق فاروق،٢٠١٦) أهمية تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ : خاصة محور الشفافية والكفاءة ، وأكدت أنه في حال تطبيق تلك الأهداف الخاصة بالاستراتيجية، ستمتلك مصر جهازاً إدارياً فعالاً يحسن إدارة موارد الدولة، يتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة، ويعلي من رضا المواطن، ويتفاعل معه ويستجيب له.

وأوضحت دراسة (السعيد، هالة،٢٠١٧) أهمية استراتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠، وأكدت أنها تعد خريطة الطريق التي ترسم ملامح مستقبل مصر كما يتطلع إليه المواطنون، خاصة وأن استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ كان هدفها بناء مسيرة تنموية طموحة لوطن متقدم ومزدهر، من خلال تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية للاقتصاد المصري، وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، والذي تمتد آثاره الإيجابية لكل أطياف المجتمع.

كما أشارت دراسة (عبد الوهاب، مرفت صدقي،٢٠١٧) إلى أهمية استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، حيث تسعى إلى نجاح الأهداف الإنمائية، وتهدف إلى المضي قدما للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتدعو الأهداف جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، بجانب تحقيق مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية للمرأة العربية، تشمل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وحماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي .

واتفقت دراسة (الطاهر، رشيدة السيد،٢٠١٨) مع دراسة (مرسي، عمر محمد ،٢٠١٨) على أهمية استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ م في التعليم، خاصة في رسم خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء أهداف هذه الاستراتيجية، ورسم الخطوط الواضحة للخريطة البحثية في كل كلية بالجامعات المصرية، وتوصلت إلى ضرورة تقديم خريطة للأولويات البحثية في مجال السياسات التعليمية، بما يفيد المراكز البحثية، وكليات التربية والأقسام العلمية والدارسين، في استكشاف ظواهر وموضوعات تراعي احتياجات المجتمع المصري وأهداف ورؤية استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأوصت بضرورة الاهتمام بوضع خريطة بحثية بالجامعات المصرية، وربطها بأهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠.

وتنبهت دراسة (الرميدى، بسام سمير، وطلحي، فاطمة الزهراء ،٢٠١٨) إلى مدى مساهمة التخطيط البيئي في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ في بعدها البيئي، وتوصلت إلى أن أهداف المحور البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ تتفق بشكل كبير وشبه كامل مع الفوائد التي يحققها التخطيط البيئي، وكذلك تتوافق مع أهدافه، وبالتالي فإن التخطيط البيئي سيسهم بشكل فعال في نجاح تحقيق هذه الأهداف.

كما هدفت دراسة (حسين، إيمان عاشور، ٢٠١٩) إلى الكشف عن استخدام الطلاب لوسائل الإعلام الجديد وعلاقته بتكريس الاغتراب الاجتماعي، وكيفية مواجهته وفق ما جاءت به رؤية مصر ٢٠٣٠، وأكدت أهمية ما جاءت به الرؤية من أهداف ومؤشرات في مواجهة مؤشرات الاغتراب الاجتماعي.

أما دراسة (الشامي، نجلاء عبد الفتاح،٢٠١٩)، فهدفت إلى تعرف دور رؤية ٢٠٣٠ في تحقيق التنمية، وإعداد قادة التغيير التربوي، وأكدت أهمية دور رؤية مصر ٢٠٣٠ في إعداد قادة التغيير التربوي، من خلال ما تهدف إليه من وضع أهداف استراتيجية

لتطوير الجهاز الإداري للدولة لمواءمة التغييرات وتحسين إدارة الموارد البشرية، بكل ما يتضمنه ذلك من تحديث الإطار التنظيمي بما يتضمن من تشريعات، وعنصر بشرى وأنظمة معلومات، بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري.

كما أكدت دراسة (جاد، منى محمد ،٢٠١٩)، ودراسة (عبدالقادر، رمضان محمود ،٢٠٢٠) أهمية الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف الدراسة ، وضرورة تعرف مفهوم ثقافة التنمية المستدامة؛ وأبعادها في ضوء هذه الرؤية ، وأوصت ببناء استراتيجية لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

وحديثا أشارت دراسة كل من (الجعفري، ممدوح عبد الرحيم، والقدري، آية عادل ،٢٠٢٠)، إلى العلاقة القوية بين رؤية ٢٠٣٠ والتعليم في مصر، وفي ضوء هذه العلاقة رأت الدراسة رؤية ٢٠٣٠ للتعليم في مصر على أنها: التعلم في إطار معرفة العالم من حولنا والمعرفة المتنوعة في إطار احتياجات المجتمع وسوق العمل، من حيث بناء إنسان مصري منتم لوطنه ولأمته، مبتكر، مبدع، يفهم ويتقبل الاختلاف، متمكن من المعرفة والمهارات الحياتية، قادر على التعلم مدى الحياة، وقادر على المنافسة.

وبالرغم من أهمية استراتيجية مصر للتنمية المستدامة كما بينته الدراسات السابقة، وسعي العديد من الجامعات إلى الاهتمام بها، فإن هناك العديد من الدراسات التي أكدت أن استراتيجية مصر للتنمية المستدامة هي مجرد رؤية أو حلم لا تحمل قيمًا معينة، بل تتضمن مجموعة من الأهداف والمؤشرات اللازمة لقياس هذه الأهداف المبالغ فيها، والتي لا يوجد ميزانية أو آلية لتطبيقها، وليست استراتيجية بالمفهوم المتعارف عليه في أدبيات التخطيط الاستراتيجي، ومن غير المنتظر في ظل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة أن تتحقق الأهداف والأحلام الواردة في هذه الوثيقة، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات على المستوى القومي قد تبطئ من عملية تحقيق هذه الأهداف التنموية، مثل: دراسات (عبد العال، عبد الناصر ،٢٠١٦) ، (سلطان، أبو على،٢٠١٦)،

(ساق الله، سلوى ،٢٠١٦)، (عبد الواحد، جميل حلمي،٢٠١٩)، (سليمان ،حسين،٢٠١٨) ، (Ashour, A., &. Dalia A. A. Ibrahim , 2018)

وفي إطار سعي الحكومة لتحقيق هذه الرؤية تأتي أهمية تطوير منظومة التعليم الجامعي لتتلاءم مخرجاته مع الاحتياجات التنموية من أجل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " وهو ما يتناوله البحث الحالي مع تأكيد أهمية التوأمة الجامعية في تحقيق هذه الرؤية.

مشكلة البحث وأسئلته

انطلاقاً من أهمية التوأمة الجامعية، وظهورها كرد فعل للاتجاهات التربوية العالمية كمدخل وآلية جديدة للتكيف مع متطلبات هذه الاتجاهات العالمية، فضلاً على أنها تعد جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة ومدخلاً مهمًا لتحقيق أهدافها، وأقرب طريق لإحداث ثورة شاملة في المنظومة الجامعية؛ الأمر الذي جعلها مطلبا أساسيا وأمرا حتميا وضروريا؛ لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية ٢٠٣٠)

وقد استعرض الكثير من الباحثين على المستويين العالمي والمحلي أهمية التوأمة الجامعية وأهمية تلك الاستراتيجية ، ومن هذه الدراسات: (Abdulloh,N., & Zain,S., 2011, 320)،(Lucie, M., 2015,5) (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٦) (محمد، كريمة حسن، ٢٠١٦)، (Robson,S.,2011,619، عبد الناصر رشاد، وعماد نجم، ٢٠١٧) (القحطاني، ماجد عبد الله، ٢٠١٧) (Marquez, B,) L,Deigado,et,al,2017,3-4) (Knight,J. , 2015, 6) (السراج، رجب عبد الله، ٢٠١٨) (الطاهر، رشيدة السيد أحمد،٢٠١٨)، (جاد، منى محمد علي،٢٠١٩) (الحصري، طارق فاروق،٢٠١٦) (السعيد، هالة،٢٠١٧) (عبد الوهاب، مرفت صدقي،٢٠١٧) (الطاهر، رشيدة السيد ،٢٠١٨) (مرسي، عمر محمد ،٢٠١٨) (الرميدى، بسام سمير، وطلحي، فاطمة الزهراء ،٢٠١٨)

وبناءً عليه، واستجابة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠، فإن ثمة حتمية لتعرف دور التوأمة الجامعية في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، الأمر الذي استوجب ضرورة إجراء هذا البحث، وبناء تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

وفي ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

ما الإطار الفكري والمفاهيمي لتوأمة التعليم الجامعي؟

ما أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر في ضوء التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال؟

ما فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠؟

ما واقع أهداف التعليم الجامعي في رؤية استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ؟

ما التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي؟

أهداف البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث في:

التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

وفي سبيل ذلك سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تعرف الإطار الفكري والمفاهيمي لتوأمة التعليم الجامعي.

رصد أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر في ضوء التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.

تحليل فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .

تحليل أهداف التعليم الجامعي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .

وضع تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الحالي إلى العوامل الآتية:

تزامن ذلك البحث مع التغيرات التي تشهدها مصر في الوقت الراهن، حيث رؤية مصر لعام ٢٠٣٠، ورؤيتها للنظام التعليمي الجديد والاتجاه إلى عالمية التعليم في مصر.

الاعتراف الدولي بأعضاء هيئات التدريس والمناهج والطلاب، وهذا ما يغري الجامعات المحليّة بأن تسعى للوصول إلى هذا الهدف، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على المخرج التعليمي نفسه، إذ يكون بمواصفات دولية.

استثمار الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في إثراء البنية الأكاديمية والبحثية، مما ينعكس على تعزيز وترسيخ التفوق العلمي والاقتصادي.

إمكانية عمل الطلاب الدارسين في الجامعة التي تطبق نظام التوأمة بشهادة جامعاتهم المحليّة (مصرية أو عربية) أو الجامعة الأجنبية التي تقع معها التوأمة، مما يتيح فرصة أكبر للتوظيف وانفتاح سوق العمل أمام الخريجين.

التقليل من النفقات على التعليم العالي، وجعلها أكثر اقتصادية في الدول المستهلكة(المستخدمة) ، والتي ساندت سياسات التعليم العالي وصنع القرار، حيث إن التوأمة تلزم الجامعات بمصروفات محددة غير مبالغ فيها، تتناسب مع جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، حتى لا تتحول الجامعة إلى مجرد مشروع استثماري، ما يجعل من هذه البرامج مقبولة فقط عند أصحاب الجامعات ومجالس الأمناء ذوي العقلية التربوية.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من خلاله استقصاء وتحليل توأمة التعليم الجامعي من حيث المفهوم ؛ والمفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التوأمة ، وأنواع التوأمة الجامعية وأهميتها ، وفوائد ومحاذير تطبيقها ، ومداخلها الأساسية ، مع رصد أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر في ضوء التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، فضلاً عن تحليل كل من فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحليل أهداف التعليم الجامعي في هذه الاستراتيجية .

مصطلحات البحث

التوأمة (Twining): هي نمط معين من أنماط التعاون بين مؤسستين أو أكثر، وتقوم على تبادل الخبرات بين هذه المؤسسات، بحيث تكون المنفعة متبادلة ، وتتشارك مع المؤسسة الأخرى في تجاربها وخبراتها في كافة الشئون الإدارية ، فتكون كل مؤسسة مفيدة ومستفيدة في الوقت نفسه. أي أن التوأمة تعني وجود نوع من تبادل الخبرات والتجارب بين مؤسستين واستفادة كل منهما من الأخرى. (محمد، كريمة حسن،٢٠١٦،٣١٢)

التوأمة الجامعية (University twinning): يشير مفهوم التوأمة الجامعية إلى اتفاقية تتم بين جامعتين أو أكثر في دول مختلفة، يتم بمقتضاها إعداد نظام دراسي مشترك بمقرراته وبرامجه الدراسية، مما يُمكن الطالب من الحصول على الدرجة العلمية في أي من الجامعات المشتركة، ولكن الترتيبات الدراسية والجوانب التنظيمية تخضع لقوانين دولة الجامعة الأم. (أحمد، أميرة خيري ،٢٠١٨، ٣٢)

ويمكن تعريف التوأمة الجامعية إجرائيا بأنها: "إدماج البعد الدولي فيما تقدمه الجامعات من مضمون أكاديمي مهني في برامجها، حيث تعبر التوأمة عن شراكة علمية مع الجامعات العالمية الرائدة، وتتمثل في التعاون العلمي والتقني مع الجامعات والمراكز

العلمية المتقدمة من خلال اتفاقيات تسهم في الارتقاء ببرامج التعليم على المستوى القومي إلى المصاف العالمي للجامعات."

استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠ : هي محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل، وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة ، لتبني مسيرة تنموية لوطن متقدم ومزدهر ، يعيد لمصر الريادة الإقليمية، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، مع تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية لتحقيق حياة كريمة لائقة بالشعب المصري (إبراهيم، زكريا سالم سليمان، ٢٠٢٠ ،٧١) (موقع رئاسة الوزراء المصري)،(جمهورية مصر العربية،٢٠١٣)

وتعرف إجرائيا في ضوء البحث الحالي بأنها: تطلعات الدولة وما تطمح لتحقيقه من تقدم في محور التعليم والتدريب خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للتعليم الجامعي ، بما تحتوى عليه من أهداف فرعية وبرامج تطوير، ومؤشرات قياس الأداء ، إضافة إلى البرامج التي تساعد في تحقيقها.

خطوات السير في البحث

سار البحث وفق المحاور التالية:

المحور الأول : الإطار الفكري والمفاهيمى لتوأمة التعليم الجامعي.

المحور الثاني : أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر في ضوء التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.

المحور الثالث: تحليل فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .

المحور الرابع: تحليل أهداف التعليم الجامعي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

المحور الخامس: التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

وفيما يلي تناول لهذه المحاور بشيء من التفصيل المناسب للوصول إلى تحقيق أهداف البحث:

المحور الأول : الإطار الفكري والمفاهيمي للتوأمة الجامعية

تعتبر التوأمة (Twining) بصفة عامة شكلًا من أشكال التعاون بين مؤسستين أو أكثر، ويلاحظ من هذا التعريف تعدد المصطلحات، لكن المعاني متقاربة بين التعاون والتوأمة والشراكة، فالتعاون هو المرحلة الأولية، ويأتي على شكل فردي أو على شكل مجموعة من الأفراد يتعاونون مع مجموعة أخرى، ويكون ذلك عادة على شكل أقل مؤسسية.

أما التوأمة: فهي أن تكون هناك جهة تعتبر متقدمة في مجال تحتضن جهة أخرى تحتاج أن تدعمها لترتقى لمستواها، أما الشراكة: فتعد المرحلة الأبعد، حيث تشمل الشراكة النجاح والفشل،

وتعتبر الشراكة هي المبدأ الأساسي لعملية التوأمة، والشريك المستفيد في مشروع التوأمة هو الإدارة العليا للدولة مع عدد كاف من الموظفين الذين لديهم قدرة استيعابية للعمل مع مؤسسة دولة من الدول الأعضاء التي لها بنية مشابهة. (محمد، كريمة حسن ،٢٠١٦، ٣١١)

وهي بذلك تعد اتفاقية تنظيم علاقة على مدى زمني طويل ؛ وقد تطورت الآلية الآن إلى برامج تعاون من دون أن يكون هناك اتفاقية توأمة، ولم تعد برامج التعاون تقتصر على المدن بل تطورت إلى التوأمة على المستوى الرسمي، مثل وزارة في دولة مع وزارة في دولة أخرى، وذلك بهدف نقل المعارف والخبرات.

أما مفهوم التوأمة الجامعية فيشير إلى التعاون بين الجامعات، وهو العامل الأول لنشر المودة والإخاء بين أبناء البشر، مهما اختلفت حضاراتهم ومذاهبهم في عالمنا الحالي.

وقد تمثلت رؤية التوأمة الجامعية في إحداث تعاون وشراكة علمية مع الجامعات العالمية الرائدة، أما رسالتها فتمثلت في تعزيز التعاون العلمي والتقني مع الجامعات والمراكز العلمية المتقدمة من خلال اتفاقيات توأمة، تسهم في الارتقاء بجامعتنا إلى مصاف الجامعات العالمية.

وتأكيدا لذلك عرف البنك الدولي التوأمة الجامعية بأنها :عملية مزاوجة كيان منظمي في دولة نامية، بكيان منظمي آخر في دولة أو قطر آخر، ولكن القطر الآخر يكون أكثر نضجًا.

وبيّن البنك الدولي أن التوأمة طريقة لتوصيل المساعدات الفنية الأولية، مع متابعة ذلك بتوجيهات/ تعليمات طويلة الفترات أو أخرى قصيرة ،حسب حالة التوأمة وحسب الحاجة إلى مستوى تدريب معين. (بكر، عبد الجواد، ٢٠١٩، ١١)

المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التوأمة: هناك كثير من المفاهيم التي تستخدم بالتبادل مع مفهوم التوأمة أو عند وصفه، ومن أمثلتها:

١-تدويل التعليم

عرفه البنك الدولي بأنه : مشروع معقد ومتزايد التطور، ويتضمن عددا متزايدا من الطلاب المشاركين في البرامج قصيرة الأجل ، أو تلك التي تمنح درجات علمية في الخارج ، وزيادة التعاون في مجال البحث العلمي ، والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، واكتساب لغة ثانية وثالثة ، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات ، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد، وإنشاء تحالفات دولية ، كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD" إلى وجود مستويات عديدة لتدويل التعليم وهى: العالمي - الإقليمي- الوطني.(البنك الدولي، التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠، ١٩٥)

(Deetman, W.J: Opening address.In,: OECD, , 2015.12)

وعرفه (القضاة، عبد الله كريم، ٢٠١٧، ٢٦٧): بأنه عملية إعطاء الصبغة الدولية على جميع الأمور التي تهم المؤسسات على اختلافها مثل السياسات، والعمليات، والبرامج التي عن طريقها يتم بناء علاقات تعاون وتبادل بين المؤسسات المحلية ونظيراتها العالمية؛ وذلك للوصول للتكامل والتفاهم، وتحقيق الأهداف المشتركة بينهم من أجل التطوير في جميع الأمور.

وبالنظر إلى هذه التعريفات يمكن استنباط أن مصطلح تدويل التعليم ـ وإن تعددت تعريفاته ـ فإنه يدور في إطار واحد، يركز على إبراز البعد الدولي في عملية التعليم، مع الأخذ في الاعتبار البعد عبر الثقافي الذي يأخذ بعين الاعتبار الثقافات المحلية والقومية – ويركز كذلك على البعد الكوني أو العولمي باعتبار التدويل مجموعة متشابكة من العمليات التي تجعل توجه مؤسسات التعليم أكثر عالمية وأقل محلية.

٢- التحالفات الاستراتيجية : عُرف التحالف الاستراتيجي بأنه : سعي مؤسستين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية؛ بحيث يكون بينهما ترتيبات تنظيمية وسياسات عملية تسمح للجامعات بأن تكون جسدا واحدا، فتشارك في السلطة الإدارية، وفي التعاقدات، وفي المعرفة، وفي الاستجابة لمتغيرات حدثت للحاق بها، أو يتم بنوع من المبادأة لاستباق متغيرات متوقعة، أو اقتناص فرص متوقعة، أو تفادي تحديات محتملة (المغربي، عبد الحميد الفتاح،١٩٩٩، ٣٢)،(مصطفي، أحمد سيد ، ١٩٩٦ ، ١)

وذهب مفهوم التحالف الاستراتيجي إلى أنه عند مقارنة أداء الجامعة بأداء الجامعات المنافسة، قد تجد الجامعة مشكلات، أو مصالح مشتركة بينها وبين غيرها من المنافسين، فتلجأ إلى تحالفات استراتيجية لتعظيم الفائدة والقيمة من مواردها وإمكانياتها مع موارد وإمكانيات حلفائها من الجامعات الأخرى، وعليه فإن التحالف الاستراتيجي يسمح بإحلال التعاون محل المنافسة، وهذا ما يسمح للمؤسسات باستغلال قدراتها المتوفرة لتحقيق هدف مشترك، بدلاً من اعتماد أسلوب المنافسة الذي قد يؤدي إلى خروج إحدى المؤسسات من السوق، فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتسمح

التحالفات للمؤسسات بالمشاركة في الأرباح والمنافع والمكاسب، وبذلك تتحول المؤسسات من استراتيجيات الصراع إلى استراتجيات التحالف لتعزيز القدرات التنافسية للمتحالفين ، وتقليل تكلفة الصراع ، ومكاملة رؤوس الأموال(الدمرداش ، محمود محمد ، ٢٠٠١، ١٨)

ويفيد التحالف نظام التعليم العالي في إعادة توجيه الموارد، المخصصات، كما أنه يساعد الجامعة على التميز والتمايز المؤسسي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق التنوع والتفاعل بين الباحثين والفرق البحثية، وزيادة الكفاءة والفاعلية، وتقليل التداخل بين عمل الجامعات، وتأكيد حسن استغلال الموارد، وتحقيق خفض في الكلفة، وتكوين كيانات أكبر تستطيع المنافسة في مجال الخدمات التعليمية . ومن خلال التحالف يمكن لكل جامعة أن تركز أنشطتها في جانب معين ليحدث تكامل بين الجامعات ، وبين التخصصات الفريدة في كل منها(Tirronen , J., & Terhi, N., 2009, 223 – 224)

٣-التربية الدولية:

عرفتها الموسوعة العالمية للتربية على أنها: دراسة بينية عبر العلوم للمشكلات الدولية والثقافية في التربية، وهي بذلك تتداخل إلى حد ما مع التربية المقارنة، ولكنها تتعداها في توجهها الدولي، حيث إنها تشمل الجهود التربوية التي تهدف إلى غرس التوجه الدولي في المعرفة والاتجاهات (Husen, T., & Postlethwaite T., 1994, 27-29)

في حين عرفها قاموس التربية" Dictionary of Education "على أنها: "دراسة للقوى والعوامل التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في العلاقات الدولية مع تأكيد دور وقدرة العوامل التربوية في تحقيقها (Carter, V., 2014, 313)

وبالتالى فقد اهتم المفهوم السابق بدراسة القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في العلاقات الدولية لتحقيق التفاهم والتعاون الدوليين اللازمين لتحقيق مبدأ حفظ السلام العالمي؛ باعتباره أحد المبادئ الفلسفية المهمة للتربية الدولية.

كما تمثل مفهوم التربية الدولية International Education Concept في إضفاء الطابع الدولي على التربية في جميع مراحلها وفي كافة أشكالها، لتنمية التفاهم المتبادل بين الشعوب، والسلام والتعاون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بين الشعوب والدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة (خليل، نبيل سعد،٢٠١٣، ١٣) وقد يتضمن ذلك تبادل الطلاب والمعلمين والفنيين، أو التقنيات والأساليب والأنشطة التعليمية؛ وذلك لتنمية وعي الطلاب بإمكاناتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم.

ومن ثم أشار مفهوم التربية الدولية إلى أنواع العلاقات المختلفة التي تقوم بين الأفراد أو الجماعات في دولتين أو أكثر، لتكون التربية الدولية أشمل وأعم من توأمة التعليم.

٤-التعليم متعدد الثقافات

عُرّف على أنه: "دراسة موضوعات ثقافية مختلفة عن حياة الجماعات العرقية المتنوعة، من حيث العرق أو الدين أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية؛ حتى يتم تزويد كل الطلاب بالمعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة للتعايش فى مجتمع متنوع ثقافيًا" ومن ثم يمكن تعريفه بأنه:" التعليم الذى يسعى إلى فهم الثقافات الأجنبية وحياة الشعوب الأخرى ، واحترام عاداتها ومعتقداتها واتجاهاتها وقيمها، والاستفادة من ذلك التنوع الثقافي بالعمل على تشجيع التعاون بين الثقافات المختلفة للحفاظ على التراث الثقافي للإنسانية مع تأكيد الحفاظ على الذاتية والقيم الحضارية والثقافية التي تميز شخصية الأمة التي تنتسب إليها. (Wolfgang, M., 2013,34-35)

كما عرف أيضًا بأنه: تمكين الفرد من التواصل بالمعارف واللغات الأخرى، وتهيئة فرص تعليمية متساوية لكل الطلاب ذوي الخلفيات الثقافية المتنوعة، مثل أطفال المهاجرين أو الأجانب العاملين، ودمجهم سويًا في النظام التعليمي، ومساعدة الفرد على العمل المحلي والدولي(Kieran, J., 2015, 17) ، ومن ثم لا يمكن إغفال حقيقة جوهرية ومهمة، هي أن التعليم المتعدد الثقافات وتوأمة التعليم عضوان مترابطان.

أنواع التوأمة بين الجامعات: للتوأمة نوعان هما:

التوأمة المتطابقة: حيث تكون فيها المؤسستان نسخة طبق الأصل من بعضهما، في الفلسفة والأهداف والنظم المطبقة، وهذا النوع قد يتوفر في التوأمة بين إدارات داخلية (محلية)، في مكان واحد حيث تجمعهما ظروف بيئية واجتماعية متماثلة.

وهنا يمكن القول: إن كلمة "التوأمة" تشتق معناها ودلالتها الواقعية من فكرة الإخوة التوائم، فخصائصهم البيولوجية والاجتماعية واحدة من حيث النشأة والبيئة، وبالتالي فهم متماثلون في كثير من الخصائص والصفات، وينطبق هذا المعنى عن الجامعات في الدول العربية إذ أنها فعلاً في حالة توأمة، حيث إنها نشأت في ظل ظروف مجتمعية متماثلة، ونمت وتطورت في ظل ظروف وموارد مادية وبشرية تدعو للتقارب أكثر منها للتباعد (عبد المنعم، عبد المنعم محيي الدين،٢٠٠٧، ٧٤٤)

التوأمة الجزئية: وهي توأمة غير متطابقة ولا يشترط فيها شروط التماثل السابقة ؛ لأنها عملية تعاون وشراكة في مجالات محددة منها تبادل الخبرات والأفكار والمشاريع.

والواقع أن توأمة المؤسسات في التعليم العالي تأتي في صيغتين أساسيتين، الأولى فعلية مادية تتطلب تبادلات طلابية حقيقية عبر الحدود لنيل خبرات أكاديمية معينة، والثانية افتراضية تتم فيها التبادلات الدولية باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، دون حاجة لعبور حقيقي للحدود الدولية، ومع ذلك فالتوأمة غالباً ما ترتبط بالحراك المادي، ويمكن القول: إن انحيازها هذا يرجع لأهمية أثر الانغماس في البيئة الطبيعية. (عماد، نجم عبد الحكيم ،٢٠١٨، ١٥٦)

ويرى فيلدين (Fielden ,2007)، أنه ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى استراتيجية مزدوجة للتوأمة: التوأمة بداخل المؤسسة وخارج حدود دولتها، يرتبط فيها النوع الأول بتوأمة البرامج وتعيين الهيئة الأكاديمية الدولية، بينما يرتبط النوع الثاني بتدفق أعضاء هيئة التدريس عبر الحدود، والتحالفات الاستراتيجية مع الشركاء الدوليين، والبرامج المشتركة مع مؤسسات جامعية عبر البحار، وغيرها.(John, f., 2011, 7- 8)

كما يمكن تقسيم التوأمة من حيث حدود تطبيقها إلى ما يلي:

توأمة محلية: وهي تكون بين مؤسستين أو أكثر داخل الدولة الواحدة، أي على المستوى المحلي، ويجدر الإشارة إلى أن من بين تطبيقات التوأمة المحلية توأمة مدرسة مع مدرسة، من أجل مشاركة مصادر التمويل والارتقاء بمستوى الأداء وتحسينه كبديل لتعزيز المدرسة، وتوفير الفرص التعليمية للطلاب وتقوية مشاعر انتماء المعلمين، وكذا نشر التطبيقات الجديدة في تطوير التعليم.

توأمة دولية: تكون بين مؤسستين أو أكثر بدولتين أو أكثر، أي أنها تمتد خارج الدولة إلى دولة أخرى (محمد، كريمة حسن ،٢٠١٦، ٣١٢)

التوأمة الجامعية: الأهمية والفوائد – والمحاذير

أدرك أكثر من دولة عربية جدوى هذا المسار، حيث أقدمت جامعات في دول مختلفة على تطبيق برامج التوأمة مع جامعات عالمية، تحتل مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية المعنية بجودة التعليم الجامعي، وهو ما أظهر تقدماً نسبياً في المنتج التعليمي بجامعات هذه الدول، وانعكس إيجابياً على الأساتذة والطلاب والمناهج على حد سواء.

وذلك تماشيا مع ما أكده مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي من توصيات في هذا الصدد، أهمها: وضع الجامعات على طريق التعليم المفتوح والاحتكاك بجامعات الدول المتقدمة ، وقيام برامج توأمة بين الجامعات والجامعات المتميزة بالخارج، بشكل يتيح المشاركة بين الجامعات ويساعد في تخرج طلاب مواكبين للثورة المعرفية، ومنحهم درجات علمية مشتركة بين الكليات المختلفة بمصر والجامعات الأجنبية ، والعمل على إيجاد نظام لرعاية الطلاب الوافدين بالجامعة ، ومنح أعضاء هيئة التدريس فرصًا لحضور المؤتمرات وورش العمل وغيرها من المهمات العلمية المشتركة (التعليم العالي المصرية، ٢٠٠٠، ٧)

فضلا عما جاءت به رؤية استراتيجية مصر ٢٠٣٠، من تأكيد للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتدويل الجامعات المصرية، خاصة التوأمة الجامعية التي تعد أحد أهدافها،

وحددت الوثيقة آليات التحويل من خلال: زيادة معدل عدد الطلاب غير المصريين في الجامعات المصرية، ورفع نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل الجامعية وبين البرامج العلمية، وذلك على المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز التوسع في البعثات الخارجية للجامعات العالمية ذات التصنيف المرتفع.

كما أكد الاتحاد الدولي للجامعات في العام (٢٠٠٣)، في دراسته التي أجراها على الدول الأعضاء في مجال توأمة التعليم الجامعي والعالي، أن ما يقرب من ثلثي مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء بهذا الاتحاد هي سياسات توأمة، وأن حراكي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يعتبران النمط الرئيس في التوأمة، كما تعد الجودة وتنمية أعضاء هيئة التدريس، والتعاون في مجال البحث العلمي من أهم الجوانب الإيجابية للتوأمة .

فضلا عما أوردته "منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: اليونسكو UNESCO"لهذا المصطلح في وثيقة أصدرتها بعنوان "التوأمة والربط بين الجامعات"؛ بهدف تطوير وتعزيز البحث العلمي وتحفيزه، والتدريب، وتطوير برامج التعليم العالي بواسطة بناء شبكات التواصل الجامعي، وتشجيع التعاون بين الجامعات من خلال نقل المعرفة عبر الحدود، وتعزيز التبادل التربوي على المستوى الدولي، فضلاً عن تعزيز التضامن الأكاديمي في شتى أنحاء العالم. ومن ثم إكساب المؤسسات التعليمية مكانة علمية وقدرة تنافسية مع المؤسسات العالمية المتقدمة، ومن ثم الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية (paul,S.,2014,166) (حافظ، أحمد ،٢٠١٨، ١٧)

كذلك أوردت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD ، المعروفة بـ"نادي الدول الغنية" هذا المصطلح (التوأمة الجامعية)، في "كتيب تنفيذي حول التوأمة "Twinning Manual، صدر عام ٢٠١٧، لمساعدة مؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة على التعاون وتبادل الخبرات والإمكانات في المشاريع المختلفة، وزيادة مشاركة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأسوق الدولية، كما أشارت إلى وجود

مستويات عديدة لتوأمة التعليم الجامعي، وهى: المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني. (Deetman, W.J., 2017, 12)

وبالتالي أصبحت التوأمة الجامعية في العديد من المؤسسات الجامعية تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة ومدخلاً مهما لتحقيق أهدافها، وأقرب طريق لإحداث ثورة شاملة في المنظومة الجامعية، ومواكبة لتطورات العصر والحصول على الاعتراف الدولي وتعزيز المكانة والقدرة التنافسية والإيرادات على المستوى العالمي، وذلك من منطلق إيمانها بأن التوأمة الجامعية كفيلة بتغيير ثقافة تلك المؤسسات. وهو ما أكدته دراسات كل من: (Abdulloh,N., & Zain,S., 2011, 320)،(Lucie, M., 2015,5) (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٦) (محمد، كريمة حسن، ٢٠١٦)، من (Robson,S.,2011,619، عبد الناصر، رشاد، وعماد، نجم، ٢٠١٧) (القحطاني، ماجد عبد الله، ٢٠١٧) (Marquez, B, L,Deigado,et,al,2017,3-4) (Knight,J. , 2015, 6) (السراج، رجب عبد الله، ٢٠١٨) (ويح،محمد عبد الرازق،٢٠١٢)، De Wit,H., 2017,9) (Horta,20106, 63) (Altbach, P.,G & Knight, J., 2019, 290-291) (Wit, H., 2017, 52)). (رضوان، حنان ، ٢٠١٧) (بكر، عبد الجواد السيد،٢٠١٩) (الشربيني، هانم،٢٠١٨) (علي، أميرة خيري،٢٠١٨) (محمد، حنان أحمد ،٢٠١٩)، (أحمد، نجاح رحومة، ٢٠١٩) (Paul,S., 2014, 166) ،

وعلى هذا النحو فإن مسألة توأمة الجامعات ليس معناها عرض منتجاتنا التعليمية أيًا كانت بأي كيفية وأي فلسفة أو منهجية، بل عرض المنتجات التعليمية وفقاً لمعايير دولية ذات شروط متفق عليها دولياً، بمعنى وضع برامج تسمح بالتشارك والتبادل.

والشكل التالي يوضح بعض جوانب التعاون والتوأمة في مؤسسات التعليم العالي والتي تبين أهمية التوأمة الجامعية وأهم فوائدها

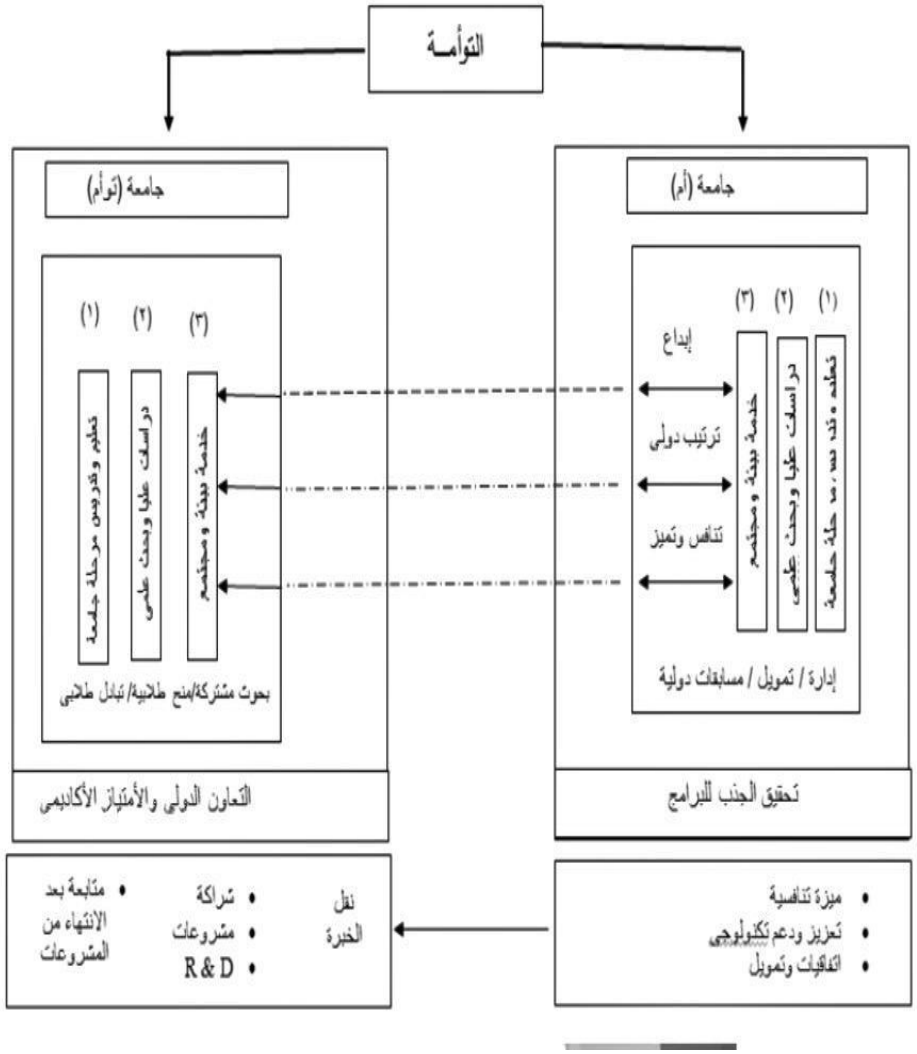

شكل(١)

بعض جوانب التعاون والتوأمة في مؤسسات التعليم العالي

المصدر:(بكر، عبد الجواد السيد،٢٠١٩، ٢٨)

وقد لوحظ من الشكل السابق، أن التوأمة الجامعية تمتلك العديد من الفوائد والتي تتمثل في القدرة على تحقيق كل من:

القدرة على الإسهام بصفة خاصة في زيادة حضورها ووجاهتها العالمية، وذلك من خلال تبادل الخبرات بما يفيد أطراف التعاون جميعهم، فتستفيد الجامعات بما يعزز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات طلابها بخلفياتهم الوطنية والثقافية، وبما يدعم قدرتها على اجتذابهم.

مشروعات الشراكة العلمية بين الجامعات على مستوى الإدارة والتدريس في تنفيذ برنامج التوأمة الأكاديمي، وهو الأمر الذي يعني أن الأقسام في الجامعات بمشاركتها مع أقسام في جامعات أخرى ومعتمدة عالمياً سوف تحصل آليا على الاعتماد؛ لأن الشهادة ستمنح من الجامعتين في نفس الوقت. كما أن هذه الفكرة تحث على بناء كوادر أكاديمية لأن تنفيذ برنامج التوأمة يستدعي وجود كوادر تمارس العمل مع الجامعة الأخرى "حذو الكتف بالكتف" وهو ما يعني أنه يمكننا إعادة بناء الفضاء الأكاديمي في الجامعات المختلفة بصورة تجعل من الجودة وفكرة المحاسبة ثقافة أساسية في العمل الأكاديمي، وبالتالي فالتوأمة تعد من أقصر الطرق وأعمقها لتطوير الكليات والبرامج الأكاديمية ومتابعة المشروعاتبعد الانتهاء منها، ونقل الخبرات والدراسات العلمية وإتاحة المنح الدراسية للطلاب في التعليم الجامعي.

البرامج الدراسية متعددة الثقافات (التي يشترك في إعدادها أكثر من دولة).

تعزيز ودعم تكنولوجي وتنوع شبكات المعلومات، والاتصالات (الإنترنت، والمالتي ميديا...)

بروتوكولات التبادل العلمي بين الدول للطلاب، والأساتذة سواء في المدارس أو الجامعات.

المؤتمرات الدولية عن التعليم، ودعوة أكبر عدد من الدول لحضورها من أجل تبادل الخبرات والمعلومات.

واجمالاً اتضح أن التوأمة الجامعية لم تعد ترفاً تمارسه الجامعات المعاصرة، أو نوعاً من الكماليات لا تستطيع الدولة تحملها، أو مجرد مسألة مرغوب فيها فقط ، أو مجرد إضافة أخرى إلى برنامج إصلاح مثقل بالأعباء، بل أصبحت ضرورة ملحة

باعتبارها مدخلا لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة خاصة رؤية التعليم ٢٠٣٠، وبات الدور المزدوج للتوأمة في تعزيز كل من التعاون والتنافس مع الجامعات العالمية واقعاً جديداً في عالم اليوم، شريطة أن تتحرك لتقديم إضافة مثالية ومهمة لمثيلاتها الدولية حتى لا تصبح مجرد متلقّية ومستوردة فقط. حيث تسهم التوأمة الجامعية في تحقيق المكانة العلمية المرموقة للجامعة، وإكسابها قدرة تنافسية مع الجامعات العالمية، فضلاً عن رفع مستوى مخرجات برامج وأنشطة الأقسام العلمية بالجامعة، وتبادل الخبرات والمعلومات مع الأقسام المتناظرة في الجامعة والجامعات الأخرى المشتركة في البرنامج ، ومد جسور التعاون وقنوات التواصل بين أقسام الجامعة ونظيراتها من الجامعات العالمية ، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الجامعات المتقدمة عالميًّا في جميع المجالات التطويرية والمنهجية والأكاديمية.

ومن هنا أصبحت التوأمة الجامعية الآن متعددة الأبعاد، فضلا عن أنها حركة قوية لها معالمها ومبرراتها القوية التي تستحق الدراسة والبحث، لمعرفة أبعادها وما تثيره من قضايا وتحديات تواجه عمليات تطوير التعليم . ومن هنا سوغ البحث الحالي للتعرف على التوأمة الجامعية وفوائدها وأنواعها ومداخلها المتنوعة، ومن ثم محاولة وضع تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠، في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

وعلى الرغم من أهمية توأمة التعليم الجامعي، وما يحققه من فوائد عديدة وجهود وتطورات، فإن تلك الجهود ما زالت هامشية ومحدودة، وتحمل عدداً من المخاطر والمحاذير، وتحتاج إلى تفعيل مقارنة بالاتجاه العالمي السائد نحو توأمة الجامعات، وكذلك متفاوتة وفقاً لأنواع المؤسسات، وذلك لغياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي في مصر بما يتلاءم مع متطلبات التوأمة مستقبلاً.

ويمكن الإشارة إلى تلك المحاذير فيما يلي: (غبور، أماني السيد ،٢٠١٨، ٨٩)

سيطرة اللغة الإنجليزية من خلال اعتمادها وسيلة للتواصل.

احتمالية تقليل المنافسة العالمية من تنوع النماذج المؤسسية التي تشكل جودة التعليم الجامعي.

إمكانية استمرار هجرة العقول، مما سيؤدي إلى تقويض قدرة الدول النامية ومؤسساتها التعليمية، على الاحتفاظ بالمواهب اللازمة لنهوضها الثقافي، ورخائها الاجتماعي.

نمو البرامج العابرة للحدود وإنشاء فروع للجامعات خارج بلدانها الأم، قد يثيران عدداً من التساؤلات عن كيفية تعزيز القدرة التعليمية للدول المضيفة على المدى البعيد، وتقديمها لتعليم شبيه بما تقدمه في بلدانها الأصلية.

السعي للسمعة المؤسسية والتصنيف، قد يؤدي إلى اختيار الشركاء الدوليين للحصول على المكانة أكثر من الاهتمام الفعلي بالتعاون.

عدم التكافؤ في العلاقات بين المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى تقسيم المنافع بشكل غير متناسب.

احتمالية امتلاك الشريك الدولي لمناهج دراسية لن يتمكن الشريك الآخر من تبنيها بنفس طريقته التي تميز الجامعة الأم.

التساؤل حول مدى مناسبة ما يقدم من تعليم في الجامعة الأم لاحتياجات نظم التعليم العالي القومية في دول أخرى (دول متوسطة الدخل مثلا) ، مثل التي أقامت علاقات توأمة وشراكة مع جامعة أخرى، وهل سيكون مستوى الخريج، في كلتا الجامعتين الأم وتوأمها واحدا؟

التساؤل حول نوعية التوأمة هل هي نقل أم استعارة أم تبنٍ، هل هي توأمة وامتياز أكاديمي نسعى نحوه في مجال دراسات التعاون الدولي، أي هل يتم نقل التكنولوجيا أو استعارتها، كي تعزز أداء نظام التعليم العالي وتبنى أسس وركائز للتنافسية، مع وجود حدود وأسس واتفاقات للتوأمة مع نظم أخرى متقدمة؟، وكيف يتم النقل بعد تحديد النظام أو البرنامج ومناسبته وسمات وصفات وخصائص وسبل الاستفادة؟ ثم ما حال التنافس حينئذ؟ وما الأسس التي يرتكز عليها؟ وما خصوصياته؟.

وامتدادا لذلك وتأكيدا لهامشية الجهود ومحدوديتها، فقد أكد العديد من الدراسات ذلك، ومن أهمها: التقرير الصادر عن البنك الدولي من خلال منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وما أشار إليه من أنه بالرغم من تسارع وتسابق جامعات العالم المتقدمة وتحركها الإيجابي لمواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، ومواكبة المناخ العالمي الجديد للتعليم العالي فإن جامعاتنا المصرية لم تستجب بالدرجة الكافية لتلك التوجهات، فكانت الفجوة بينها وبين الجامعات العالمية. ومما يؤكد ضعف استجاباتها للتغيرات العالمية في مجال التعليم العالي مجموعة من الدلائل والمؤشرات منها: ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية، وعدم إدخال البعد الدولي في المناهج الدراسية والخطط والبرامج والأهداف التعليمية ، وقلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي،٢٠١٠)

كما أكدت دراسة (ويح ، محمد عبد الرازق،٢٠١٢)، أنه على الرغم من الجهد البارز في تحديث التعليم الجامعي العربي، وتحسين نوعية مخرجاته ، وتزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، فإنه يسير في حالة من العزلة نتيجة دخول الجامعات العربية إلى هذه المرحلة بدون مقدمات ، أي بدون فضاء جامعي أكاديمي يسمح لها بالتعامل باستقلالية مع أوضاع معقدة يشهدها التعليم الجامعي العربي، نتيجة التوسع الكمي من ناحية ، واستقدام الجامعات الأجنبية الخاصة إلى المنطقة ، في سياق يتسم بتراجع نسب الحراك الدولي للطلبة العرب نتيجة المخاوف الأمنية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وتوصلت نتائج دراسة (مصطفي، أميمة حلمى ، ٢٠١٥) إلى أن هناك الكثير من أوجه القصور التي يعانى منها التعليم الجامعي المصري، والتي تعوق جهود توأمة الجامعات، كانحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وضعف انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء

هيئة التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل ، وأوصت بضرورة تحسين فعاليات برامج التوأمة الجامعية، خاصة وأن الجامعات المصرية لا تعيش في عزلة عن المجتمع الدولي ، ولا تستطيع تجنب تأثيرات العولمة وتداعياتها المختلفة.

كما أوضحت دراسة (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٦) أنه رغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري، فإن هناك مجموعة تحديات تواجه تلك الجهود، أهمها غياب فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التوأمة ، إضافة إلى ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية، وعدم إدخال البعد الدولي في المناهج.

وبينت دراسة (عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد ،٢٠١٦) أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه تدويل التعليم بالجامعات المصرية خاصة برامج التوأمة والاتفاقيات، وأوصت بضرورة وضع استراتيجية لتطوير برامج التوأمة الجامعية.

وأشارت نتائج دراسة (علي، محمد عبد الرؤوف، ٢٠١٦) إلى أنه بالرغم من التاريخ الطويل للجامعات الحكومية المصرية والذي كفل لها ميزة السبق في النشأة والتطور على المستوى الإقليمي، ووفر لها رصيداً قوياً في الخبرات الدولية، فإنها لم تطور نفسها لتكون شخصية دولية ذات رؤية مستقلة واعية ومتواكبة مع الاتجاهات العالمية، ومبادرة إلى خدمة المصالح والأهداف القومية الاستراتيجية على المستوى الدولي.

وأوضحت دراسة (Christou, P., & Fragouli, E ., 2018,2) مدى رضا الطلاب، عن استراتيجية المملكة المتحدة العليا لتدويل التعليم، والتعرف على تأثير العلامات التجارية عليهم، وتوصلت إلى أن الطلاب الدوليين وصفوا التجربة بالإيجابية، مع وجود بعض التصورات الخطأ؛ مثل مدى رضاهم عن قطاع التعليم العالي؛ وتوصلت إلى وجود فجوة غير مرئية بين الجامعة والمتقدمين الدوليين، حيث لا يتم الاعتراف بالاختلافات الثقافية ودمجها بالكامل في المناهج التعليمية.

أما دراسة (مصطفي، عماد نجم ،٢٠١٨) فقد أشارت إلى أن تعزيز تدويل التعليم العالي ظل هامشياً، بالرغم مما له من فوائد على الأصعدة المختلفة الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والثقافية، خاصة مع حاجة خريجي الجامعات المصرية المقيمين منهم بالبلاد (ضمن عالم معولم) والمهاجرين منها لمختلف أنحاء العالم وفقاً لبيانات ٢٠١٠ حوالي ٤,٤٪ من إجمالي عدد السكان المصريين ـ للمهارات الدولية اللازمة للحياة والعمل في سياق دولي.

المداخل الأساسية لتوأمة الجامعات

تتطلب التوأمة الجامعية نهجاً تعاونياً مستمراً ومتعدد التخصصات، يجمع بين الدعم والمعرفة والجهود والمهارات والخبرة الدولية لهيئة التدريس والطلبة والإداريين، كما يجب أن تقوم هذه العملية داخل المؤسسات، بحيث تلبي احتياجات جميع الطلبة في جميع الإدارات والكليات بشكل أفضل.

هذا ويمكن القول إن هناك ثلاثة مداخل أساسية للتوأمة الجامعية، هي الأكثر شيوعاً في مؤسسات التعليم العالي، وتلك المداخل هي:(مصطفي، عماد نجم ،٢٠١٦، ٣٤٠) (Sherri ,W., 2015, 2)،(Kourosh , f., 2012, 148)، Wolfgang, I., & Klaus S., 2005, 4

أ-مدخل الإضافة The Add-on Approach: ويتميز بإضافة نوع من المحتويات للمناهج الحالية دون تعديل هيكلها الأصلي أو مقاربات تدريسها.

ويتميز هذا المدخل بأنه سهل التنفيذ، ولا يتطلب تغييرات جوهرية فى محتوى المقرر أو المنهج، ومثاله (إضافة قراءة أو محاضرة أو واجبات ذات تركيز عابر للأمم والثقافات).

ب-مدخل الدمج The Infusion Approach: ويتميز بدمج نوع من المحتوى يثري معرفة وفهماً عبر ثقافتين لدى الطلاب، ليعكس اتجاهات متنوعة وأداءات مهنية متعددة، ويتطلب إعادة التفكير بشأن تصميم المقرر، ومثاله (تضمين المقرر أهدافا تركز على

معرفة واتجاهات وسلوكيات عبر ثقافية) بما فيها قراءات وواجبات تعكس وجهات نظر متنوعة.

جـ-مدخل التحول :The tgranformaiton Approach ويستند إلى تغيير الهيكل الأساسي للمناهج الحالية، وكذلك مقاربات تدريسها وتعلمها، بحيث يفتح طرقاً جديدة للتفكير، ويتضمن اتجاهات جديدة، من خلال تغيير ما يجب تدريسه وطريقة تقديمه، وهو نهج شامل ثقافياً يهدف للقضاء على البناءات الاجتماعية غير المنصفة خلال العملية التعليمية، وإلى مساعدة الطلاب على تقدير العديد من الحقائق التي توجد في المجتمع العالمي المعاصر؛ لذلك يتطلب منهج التحول فحصاً ناقداً وتجاوزاً للافتراضات الثقافية المسلم بها.

ويعتمد اختيار الأنسب من بين تلك المداخل والمقاربات على خبرة المؤسسات المشاركة في مجال توأمة تعليمها، بالإضافة إلى طموحها وإمكاناتها المالية والأكاديمية.

ومن ناحية أخرى فقد صنف "دى وايت" المداخل المستخدمة فى توأمة الجامعات في ضوء علاقتها بتوأمة التعليم، إلى ستة مداخل رئيسة، وهي: (De Wit.,2002, 22-23)

مدخل النشاط (Activity Approach): يشمل القيام بأنشطة مثل: الدراسة بالخارج استقطاب الطلاب الأجانب، وتوأمة البرامج الأكاديمية، وإقامة الروابط والشبكات المؤسسية، وإنشاء فروع خارجية للمؤسسة، وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

مدخل المخرجات (Outcomes Approach): يركز على تحقيق مخرجات نهائية مرغوب فيها مثل: تطوير كفايات الطلاب، وتنمية معارف واتجاهات ومهارات جديدة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وعقد المزيد من الاتفاقيات أو الشراكات أو المشروعات الدولية، والتمتع بميزة تنافسية على المستوى العالمي.

مدخل الأسباب والمبررات (Rationales Approach): يركز على المبررات الرئيسية لتوأمة المؤسسة التعليمية، بما في ذلك الارتقاء بالمعايير الأكاديمية، وتحقيق

الأرباح، وتوفير قدر مناسب من الدخل المالي، والارتقاء بالتنوع الثقافي، وتنمية قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

مدخل العمليات (Processes Approach): يشمل القيام بعمليات متعددة الغرض، منها إضفاء البعد الدولي على وظائف التدريس، والتعلم، والبحث العلمي، عن طريق مجموعة مختلفة من السياسات والإجراءات الإدارية بالمؤسسة التعليمية.

مدخل التوأمة الداخلي: يشمل إقامة ثقافة أو توفير مناخ ملائم داخل بيئة المؤسسة التعليمية مع التركيز على الأنشطة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة التعليمية.

مدخل التوأمة الخارجي العابر للحدود القومية: يشمل تقديم خدمات تعليمية عابرة للحدود القومية ببلدان أخرى، باستخدام مجموعة من الأدوات (القائمة على التفاعل المباشر وجهاً لوجه، أو باستخدام أدوات التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد)، فضلا عن الاستعانة بعدة استراتيجيات إدارية متنوعة مثل عقد علاقات الشراكة والتوأمة، وإنشاء فروع للجامعات في الخارج.

يتضح مما سبق أن المداخل الستة المستخدمة في توأمة التعليم والتي وضعها "دى وايت" توضح الطبيعة المتكاملة لمفهوم التوأمة، حيث شملت الحراك الطلابي وأنشطة وآليات متنوعة تضم كل عناصر المنظومة التعليمية، كما أن التوأمة لا تتم في كل المؤسسات التعليمية بمدخل واحد، وإنما تتعدد مداخلها وفقا للأهداف المرجوة، ومع ذلك يظل القاسم المشترك بين مختلف المؤسسات التعليمية هو قيامها على التعاون والشراكة والتنسيق والتكامل.

المحور الثاني: أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر في ضوء التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال

ظهر العديد من التجارب والاتجاهات العالمية نحو اتفاقيات توأمة التعليم العالي، من أجل دفع الطابع الدولي المتزايد لبرامجه وأنشطته وانتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للاستجابة لظاهرة العولمة المتزايدة، واكتساب السمعة الدولية المميزة بين نظم

التعليم العالي في الدول المتقدمة على نطاق واسع، خاصة عندما أدرك معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة جدوى هذا المسار، وانتشرت حركات ونماذج وبدائل لتوأمة البرامج الجامعية ، واتسع مدى التحالفات الدولية والإقليمية في هذا المجال في معظم أنحاء العالم ، فضلا عن أن الكثير من دول العالم في الغرب تسوق لجامعاتها من خلال حملات ترويجية تدعو الطلاب الدوليين للدراسة بها، وذلك من خلال مكاتب مخصصة لهذا الغرض منتشرة في معظم أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال فإن بريطانيا لها ١٠٠ مكتب حول العالم لجذب وتوجيه الطلاب الدوليين، وكذلك ألمانيا لها ٦٥ مكتبًا حول العالم لجذب الطلاب الدوليين تحت شعار "أرض الأفكار"، وبالمثل أستراليا تسوق لجامعاتها من خلال ٢٥ مكتبا في ١٧ دولة تحت شعار" لتعش ولتتعلم ولترتق"، وفرنسا تنفذ برنامجها الدولي "جامعات فرنسا" من خلال ١٠٠ مكتب في ٧٥ دولة تحت شعار "اختر فرنسا" وتنفذ الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها "الأبواب المفتوحة" من خلال٤٥٠ مكتبا حول العالم .(Dawn, L., & J. S,: 2017,6)

كما تم مناقشة توأمة التعليم الجامعي على نطاق دولي واسع لأول مرة في اليونسكو "UNESCO عام ١٩٩٨، في وثيقة أصدرتها بعنوان "التوأمة والربط بين الجامعات"؛ أوضحت فيها الدور المتزايد لتوأمة التعليم العالي في الاستجابة للتحديات التي تواجه الجامعات في الألفية الثالثة، بهدف تطويرها وتعزيز البحث العلمي وتحفيزه، وكذلك التدريب وتطوير برامج التعليم العالي بواسطة بناء شبكات التواصل الجامعي، وتشجيع التعاون بين الجامعات من خلال نقل المعرفة عبر الحدود، وتعزيز التبادل التربوي على المستوى الدولي، فضلا عن تعزيز التضامن الأكاديمي في شتى أنحاء العالم، ومن ثم إكساب المؤسسات التعليمية مكانة علمية وقدرة تنافسية مع المؤسسات العالمية المتقدمة، وبالتالي الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية (حافظ، أحمد ،٢٠١٨،١٧)، (paul,S.,2014,166) وذلك من خلال:

طرح الوثيقة برنامجين للتعاون، أحدهما بين الجامعات و"اليونسكو"، والآخر بين الكليات والجامعات والمعاهد البحثية في الدول الصناعية الكبرى مع مثيلاتها في الدول النامية للمشاركة في تبادل المعلومات والمعرفة، بواسطة شبكات برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو، بالتعاون مع وكالات ومجالات متنوعة ومهمّة، ومساعدة هذه البلدان النامية على تحسين قدراتها البحثية والتأهيلية. بمعنى إيجاد أبعاد للاتصال بين الجامعات في نطاق الجنوب، لمنع هجرة العقول من الدول النامية، فضلا عن إقامة قنوات للتبادل العلمي وتفعيل تبادل الخبرات وتحسين الجودة، وتحقيق التنافسية، والريادة العالمية للمؤسسات التعليمية ، وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمي، إضافة إلى العديد من المشروعات في المجالات المختلفة التي اتبعت مدخل المؤالفة بين المجالات العلمية، في التنمية المستدامة، وقضايا البيئة والسكان، والعلم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلوم التربية والثقافة والاتصالات. (المركز العربي للتعليم والتنمية ،١٩٩٥، ٢٥٧)، (mazzoral,T., et.al,2003,90) ، (المفتي، محمد أمين، ١٩٩٥، ١٣٥) Mazzarol, T.,& et.al ,2003,7

اعتبار برنامج توأمة الجامعات مظلة تحوي ٧٦٥ من كراسي اليونسكو، و٦٩ شبكة توأمة للجامعات تعمل في أجزاء مختلفة من العالم؛ بهدف تجديد وتعميم التعليم العالي عالمياً، حيث تشارك فيه أكثر من ٨٥٠ مؤسسة جامعية في ١٣٤ دولة تعمل في إطار هذا البرنامج (Dilys, S., 2016, 10) ، وغالباً ما يربط العلماء والباحثون المشاركون من خلال المواقع والبوابات الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

تحديد اليونسكو في كل سنة حوالي ٣٠ شبكة جديدة من التوأمة والكراسي حول العالم، معظمها يمنح للجامعات، ولقد أعطى برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية اليونسكو دفعة جديدة لإشراك مؤسسات التعليم العالي في التعليم والعلاقات الدولية. (اليونسكو، ٢٠١٥، ٣-٥)

تنظيم اليونسكو في اجتماع إستكهولم Stockholm عام ١٩٩٨، جلسة ركزت فيها على الطرق التي تمكن الجامعات من تدعيم استراتيجيات لتوأمة التعليم والبحث والتدريس، واعتبرت منظمة اليونسكو أن التوأمة تعد أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

إشارة الإحصاءات الصادرة لمعهد اليونسكو للإحصاء في عام ٢٠١٢ إلى أن خمسة من البلدان تستضيف ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم، وهي كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية (١٨ %) من الطلاب والمملكة المتحدة (١١٪)، وفرنسا (٧٪)، وأستراليا (٦٪)، والمانيا (٥٪) (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٥، ١١).

ومن ضمن هذه التجارب الرائدة في مجال التوأمة الجامعية بالتفصيل ما يلي:

أولا: أبرز التجارب العالمية الرائدة في مجال التوأمة الجامعية

تميزت مجموعة من الدول بجهودها وتجاربها الكبيرة والمميزة والواسعة النطاق عالمياً في توأمة التعليم الجامعي منذ التسعينات، حيث هيمنت ونجحت في استيعاب الطلاب الدوليين والاحتفاظ ، مما أسهم في تحقيق عائدات وإيرادات مالية عالية متميزة لقطاع التعليم العالي ، ويمكن عرض هذه التجارب فيما يلي:.....

التجربة الأسترالية

تعتبر أستراليا من أوائل الدول التي اعتمدت مدخلا استراتيجيا لتوأمة التعليم الجامعي، وقد ركزت أستراليا في البداية على جذب الطلاب الدوليين كطريق رئيسي لتوأمة التعليم العالي، وسرعان ما اكتسبت سمعة جيدة لأساليب جذب واستيعاب الطلاب الدوليين ، ويعتبر تصدير التعليم للطلاب الدوليين قصة نجاح متميزة في أستراليا علي مدى السنوات الماضية ، حيث كان لد أستراليا أعلى نسبة من الطلاب الدوليين في التعليم العالي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وكانت تمثل ٢٠ % في عام

٢٠٠٩ والتعليم هو ثالث أكبر صناعة تصديرية في أستراليا ، وتمثل إيرادات قطاع التعليم العالي حوالي ٦٠ % من مجموع إيرادات التعليم في عام ٢٠٠٧.

ووفقا لمكتب الإحصاءات الأسترالي (٢٠١٢) : Australian Bureau of statistics الذي يرى أن التعليم الدولي قد أسهم بحوالي ١٥ . ٣ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأسترالي في ٢٠١١ -٢٠١٢، وحصل على ١٤. ٨ مليار دولار أمريكي من إجمالي الإيرادات من الرسوم والسلع والخدمات المقدمة للطلاب في الخارج، وحصل على ٥٣٨ مليون دولار أمريكي من خلال البرامج التعليمية الأخرى في الخارج.

وأشار العديد من الأدبيات والدراسات المرتبطة بالتوأمة إلى أن توأمة التعليم العالي الأسترالي كانت ناجحة نجاحاً باهراً، حيث شكل الطلاب الدوليون ٣٤. ٧ % من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، وبلغت إيرادات الرسوم الدراسية الدولية ٤. ٧ % ١٧ . ٣ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ ، وحصل حوالى ثلث الطلاب الدوليين على الإقامة الدائمة ، وفي الفترة ما بين ٢٠١٥م-٢٠١٧م أتاحت أستراليا فرصًا أكبر للحراك الدولي للطالب المحلي، وازداد عدد الطلاب الحاصلين على خبرات دولية من ٧٢٨٢ طالباً وطالبة إلى ١٠٧١٨ طالباً وطالبة، علاوة على حوالى ٢٠٠٠٠ تجربة خارجية، دون الفصل الدراسي الكامل في سنة ٢٠١٧م (Bartell, m., 2018,2-3)

وقدمت أستراليا مجموعة من البرامج التي تدعم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي، ومنها: برنامج صندوق البحوث الاستراتيجية المشترك بين أستراليا والهند، والمنح البحثية لطلاب الدراسات العليا الدولي (Altbach, P.G., & Knight, J., 2019,290-291)

وفي عام ٢٠١٨م قدمت منظمة التعليم الدولي الأسترالي دعماً لمركز دراسة التعليم العالي، في جامعة ملبورن من أجل تطوير معايير مراقبة توأمة تجربة الطلبة، وتطوير مؤشراتها (أركوديس، سوفي وآخرون، ٢٠١٨، ٢٦-٢٧)

كما تم تطوير الشبكة الأسترالية-الأوروبية، وهي نتاج للتعاون بين سبع جامعات أسترالية وشبكة "أوتريخت" التي تتكون من ٣١ جامعة من غرب ووسط أوروبا، حيث تتعاون الجامعات الأسترالية والشركاء الأوربيون في عدد كبير من الأنشطة (Wit, H., 2017, 52)

والهدف من هذه الشبكة هو توأمة التعليم من خلال انتقال الطلاب، وتوأمة البرامج والمناهج الدراسية، وإقامة مدارس صيفية، فضلا عن توفير برامج التبادل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوفر برامج التعاون البحثي والعلمي بين الجامعات الأسترالية والشركاء الأوربيين، وتسعى الجامعات الأسترالية من خلال الشبكة إلى أن تكون جزءاً من المجتمع الدولي، يحصل طلابها على منح دراسية وشهادات معترف بها دولياً، ويكون لديها نظم تعليمية عالية الجودة، وقادرة على المنافسة العالمية. (Australian Bureau of Statistics .,2012), (Larkins, F.,& Marshman,I., 2016, 4)

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

إن التجربة الأمريكية في مجال توأمة التعليم العالي تجربة ثرية، تحوي العديد من الأهداف والجهود، أهمها : تطوير برامج قادرة على تعزيز التعاون الدولي التربوي من خلال تداول وانتشار العمل الفكري والتفاهم الدولي وتحقيق الشراكة العالمية ، والتعاون الأكاديمي الدولي ، والتبادل الأكاديمي للطلاب ، ووضع قوانين منظمة لهذا التبادل، وسرعان ما توسع نشاطها في التبادل الأكاديمي حتى أصبح في عام ٢٠١٥م يغطى ١٣٠ دولة حول العالم، وبلغ عدد الطلاب والباحثين الذين استفادوا منه حتى ذلك الوقت ١٧٦ألف طالب ، إضافة إلى جهود مراكز داخل الجامعات تقوم بدور محوري في عملية التوأمة وخدمة الطلاب والباحثين والعلماء الزائرين علميا وثقافيا واجتماعيا وصحيا ، إضافة إلى نشر فروع للجامعات الأمريكية في مختلف دول العالم (Yasutaka, T., 2014, 46)

وتمثلت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في توأمة الجامعات خلال ما يلي:

معهد التعليم الدولي والتعاون الأكاديمي الدولي (IIE) Institute of International Education، والذي تتمثل رسالته في تطوير التعليم الدولي والحصول على التعليم من جميع أنحاء العالم خلال التبادل الأكاديمي ونشر المنح الدراسية وتعزيز الإبداع وريادة الأعمال.

Institute of International Education: Mission,

تطوير المؤسسة الأمريكية الإسكندنافية The American Scandinavian Foundation وتطوير "لجنة عصبة الأمم للتعاون الفكري" (Arora, G.L., 2015,11)، لتركز على تعزيز التعاون الدولي التربوي من خلال تداول وانتشار العمل الفكري والتوأمة .

وضع برنامج تمويل رودس Rhodes Fund لتأكيد التفاهم بين إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تبادل الطلاب (Green, M.F., Luu,D., & Burris,B., 2015, 3).

تطوير هيئة التبادل الدولي لطلاب بريطانيا العظمى وكندا والولايات المتحدة الأمريكية Association for the International Interchange, وفضلا عن ذلك طور "إدوارد بيتر" المركز العالمي للمعلومات بهدف إصدار مقالات عن التربية في البلاد المختلفة ونشر دورية شهرية تتناول المراسلات بين المعلمين.

تطوير "منظمة الأمم المتحدة" في سان فرانسيسكو لتؤكد دور التربية الدولية في تحقيق وصيانة السلام في العالم.

تطوير مؤسسة فولبرايت Fulbright Foundation بموجب قانون التبادل الأكاديمي الذي أصدره الكونجرس الأمريكي والذي يقضي بالتوسع في عملية التبادل الأكاديمي على مستوى العالم. (Yasutaka, T., 2014,46)

تطوير أكبر منظمة تعليمية دولية تعرف بـ"الجمعية القومية لشئون الطلاب الأجانب"The National Association for Foreign Student Affairs"

(NAFSA)، وهي جمعية لعلماء التعليم الدولي، ومكرسة لمساعدة الجامعات ومنظمات المجتمع لتعالج التعقيدات الشرعية والاجتماعية والإدارية والأكاديمية الخاصة بالتبادل الدولي وخاصة التبادل التربوي.

تطوير "أميدإيست"، وهي مؤسسة أمريكية غير ربحية تسعى لتدويل التعليم، لتقوم بدعم أنشطة تعليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتخدم حوالي نصف مليون شخص سنوياً و"للأميدإيست" ١٤ مكتباً في أربع عشرة دولة عربية من بينها "مصر".

تقديم برامج "Sandwich Program" وهي عملية من أهم أهدافها تحقيق الشراكة العالمية وتوأمة التعليم من أجل نشره في كل أنحاء العالم.

تطوير رابطة الكليات والجامعات الأمريكية Association of American Colleges and Universities(AAC&U) في الولاية المتحدة الأمريكية، وتضم ما يقرب من (١٣٠٠) جامعة وكلية أمريكية، تعمل على رعاية مشاريع ومبادرات دعم التعلم الحر في الكليات والجامعات الأمريكية خلال التوأمة الجامعية .Epstein, E.H (2015, 9-10).

تجربة المملكة المتحدة (إنجلترا)

أصبح التوجه نحو دعم توأمة التعليم العالي وتعزيز حراك الطلاب عنصراً استراتيجيا رئيسيا في جامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة، وخلاله تعزز المملكة المتحدة توأمتها الجامعية من خلال جذب أعداد كبيرة من الطلاب الدوليين لزيادة نفوذها في الدبلوماسية العالمية؛ حيث يعتبر الخريجون الدوليون من التعليم البريطاني أكثر تقديرا للقيم البريطانية، ، كما يمكن للطلاب الدوليين زيادة تأثير المملكة المتحدة في الخارج، لأنهم يتعاطفون مع مصالح المملكة المتحدة ، كما تقدم المؤسسات لطلابها ولأعضائها الفرصة من أجل خدمة السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز الجودة، وإثراء الحياة الثقافية والتنمية الشخصية، وزيادة الجودة الأكاديمية، والابتكار التكنولوجي،

والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، بما يمكنهم من الحصول على خبرة دولية أو الدراسة في الخارج، وبدعم مالي متزايد من الحكومة (Teichler, U. ,2008., 4)

الأمر الذي جعل توأمة التعليم العالي في المملكة المتحدة لا تستهدف تحقيق عوائد مالية وتجارية ضخمة تساعد في نمو الاقتصاد القومي، وإنما استهدفت تحقيق إنجازات اجتماعية وأكاديمية وثقافية كبيرة تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعة والمجتمع، وذلك في إطار المبادرات والبرامج المشتركة التي أطلقها الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربية لإنشاء منطقة التعليم العالي الأوربي، وكاستجابة للعديد من التقارير التي أشارت إلى أن المملكة المتحدة تحتل المرتبة (٢٥) في ترتيب الدول بالنسبة للدراسة في الخارج، فقد تم تأسيس "مشروع الدراسات الدولية" في المملكة المتحدة، ويعتبر هذا المشروع مشروعا رائدا في مجال توأمة التعليم العالي والدراسات الدولية، ويهدف إلى ضمان احترام الاختلاف الثقافي بين الشعوب، والعمل على استقطاب كل العقول العلمية المتميزة، وتسهيل قوانين الهجرة، وتوفير حياة كريمة (Bernhard, S., 2016, 6)

- وكذلك تطوير مدرسة الدكتوراه بمعهد التربية جامعة لندن لتمثل مركز تعليم وتعلم بين طلاب البحث وأعضاء هيئة التدريس في مجال التربية الدولية وتوأمة التعليم العالي .

- استضافت بريطانيا ما يقارب (٣٣٠,٠٠٠) طالب وطالبة من أرجاء العالم، ويسهم قطاع التعليم العالي في بريطانيا بـ ٦٠ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد البلاد.كما بلغت نسبة الطلبة الدوليين أي القادمين من خارج الاتحاد الأوربي إلى بريطانيا (٨,٦٪)، في حين بلغت نسبتهم على مستوى الدراسات العليا (٦٩٪)، وتعد بريطانيا هي الدولة الثانية من حيث تخريج الباحثين الذين يحملون شهادة الدكتوراه، ويسهم هؤلاء الطلبة بأكثر من ٨ ملايين جنيه إسترليني سنوياً في الاقتصاد. (Trhar,S., 2017,10-11)

مبادرة (PMI) للتعليم الدولي بتعزيز تجنيد الطلاب الدوليين، وإيجاد الشراكات، وزيادة التعليم الوطني.

ما شهدته انتخابات عام ٢٠١٠ لحكومة الائتلافمن تغييرات في سياسة الهجرة ، والتي أثرت على الطلاب الدوليين ، وشددت شروط التنظيم والدخول في حملة شاملة لتخفيض أرقام الهجرة الصافية عام ٢٠١٣ ؛ حيث نشر الائتلاف استراتيجية التعليم الدولية (IES)، والتي تقدر وجود الطلاب الدوليين للمساهمة الضخمة التي يقدمونها اقتصاديا وتعليميا وثقافيا للمملكة المتحدة ، والتي لاتزال سارية المفعول ؛ حيث تركز على قيمة الطلاب الدوليين ، كما تمنح امتيازات من الصادرات التعليمية ؛ مثل : المطبوعات ، والتكنولوجيا (Trahar, S., & Hyland, F., 2011,625.)

التجربة الأوربـــية

تمثلت جهود توأمة التعليم العالي والجامعي في أوربا بتطوير مجموعة من الجمعيات والبرامج التي تدعم التوأمة الجامعية منها:

تطوير الجمعية الدولية لاتحاد الأمم، والتي تمثلت في محو الحواجز والأحكام المسبقة التي غالبا ما قسمت بين الشعوب، ومحاولة نشر المحبة بين دول العالم، وتأكيد أهمية الدور الذي ي ؤديه التعليم في نشر الثقافة والمعرفة ودعم التفاهم المتبادل بين الشعوب والتعاون العلمي الدولي.

تطبيق عملية بولونيا"Bologna Process" على ١٦ مليون طالب في ٤٦ دولة تضم أكثر من ٤٠٠٠ مؤسسة للتعليم العالي. هدفت إلى إقامة أسس متينة لنظام أوربي متطور في التعليم العالي يرتكز على دعم التعاون الدولي، وتبادل الخبرات الأكاديمية على نحو يجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأوربيين وأقرانهم من أنحاء العالم، وتيسير حراكهم وانتقالهم إلى بلدان أخرى .(Christopher, M., 2017, 9)

تطوير برامج تدعم التبادل والحراك التعليمي، كبرنامج إراسموس Erasmus وهو برنامج للتبادل التعليمي الأوربي، حيث يقدم دعما لفرص التبادل الدولي بين أكثر من ١,٥ مليون طالب في التعليم العالي، والذى كان ينظم ويمول انتقال طلاب وأساتذة الجامعات الأوربية لمدة عام إلى جامعات إحدى الدول الأوربية، ثم يعود الطالب أو

الأستاذ لاستكمال الدراسة بجامعته الأصلية (عبد النبي، سعاد بسيوني وآخرون، ٢٠١٧، ٢١-٢٢)

ظهور العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية المرتبطة بمنظومة التعليم العالي منها: الشبكة الدولية لمؤسسات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)-الاتحاد الدولي للتعليم العابر للحدود القومية للدولة(GATE)، وكل ذلك كان له دور كبير في تنامي حركة توأمة التعليم في أوربا. (Altbach ,P.G., 2018,49)

التجربة الصينية

بدأت التجربة الصينية بعقد برامج توأمة مشتركة بين الجامعات الصينية وغيرها من الجامعات الأجنبية، دون السفر لتلك الجامعات بالعالم المتقدم، مع ضرورة تضمين البعد الدولي بها، وكل هذا يمثل عوامل محفزة لتوأمة التعليم ومن أجل دعم برامج التوأمة الجامعية، ولعل أشهر التجارب الصينية هي: ...

- استخدام الصين استراتيجية سياسية فعالة للتوأمة الجامعية، وهي إنشاء " معاهد الكونفوشيوسية " في جميع أنحاء العالم، والتي تقوم على أساس تطبيق مفهوم التوأمة بين الجامعات خلال عمل شراكة بين مؤسستين أكاديميتين واحدة أجنبية وواحدة صينية، وعادة ما يتم إنشاؤها داخل الجامعات الأجنبية لتغير تعليم اللغة والثقافة الصينية، وتنظيم أنشطة التبادل الثقافي وبداخل الجامعات الأجنبية الشريكة، لتعزيز المعرفة والعاطفة عن الثقافة الصينية حول العالم.

- تم افتتاح أول معهد كونفوشيوس في عام ٢٠٠٤ م، ومنذ ذلك الحين تم فتح المعاهد في مدن ستوكهولهم، بيرث، نيروبي، لتصبح (١٢٠) معهد في (٥٠) دولة وإقليما حول العالم عام ٢٠٠٦ م، ثم (٤٧٥) معهدا في (١٢٠) دولة عام ٢٠٠٩ م، ثم (٥٢٠) معهدا عام ٢٠١٨ في (١٤٣) دولة وإقليما، ويجرى دمج معاهد الكونفوشيوس بالجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم.(Wu, H, 2019,90)

- تطوير مركز "جامعتي نانجينغ وهوبكنز للدراسات الصينية والأمريكية" The Johns Hopkins University-Nanjing University Center for Chinese and American Studies

وهو عبارة عن مشروع تعليمي مشترك بين كل من جامعتي هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة نانجينغ الصينية، حيث يتناول الباحثون الصينيون الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي بالدراسة والبحث، وذلك باللغة الإنجليزية، على أن يتم متابعتهم من خلال أعضاء هيئة التدريس الأمريكيين، بينما يركز الباحثون الأجانب على دراسة الصين المعاصرة، على أن يتم متابعتهم من خلال أعضاء هيئة التدريس الصينيين (Nanjing University, International Cooperation.2014).

تطوير مركز بحوث التربية المقارنة بكلية التربية جامعة هونغ كونغ في الصين، من أجل تحقيق التواصل مع العديد من الباحثين التربويين والمؤسسات البحثية بالصين وغيرها من دول العالم.

قامت الحكومة الصينية بالاهتمام بالمنح والبعثات الدراسية من خلال إنشاء مجلس المنح الدراسية الصيني (CSC) ليتولى نظام الطلاب الدوليين، ومن خلاله تم إعداد الكوادر البشرية في مجالات العلوم التكنولوجيا، التعليم، وغيرها مما أدى إلى تعزيز العلاقات السياسية الخارجية بين الصين ودول هؤلاء الطلاب ؛ حيث تستخدم الصين المنح الدراسية كأداة لإقامة علاقات ثقافية، واقتصادية، وتجارية مع شعوب العالم. (Tian, M., & Lowe, J., 2018,2 50)

إنشاء برامج مشتركة بين الجامعات الصينية وبعض الجامعات بمختلف دول العالم، وكان أول هذه البرامج "برنامج الماجستير في إدارة الأعمال" ثم بدأت هذه البرامج في الانتشار حيث وصل عددها إلى ١٦٥ برنامجاً عام ٢٠١٩م (Hoffmann,E.,& Jiang,XP., 2014,5)، وتتيح هذه البرامج الفرصة للباحثين الصينيين للحصول على الدرجات العلمية التي تمنحها بعض الجامعات الأجنبية دون السفر لتلك الجامعات،

على أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الصينية بتدريس جزء من مقررات هذه البرامج، ويتولى مسئولية تدريس بقية المقررات أعضاء هيئة التدريس التابعون للجامعات الأجنبية، والذين يأتون إلى الجامعات الصينية للقيام بهذه المهمة بناءً على بنود الاتفاقيات الموقعة بين كل من الجامعات الصينية وتلك الجامعات. كما أعدت الصين مشروعاً لدراسة اللغات والثقافات في الصين وسنغافورة مدته عامان، ويقوم المشروع على أساس الجمع بين الدراسة النظرية والممارسات العملية والتعلم النشط والزيارات الثقافية وعقد صداقات أسرية.(Anneke, L., 2019,3)

أعلنت الصين عن "برنامج الألف موهبة" لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس والمواهب الأكاديمية الدولية واسترجاع الأكاديميين الصينيين المهاجرين، واستطاع البرنامج بالفعل اجتذاب ٦٠٠ أكاديمي بارز من الصينين المهاجرين والأكاديميين الأجانب للعودة والعمل بالصين (The Royal Society,Knowledge .,2019,26)

التجربة الكورية

أصبحت الجامعات الكورية الجنوبية منافسا قويا في مجال توأمة البرامج الجامعية كأحد أساليب تدويل التعليم من خلال الحصول علي نصيب وافر في السوق الدولية للراغبين في التعليم والدراسة، واهتمت الحكومة الكورية بقضية التوأمة الجامعية، وذلك لرفع جودة هذا التعليم ولتعزيز التنافسية الدولية، حتى أصبحت عنصرا عالميا في سوق التعليم الجامعي الدولي، وهو ما أظهر تقدما نسبيا في المنتج التعليمي بجامعات هذه الدول، وانعكس إيجابيا على الأساتذة والطلاب والمناهج على حدّ سواء(j., Chae, &hong.h.,2009,341)

وقد وقعت الحكومة الكورية اتفاقيات تعاون مع الجامعات الأمريكية، يتم بموجبها الاستعانة بمئات من الأساتذة الأمريكيين بالجامعات الكورية. ومن خلال ذلك الإجراء، تعتقد الحكومة أنها يمكن أن توقف حركة تدفق الطلاب الكوريين إلى خارج البلاد. كما تعهدت الحكومة بتخصيص نحو ٦٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة

لمشروع التصنيف العالمي للجامعة World Class University project (مصطفي، أميمة حلمي،٢٠١٥، ٩٢-٩٣)

التجربة الفرنسية

اتجهت فرنسا إلى توأمة مؤسسات التعليم العالي، وجعلته أحد أهم محاور خطتها الاستراتيجية القومية لتطويره، وبالفعل تم إنشاء الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF)، بهدف إقامة علاقات تشاركية بين الجامعات التي تعتمد اللغة الفرنسية لغتها الأساسية، مما يدعم التبادل العلمي بين هذه الجامعات، واليوم أصبحت هذه الوكالة خير معبر عن تطور الشراكة العلمية الدولية الفرانكوفونية. ولتنفيذ برامج التوأمة الجامعية تم إنشاء كل من: المركز الدولي للدراسات التربوية، والرابطة الدولية للجامعات، والتي بلغ عدد الجامعات الأعضاء بها عام ٢٠١٨م-٢٣٠ جامعة تمثل ١٣٠ دولة هدفها بناء مجتمع عالمي للتعليم العالي، وتحت هذا الهدف تركز الرابطة معظم أنشطتها ومبادراتها على قضايا عديدة مثل: توأمة الجامعات بها (وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ٢٠١٤ -٢٠١٥، ٤٥-٤٦) :UNESCO)

المركز الدولي للدراسات التربوية هدفه تنمية التعليم الدولي في فرنسا وفي الخارج.

وكالة إيدوفرانس (EduFrance) (Brandenburg, U. & et al, 2016,41) ، وتهدف إلى تعريف الطلبة بإمكانية الدراسة في فرنسا، والعمل على زيادة الإقبال على التعليم الفرنسى في الخارج.

الرابطة الدولية للجامعات وتعتبر هذه الرابطة من أقدم الشراكات الأكاديمية حيث تأسست عام ١٩٥٠م تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" أى "منظمة اليونسكو"، ولازالت تخضع لهذا الإشراف، ومقرها الرئيس هو نفس مقر اليونسكو في باريس بفرنسا، والهدف الأساسي المعلن للرابطة هو بناء مجتمع عالمى للتعليم العالي ومن أهم هذه المشروعات: مشروع أندية اليونسكو: برنامج توأمة الجامعات وكراسى

اليونسكو (حسن، إحسان محمد ، ٢٠٠٩، ٢) (International Association of Universities, 2019, 2)

التجربة الماليزية

كان بزوغ فجر التوأمة في ماليزيا في ثمانينات القرن الماضي في شكل ترتيبات لبرنامج توأمة لاعتماد درجة جامعية بين جامعات أو كليات جامعية خاصة وجامعات غربية في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، تأثرا بالسائد من مبادئ عولمة التعليم العالي، وفي شكل شراكات دولية للمساعدة في توسيع قاعدة التعليم العالي وتحسين نوعيته سواء على المستوى القومي أو الدولي ومن ضمن جهود التوأمة في ماليزيا ما يلي:

اهتمامها باللغة الإنجليزية وجعلها لغة التعليم والتدريس في مناهج العلوم والتكنولوجيا في التعليم العالي، الأمر الذي أجبر المجموعات العرقية خاصة الصين والهند للسفر للخارج لمواصلة التعليم العالي، وبناء عليه فقد تم تعديل سياسة التعليم العالي من السياق المجتمعي إلى تحرير قطاع التعليم العالي، والطرق المؤدية لذلك هي: التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاص والسماح للمؤسسات التعليمية الأجنبية بإقامة مشروعات مشتركة وبرامج توأمة وفروع لها في ماليزيا (Zaaba, Z., & et.al., 2011,566)

إنشاء وزارة التعليم العالي كاستراتيجية لتهيئة التعليم العالي للتوأمة، وبالفعل تم إصدار الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم العالي تمثلت رؤيتها في جعل ماليزيا مركز للتميز وتوأمة التعليم الماليزي بها.

السعي نحو اجتذاب المزيد من الطلاب الدوليين وعلى أساس ذلك صنفت ماليزيا على أنها " محور الطالب الإقليمي " نظرا للنمو في أعداد الطلاب الدوليين، ووجود الاستراتيجيات الملائمة لجذب أكبر عدد من الطلاب إلى البلاد من أجل التعليم العالي، وأسهمت كل من (الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وماليزيا، وتركيا، وهونج

كونج) بنسبة ٤٤ % في التحاق وتسجيل الطلاب الدوليين فيها عالميا. (Knight, J., & Sirat, M. ,2011,593).

يوجد في ماليزيا ما يقرب من سبعة برامج توأمة تمنح درجات علمية مع جامعات كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا ونيوزيلاندا حتى عام (٢٠٠٩) واتخذت ماليزيا سبلا للارتقاء والتنافسية في مجال التعليم العالي ومنها التوأمة وتحقيق الامتياز الأكاديمي (Selvaraj, G., Anbalagan, K., & Azlin, N., M., 2014, 86) (Cameron, K., 2013, 50)

وهناك مراكز تهتم بتوأمة التعليم منها: مركز التعليم الماليزي، تمثلت رؤيته في أن يكون مرجعية استشارية في مجال التعليم العالي الدولي، أما رسالته فتركزت حول تنمية الوعي بين مؤسسات التعليم العالي الماليزي بأهمية استكشاف السوق العالمي خلال معارض ماليزيا التعليمية في جميع أنحاء العالم، وكان من ضمن أهدافه التعاون مع المؤسسات التعليمية في البحث عن شركاء توأمة أجانب مناسبين Malaysia Education Center: "Vision, Mission, and Objectives

والمركز الماليزي للخدمات التعليمية للباحثين الدوليين يساعد العديد من الطلاب الباحثين الدارسين والراغبين في الدراسة في ماليزيا، فهو يقوم بتقديم خدمات المشورة المجانية لهؤلاء الطلاب، كما يساعدهم في التقدم للمنح الدراسية المتوفرة، وكذلك توفير معلومات وافية عن فرص التوظيف بعد الدراسة، ويساعد أيضا المؤسسات التعليمية التي يرتبط فيها في دول أخرى، حتى يحقق الاستفادة لكلا الطرفين: الطلاب، والشركاء هذا بالنسبة لجهود المراكز على مستوى الدولة في مجال توأمة التعاليم العالي.

وكذلك مركز العلاقات الدولية -الجامعة الوطنية الماليزية: الذي تمثلت رؤيته في تعزيز جهود توأمة الجامعات ونشر برامجها لكي تصبح جامعة عالمية.

Ntional University of Malaysia; International Relation Center: Vision- Mission- Objectives,

إضافة إلى مركز التعاون والشؤون الدولية –جامعة أوتارا الماليزية، الذي تمثلت رسالته في الحفاظ على المعايير الدولية وتوسيع الآفاق الأكاديمية، ويتمثل ذلك في برامج التوعية العالمية التي يقدمها المركز، والجهود المبذولة لزيادة التعاون والشراكات، بما يتفق مع أحدث الاتجاهات في مجال توأمة التعليم العالي. niversity Utara Malaysia; International Center for International Affairs and Cooperation: Vision & Mission U

ومركز الطلاب الدوليين –جامعة مالايا الماليزية، تمثلت رؤيته في مساعدة الجامعة لكي تصبح مؤسسة مشهورة دوليا للتعليم العالي، وفي مجالاته المختلفة من البحوث والابتكار والنشر والتدريس.

University of Malaya; International Student Center: Vision & Mission

التجربة اليابـــانية

إن توأمة التعليم العالي ومؤسساتها في اليابان لها نمط خاص، سواء في تحديد المفاهيم أو في السياق الثقافي الياباني أو في السياسات التعليمية والتخطيط، أو في تنفيذ البرامج المتعددة، التي تضع أولوية للسياق الثقافي الياباني K وتحدد التحديات التي تواجه بها اليابان المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة (Hiroshi Ota., 2018, 91-92) (Japanees Government (MEXT) Scholarship 2017, p. 27) ، وقد شرعت اليابان في تطوير برامج التوأمة لمؤسساتها التعليمية التي تسمى"الكوكوسايكا Kokusaika" أي سياسة التفاهم والتعاون المشترك من خلال تبادل الأفراد والثقافات والأفكار والعلوم.

(Yuki, W., 2016, 39), (Shibaura Institute of Technology, 2012, 14-15)

ومن برامج التوأمة في التعليم الجامعي في اليابان، برنامج جامعة ناجاواكا للتكنولوجيا .(Nagaoka Nagaaoka University of Technology

.University of Technology, 1-2)الذي بدأت في تنفيذه في عام ١٩٩٣ في شكل ارتباطات شراكة) Joint Partnership (مع إحدى الجامعات الفيتنامية هي جامعة هانوي (للعلوم والتكنولوجيا، وقد تبع ذلك شراكات توأمة مع جامعات أخرى في فيتنامHochi

Minh City University of Technology (2006) وجامعة دانانج في فيتنام أيضاً Danang University (2006) (والجامعة المستقلة في المكسيك 2007) (وجامعة زينجهاو في الصينZhengzhou University((وجامعة ماليزيا في برنامج توأمة خاص بهاMalysia Twinning

Programوتفاصيل برنامج التوأمة في الجامعات اليابانية مع الجامعات الأخرى متعددة ومخطط لها، حسب مجالات الدراسة والبحث واستخدام الأدوات التكنولوجية والتبادل الطلابي والشراكة في البحوث العلمية وبرامج البحث والتطوير (Annual Trend in Zygotic, 2008, 1-5), (Hiroshi,T., 2016, 1-34)

التجربة الألمانيـــــة

اكتسبت عمليات التوأمة زخماً جديداً وتعاظم أمرها، وباتت تحتل أولوية قصوى في استراتيجيات كثير من الجامعات الألمانية، وخاصة بعد صدور الاتفاق العام بشأن التجارة في مجال الخدمات جاتس (GATS) The General Agreement on Trade in Services، وحددت هذه الاتفاقية أشكالاً عديدة من حرية التجارة في خدمة التعليم منها: توفير الخدمة عبر الحدود، ولا يتطلب انتقال مقدمي الخدمة(الأساتذة) أو متلقيها(الطلاب) وإنما محتوى الخدمة هو الذى ينتقل بين الطرفين كما في التعليم الإلكتروني أو تصدير البرامج والمقررات الدراسية. وتلقى الخدمة بالخارج، وينطبق على انتقال الطلاب والمتدربين من بلد لبلد آخر لتلقي الخدمة التعليمية. والوجود التجاري للمؤسسات، وذلك خلال توأمة هذه الجامعات بحيث تقوم إحداها بإنشاء فرع أو قسم تابع لها في دولة أخرى، لتسهيل عملية تقديم خدماتها التعليمية من خلاله. وانتقال الأفراد

مقدمي الخدمة ويشير إلى انتقال أفراد تابعين للمؤسسة مقدمة الخدمة لبلد آخر بشكل مؤقت لتقديم الخدمة، بها مثل الحراك الأكاديمي للأساتذة والباحثين (Roberta, M., 2016, 59-60).

نفذت ألمانيا برنامج الشهادة المزدوجة، التي تمكن المرشح من الحصول على درجة واحدة معترف بها من مؤسستين مختلفتين، ويجرى الاتفاق بينهما وتصدر الشهادات بواقع واحدة من كل مؤسسة.

إنشاء لجنة دولية للتخطيط، لإقامة مركز دولي للتربية Centre Education International تتمثل أهدافه في جمع الوثائق من جميع أنحاء العالم، وتقديم المشورة والنصح، بالنسبة للمشكلات المتعلقة بالتعليم الدولي وبتوأمة التعليم (Hser, M.P., 2013,45).

تأسيس الهيئة الألمانية لخدمات التبادل الأكاديمي(DAAD) وهي هيئة مستقلة يشترك فيها ٢٣٢ مؤسسة تعليم عالٍ ألمانية، ولها ١٤ فرعاً حول العالم، ولقد قدمت خدماتها منذ تأسيسها حتى الآن إلى أكثر من مليون ونصف طالب وباحث حول العالم للدراسة في الجامعات والمعاهد الألمانية. (DAAD (German Academic Exchange Service), Looking Ahead, 2019,1).

التجربة الكنـــــدية

تتسابق الجامعات في كندا فيما بينها؛ من أجل تحقيق التبادل العلمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، من خلال المنح الدولية التي يقدمها العديد من المؤسسات الدولية المعنية بقضية توأمة التعليم، ولتنشيط جهودها في هذا المجال عقدت الجامعات الكندية اتفاقيات تعاون- تضمنت تبادل العلماء والبحوث المشتركة والتعاون في تنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية- مع ١٢٩جامعة في ٢٧ دولة على مستوى العالم، بالإضافة إلى إقامة برامج شراكة بين الجامعات مع الدول الأخرى، بحيث يقوم ممثلون عن الجامعات الكندية بزيارة المؤسسات التعليمية الشريكة باستمرار، لتوطيد العلاقات والحصول على

تقارير مرحلية عن الشراكات القائمة، كما تهدف استراتيجية التعليم الدولي في كندا إلى مضاعفة عدد الطلبة والباحثين الدوليين إلى ٤٥٠,٠٠٠ طالب وطالبة، بحلول عام ٢٠٢٢م، في محاولة إيجاد فرص عمل وتحفيز للاقتصاد المحلي. (Sun, W., 2019, 22-23)

ومن ضمن جهود الجامعات الكندية في مجال التوأمة ما يلي:

إنشاء قسم للتعليم الدولي في جامعة "مانيتوبا" بكندا، وهو قسم ذو اتصال وثيق الصلة بوزارة التنافسية والتدريب والتجارة الدولية "ministry of Compleiti Veness" وهو قسم يعمل وبشكل مرتبط مع أقسام المواطنة والتعليم والشباب " department of education Citizens hip and youth" هذا بالإضافة إلى ترابطه بهيئة العمل والهجرة"lab our and Immigration Lim" ويسعى هذا القسم إلى تنسيق وتطوير أنشطة الجامعة من أجل تقديم وتوصيل برامج تعليم عال مرتفع الجودة إلى الطلاب الدوليين والمحليين ، كما يهدف أيضاً إلى تشجيع المؤسسات التعليمية والعلمية التي لا تكون مشتركة حاليا في الأنشطة الدولية، لكى تكون نشطة في هذا المجال، وذلك من أجل زيادة قدرات وكفاءة تلك المؤسسات ، وحصر وتحديد المشكلات التي تواجهه المؤسسات والأقسام في المقاطعة وذلك من أجل الوصول إلى حلول لها قدر الإمكان.

(Economic Impact of Inter rational Education at public post-Se Condary Institutions, 2017,48)

تنظم كندا احتفالية دولية أسبوعية International Education Week (Elaine, M. H., 2018, 10). من أجل: الاستفادة من عملية توأمة التعليم، بيان الإنجازات، عملية التبادل، ونقل الخبرات التي تمت بين المؤسسات المختلفة، والجامعات، والمنظمات، والهيئات بشأن توأمة التعليم.

ما قام به المعهد الكندي للإدارة الدولية"CIMI" – الذى يضم عشراً من الكليات والجامعات الكندية المختلفة- من توقيع اتفاقية مع المجلس الصيني للبحث العلمي، بهدف

تطبيق برنامج متكامل لالتحاق الطلاب الصينيين الراغبين بالدراسة للحصول على درجات أكاديمية متنوعة من الجامعات الكندية، وينص هذا البرنامج على بقاء الطلاب في الصين خلال السنوات الثلاث الأولى من مدة تطبيق هذا البرنامج الذى يمتد لخمسة أعوام كاملة يدرسون فيها أساسيات العلوم، وآليات التوافق والحوار الثقافي، إضافة إلى التدريب على إتقان اللغة الإنجليزية، وبعد ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الانتقال إلى كندا خلال العامين الجامعيين المتبقيين إذا ما رغبوا في إكمال متطلبات الحصول على الدرجات الجامعية المطلوبة (Marijk,v., 2018,5)

ومما يلفت النظر حقاً، الاهتمام بجذب الطلاب الدوليين، ويرجع ذلك إلى حجم العائد الاقتصادي الكبير للطلاب الدوليين والذي يقدر بمليارات الدولارات سنوياً، يتم حسابه من واقع المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون علاوة على مجموع النفقات المعيشية والعلاجية.

التجربة الآسيـــوية

تولى آسيا اهتماماً كبيراً بمسألة توأمة التعليم العالي والجامعي، وتستهدف آسيا حتى ٢٠٣٠م في خطتها الاستراتيجية إلى تحقيق التميز في التعليم، عن طريق اتفاقيات لتوأمة الجامعات، تعزيزا لخبرتها في التعليم العالي، وعملها على بناء جامعات متميزة على المستوى الدولي. ومن أجل ذلك تم عمل ورقة بحثية حول الموضوع نشرت عام ٢٠١٢، تهدف إلى التعاون القائم بين إحدى جامعات تايوان الخاصة وعدد من الجامعات حول العالم، في مجال "الدرجات العلمية المشتركة". وورد في هذه الورقة أن اتفاقيات التوأمة والتعاون التي أبرمتها هذه الجامعة في هذا المجال، شملت جامعات أمريكية، وبريطانية، وأوربية، وآسيوية.(بكري، سعد علي ،٢٠٢٠ ،٢)، وحديثا تم وضع برنامج التوأمة بين الجامعات الآسيوية والجامعات الماليزية في عام ٢٠١٩م، وتم إنشاء شبكة شراكة لتوأمة الجامعات تضم ٢٨ جامعة من دول شرق وجنوب شرق آسيا إلى جانب أستراليا، إضافة إلى إنشاء الرابطة الآسيوية للجامعات المفتوحة (A.A.O.U), تربط

بين ٦٨ جامعة في ١٨ دولة ، فضلا عن تأسيس "رابطة الجامعات البحثية في شرق آسيا" بعضوية ١٧ جامعة بحثية من جامعات منطقة شرق آسيا، والتي تهدف إلى تنسيق الجهود البحثية بين جامعات المنطقة لتحقيق نهضة ثقافية واقتصادية واجتماعية لدول شرق آسيا (Stormquist, N.P. , 2017,10)

ثانيا: أبرز جهود التوأمة الجامعية في مصر

سعت الجامعات المصرية للاستفادة من برامج التوأمة العلمية العالمية التي تضع الجامعات الجديدة على طريق التعلّم المفتوح والاحتكاك بجامعات الدول المتقدمة، بشكل يتيح المشاركة بين الجامعات ويساعد في تخريج طلاب مواكبين للثورة المعرفية واحتياجات الدولة، وبالفعل عقد العديد من الجامعات اتفاقات دولية للتوأمة مع جامعات أجنبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر : اتفاقية التعاون بين كلية الهندسة جامعة عين شمس وجامعة كوستال التقنية ببرنامج هندسة المواد، للحصول على شهادة مزدوجة من كلا الجامعتين، وأيضا مذكرة التفاهم بين جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة (باريس بانتييون السوربون) بفرنسا في مجالات البحوث والتعليم، وبرامج التدريب لمنح درجة الليسانس المشتركة، وأيضا مذكرتا التفاهم العلمي الموقعة بين جامعة بور سعيد وجامعة بانونيا بالمجر وجامعة موى بكينيا، وكذلك اتفاقية التعاون بين وزارة التعليم العالي وجامعة كارلتون بكندا، ومذكرة التفاهم بين جامعة القاهرة وجامعة Northeastern الصينية ، ومذكرة التفاهم بين جامعة الإسكندرية والهيئة الماليزية بإنشاء فرعين لكليتي الطب وطب الأسنان بجامعة الإسكندرية بالمدينة التعليمية بكوالالمبور.(المجلس الأعلى للجامعات ٢٠٠٩/٢٠١٠)

وفي إطار السعي لتوأمة التعليم الجامعي المصري بالتعاون مع دول الاتحاد الأوربي، والاستفادة من خبرات الجامعات الأوربية وتجاربها في الارتقاء بمستوى هذا النوع من التعليم، بدأت الجامعات المصرية البحث عن سبل تدعيم التعاون بين الجامعات المصرية والأوربية، فقد تم ما يلي:

توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية في عام ٢٠٠١ والتي دخلت حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٤ وتمثل الإطار القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر في مجالات عديدة سياسية وأمنية ومالية واقتصادية وتجارية وثقافية واجتماعية، ومشروعات مشتركة مع جامعات أوربية لإعداد المناهج الدراسية في مجالات الزراعة والصيدلة والعلوم، وكذلك تدريب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية ضمن اتفاقات مشتركة في مجال التوأمة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأوربية، ويعتبر برنامج دعم المشاركة المصرية الأوربية أهم برامج دعم التعاون المصري الأوروبي، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم القدرات المؤسسية لأجهزة الحكومة المصرية وتقريب التشريعات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والأوربية باستخدام العديد من الآليات منها: التوأمة المؤسسية Twinning الدعم الفني TA تبادل المعلومات TAIEX الإصلاح المؤسسي والحوكمة SIGMA .(محمد ، كريمة حسن ، ٢٠١٦، ٣١٣)، (ويح، محمد عبد الرازق،٢٠١٢ ، ٣٦١).

اتجاه وزارة التعليم العالي المصرية إلى منح مزايا للجامعات الخاصة القائمة بالفعل، شريطة تطبيق برامج التوأمة مع جامعات دولية رصينة، في ظل إقرار مسؤولي التعليم الجامعي في مصر بصعوبة التزام الجامعات المقرر إنشاؤها مستقبلا بتطبيق برامج التوأمة، لأنها تحتاج إلى تكلفة مالية باهظة، لوضع الجامعات الدولية اشتراطات صارمة للقبول بالتوأمة، كما تشترط برامج التوأمة ضمان جودة المناهج التعليمية وتطورها ومواكبتها للعصر ولمناهج الجامعة الدولية، وتطابق شروط اختيار أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة العربية، الذين سيتم اختيارهم على أساسها ومستواهم العلمي والتربوي، فضلا عن توافق المباني والتجهيزات والمساحات داخل الجامعة مع شروط وضوابط الجامعة الأجنبية.

الانفتاح والاندماج والتحالفات بين الجامعات الجديدة والقائمة بدلاً من التنافس ضد بعضها، من أجل زيادة قدراتها التنافسية، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الجامعات

وتوثيق العلاقات البينية بين بعضها البعض ، وإضفاء البعد الدولي عليها ، فضلا عن تأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك ، وتعزيز الحركة الأكاديمية عن طريق الربط بين الجامعات في الاختصاصات الرئيسية، لاسيما المتعلقة بالتنمية المستدامة والرؤية المستقبلية للتعليم على المستويين الوطني والدولي، ويتضح ذلك من استراتيجيات الجامعات المصرية، ووجود الجامعات الأجنبية في مصر مثل الجامعة الأمريكية، والألمانية، والفرنسية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وتعدد الشركاء الدوليين للجامعات المصرية مثل الاتحاد الأوربي، واليونسكو، كما اتجهت الجامعات لإعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التوأمة.

فتح علاقات دولية مع كل من اليابان، فضلًا عن التعاون مع الجانب الكوري، والاتفاق على إقامة معهد للتعليم الفني في مدينة دمياط، في المجال الفني التقني التطبيقي، ووضع مقترح بإنشاء جامعة مصرية كورية، وقد تم بالفعل، وأيضاً فتح علاقات مع أثيوبيا بتقديم منح إلى الجانب الأثيوبي للدراسة في الجامعات المصرية، كما تم التعاون مع الجانب الروسي، بإنشاء مركز لدراسات الفضاء الخارجي من خلال الجامعة المصرية الروسية، وأيضًا الاستفادة من تجربة الجانب الفنلندي في التعليم العالي الفني، ومع الجانب الأمريكي على تقديم ١٩٠٠ منحة للتعليم العالي خلال برنامج المعونة الأمريكية، كما تم تعزيز العلاقات مع دبي، وذلك بإنشاء فرع لجامعة عين شمس بدبي، إضافة إلى المجالات التي نجح الجانبان في التوافق عليها، كالاتفاق على نقل تجربة حدائق العلوم، ونقل التكنولوجيا في مجالات الصناعة والتعليم، كذلك اتفق الجانبان على دعم إنشاء مركز الخلايا الجذعية وتطبيقاتها العملية، بجانب تفعيل المشروعات المشتركة حول تنويع مصادر المياه وزراعة الصحراء، وتقرر أن يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس والباحثين على إدارة حدائق العلوم، فضلًا عن إنشاء مدن التكنولوجيا والعلوم والتي تهدف إلى التعاون بين المجتمع الأكاديمي والصناعي لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال،

الأمر الذي سيغير من تصنيف التعليم الجامعي في مصر، وسيحفز على مشاركة أبحاث علمية مصرية في المجلات العلمية الدولية. (الشربيني، هانم،٢٠١٨، ٢)

اهتمام مصر ببرامج التبادل التعليمي مع العديد من دول العالم للاستفادة من خبرات تلك الدول في تطوير كفاءاتها، ومن تلك البرامج برنامج التبادل العلمي بين مصر وألمانيا، والبرامج المقدمة من الهيئات؛ مثل: هيئة فولبرايت، إمديست، معهد التعليم الدولي ومركز البحوث الأمريكي بمصر، وأصبحت مصر حاليا تقدم عددا من المنح والبعثات الدراسية للدول الأخرى، مثل: السودان، والصومال، وأثيوبيا. (محمد، عزة أحمد،٢٠١٤، ٤٢٥).

تعدد الجهات الفاعلة في توأمة التعليم العالي بمصر ما بين: المراكز والمكاتب الثقافية، والذي يقدم أنشطة وفعاليات للتسويق للثقافة والتاريخ المصري، والإدارة المركزية لشئون الطلاب الوافدين، والتي تختص بسياسة قبول الوافدين بالاشتراك مع قطاع الشئون الثقافية والبعثات، وتتابع الوافدين، وتقدم لهم الخدمات وتذلل العقبات التي تقف أمامهم، ووزارة الخارجية والسفارات المصرية بالخارج، والتي يؤدي كل منها دورا حيويا في تفعيل التوأمة الجامعية في مصر (عبد السميع، سيد سيد، ١٠،٢٠١٠).

سعي مصر لعمل توأمة جامعية شامله خلال تطوير وتحسين منظومة التعليم العالي ؛ لجذب الطلاب الدوليين تمثل ذلك في : زيادة الكليات بالجامعات الحكومية من (٣٩٢) إلى (٤٥٠) بواقع ٥٨ كلية بزيادة ١٤,٦ ٪ وبتكلفة قدرها ٩ مليارات جنيه ، وزيادة الجامعات الحكومية من (٢٣) إلى (٢٤) جامعة ؛ وذلك بإضافة جامعة العريش بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه ، واستكمال مقومات فروع بعض الجامعات كفرع جامعة الإسكندرية بمطروح ، وأسيوط بالوادي الجديد تمهيدا لاستقلالهما ، وزيادة عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية من (١١٨) إلى (١٧١) بواقع (٥٣) برنامجا بنسبة ٤٥٪.

ما أشارت إليه تقارير وزارة التعليم العالي للأعوام ٢٠١٤/٢٠١٧/٢٠١٨ (وزارة التعليم العالي: ٢٠١٤/ ١٧ ٢٠ /٢٠١٨) من تزايد في أعداد الطلاب الوافدين؛ حيث وصل

عددهم عام ٢٠١٤ إلى (٤٨) ألف طالب، ثم وصل عددهم عام ٢٠١٧ م -٢٠١٨ م إلى (٦٧١٠٢) ، بواقع (٨٣٧٦) طالبا بالمرحلة الأولى (١٤٢٠٣) طلاب بالمرحلة الثانية لهذا العام، وجرى إعلان النتائج لـ ١٢ ألفا و٤ ٧٠ طلاب وافدين من حوالي (٨٠) جنسية مختلفة ، كما يلتحق الطلاب الوافدون بالجامعات الحكومية بنسبة (٣٦ %) ثم جامعة الأزهر بنسبة (٣٣ ٪)، فالجامعات الخاصة بنسبة (١٩ ٪)، وأضاف التقرير أنه ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العملية بنسبة ٦٠ ٪ لكل من(الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة)، وأنه من المقرر إعلان نتيجة المقبولين بالمرحلة الثالثة للطلاب الوافدين خلال الفترة المقبلة، لافتا أنه تم فتح باب القبول بمرحلة الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد المصرية للعام الدراسي ٢٠١٨ -٢٠١٩. وتسعى وزارة التعليم العالي إلى تحسين أداء العمل لجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الدوليين.

يتضح من خلال التجارب السابقة سواء العالمية أو التجربة المصرية ما يلي:

تعدد الخبرات العالمية ذات الارتباط بتوأمة التعليم، واهتمام العديد من الدول بها، حيث إن التقدم في عالمنا المعاصر في وسائل الاتصال والانتقال، علاوة على حرص الأفراد والجماعات على التعرف على ثقافات وحضارات المجتمعات الأخرى والإفادة مما تقدم من خبرات وأفكار، جعل من الضروري وجود تبادل تربوي وثقافي بين المجتمعات المختلفة التي تتبنى فهماً متبادلاً بينها، وبالتالى يعتبر عملية التبادل التربوي والثقافي دعامة من أهم دعائم تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات المختلفة وأصبحت توأمة التعليم مطلبا ضروريا داخل المؤسسات التعليمية.

اعتماد التوأمة الجامعية كمدخل استراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي.

تغير تركيز توأمة التعليم العالي من المبرر السياسي إلى المبرر الاقتصادي لدعم القدرة التنافسية للتعليم العالي، ومن ثم تحقيق الكثير من العوائد والفوائد المالية والتجارية، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب الاجتماعية والأكاديمية والثقافية، والتي تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعات والمجتمع.

تميز بعض الدول بجهودها في توأمة مؤسسات التعليم العالي، وهيمنت ونجحت في استيعاب الطلاب الدوليين والاحتفاظ بهم، مما أسهم في تحقيق عائدات وإيرادات مالية عالية متميزة لقطاع التعليم العالي، وقد تمكنت من تطوير توأمة التعليم العالي خلال تعزيز شبكات البحوث الدولية النشطة والمنتجة، والتي تقوم على أساس التعاون بين الباحثين بالجامعات المختلفة، وتنظيم مجموعة من البرامج التي تدعم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي، وإقامة برامج شراكة بين الجامعات في مختلف دول العالم، والاهتمام بالمنح والبعثات كوسائل مهمة للاحتكاك الثقافي والتعرف على ثقافات الشعوب الأخرى، والتوسع في برامج التبادل الأكاديمي، وزيادة اتفاقيات التعاون مع كثير من الجامعات على مستوى العالم، وتطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي، وتخصيص موارد مالية أكثر لبرامج وأنشطة التعليم الدولي، إضافة إلى تنويع طرق وأساليب جذب الطلاب الدوليين.

أصبحت توأمة الجامعات المتمثلة في إدماج الأبعاد والعناصر الدولية في نظام الجامعة ككل، وفي وظائفها الأساسية، أحد المفاهيم الرئيسة والحاكمة للحركة المعاصرة في تطوير الجامعات.

أصبحت التوأمة الجامعية أعلى درجة من الأهمية في عالم سريع التغير، بوصفه وسيلة لتحسين الجودة، ومدخلاً لتحقيق التنافسية، وأصبح معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة يركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال.

مدى إدراك هذه الدول لأهمية استثمار الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في إثراء البنية الأكاديمية والبحثية بها، مما ينعكس على تعزيز وترسيخ تفوقها العلمي والاقتصادي، علاوة على إدراكها لخطورة استنزاف العقول وهي الوجه الآخر السلبي من الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس إلى الخارج، ومن ثم يحاول معظم هذه الدول الاحتفاظ بقوتها البشرية والعلمية داخل حدودها، وفي الوقت نفسه تعمل على جذب أفضل العقول البشرية إليها.

المحور الثالث: فلسفة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

تناول هذا المحور التعريف باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ من حيث: نبذة عن نشأتها وعلاقتها برؤية العالم للتنمية المستدامة والغرض منها، وتحليل أهداف التعليم التي تضمنتها، والتحديات التي تواجهها.

أولا: استراتيجية مصر للتنمية المستدامة

جاءت فكرة رؤية مصر ٢٠٣٠ مواكبة للتغيرات العالمية والإقليمية، وتلبية لتحقيق رؤية العالم للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والذي فرض على دول العالم ضرورة التحرك لتحقيقها بناء على رؤى وخطط محلية تتناسب مع الظروف المجتمعية لكل دولة ، كما اتضح أنها ليست وليدة اللحظة، بل تم التفكير فيها والسعي لصياغتها منذ أكثر من عشر سنوات، انطلاقا من أهمية وجود رؤية بعيدة المدى يتم في ضوئها بناء مصر تنمويا، كما يلاحظ أنها جاءت بعد جهود مضنية من جهات متعددة أدى فيها مركز دعم اتخاذ القرار ووزارة التخطيط دورا كبيرا في بلورتها وإعدادها بمراحلها المتعددة ، ويمكن أيضا ملاحظة أنها جاءت في ضوء رؤى بعض الدول التي حققت نجاحا تنمويا، مما يسمح بإمكانية الاستفادة منها في تحقيق تنمية شاملة في المجتمع المصري، ووضع مصر في موقع تنافسي عالمي، هذا وتضمنت الرؤية أهدافاً استراتيجية وبرامج ومؤشرات القياس ومعدلات الأداء؛ مما يعني إمكانية التنفيذ مع التقويم، وتعديل المسار أولا بأول.

وقد أكد العديد من الباحثين أن هذه الاستراتيجية يشوبها كثير من العيوب، منها افتقادها مقومات التطبيق الفعلي على كافة الأصعدة، فعلى صعيد النمو الاقتصادي لم تُفصح الاستراتيجية عن كيفية تكوين هذا النمو، خاصة وأن الاقتصاد المصري يعاني خللًا هيكليًّا مزمنًا، جعله يترنح أمام تلك الاختلالات تارة، وتارة أخرى بالانكشاف على الاقتصادات الإقليمية والدولية التي كان لأزماتها وقع شديد على النمو في مصر، وعليه فإن هذه الاستراتيجية لم تفصح عن آليات علاج الخلل الهيكلي المزمن، وكذلك لم تبين سبل الحد من درجة الانكشاف على العالم الخارجي، سواء على مستوى تقليل أثر

صدماته أو الحد من التبعية له، كما سجل الفقر والفقر المدقع حوالي ٢٦,٣ % عام ٢٠١٥ وتستهدف الخطة إرجاعه إلى ٢٣٪ عام ٢٠٢٠، ثم إلى ١٥ % عام ٢٠٣٠. بينما سجلت نسبة الفقر المدقع ٤,٤٪ عام ٢٠١٥ ثم إلى ٢,٥ عام ٢٠٢٠ وصولًا إلى الصفر بحلول عام ٢٠٣٠. إلّا أن الدلائل تشير إلى السير في الطريق المعاكس، ولا تنذر بالسير في اتجاه تحقيق أهداف الخطة الموضوعة. (حسانين، حازم ،٢٠١٨ ،٣)

وقد أكدت دراسة (ساق الله، سلوى ،٢٠١٦) أنه من المعروف بشكل عام أن الاستراتيجية هي رؤية شاملة جامعة لجميع نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات الخارجية، إلى جانب التكلفة، ومصادر التمويل، وهو ما افتقرت إليه الاستراتيجية التي اكتفت فقط بالمجالات التي ستخصها التنمية، وبنود التطوير المطلوب في كل منها، بعيداً عن أي تحليل استراتيجي حقيقي ملحق به خطط المتابعة والتقييم والجهات القائمة على هذه العملية، كما أكدت أن رؤية مصر لاستراتيجية التنمية عظيمة، ولكن لا يمكن اعتبارها إلا نظرية افتقرت إلى مقومات التطبيق الفعال، حيث لوحظ ما يأتي:(ساق الله ، سلوى ،٢٠١٦، ٥)،(عبد الواحد، جميل حلمي،٢٠١٩، ١٦٣-١٦٤)

- أنه لم يتم مراعاة وثيقة الاستراتيجية (في كافة محاورها)، تضمين تكلفة تقديرية لما نصت عليه من برامج ولا مصادر التمويل الممكنة (خزانة عامة، تمويل ذاتي، قروض، منح، مشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كضمانة لتنفيذ هذه البرامج، خاصة في ظل تضمن محور التنمية الاقتصادية مؤشرا يتعلق بخفض عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى ٢ % بحلول عام ٢٠٣٠.

- اقتصار الأمر في مقدمة الاستراتيجية على تحديد " تحديات التمويل " كأحد أهم التحديات التي تواجه التنفيذ ، الأمر الذي جعلها تجمع ما بين الواقعية في التخطيط " و " الحلم والطموح " . وتم النص على استهداف الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل بما يشمل إصدار أدوات تمويل جديدة كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية، ودعم آلية المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

- أنه لم يتم تحديد كيان وطني رسمي قائم أو يتم تشكيل لجنة أو مجلس وطني يكون مخولاً بالإشراف على ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد، وتقييم النتائج وتحديد الدروس المستفادة لاحقاً.

- تضمن كل محور من محاور الاستراتيجية " رؤية ، وأهدافا استراتيجية ، ومؤشرات قياس أداء " ، غير أنه لم يتم الربط بينها جميعا، حيث يُعد من أساسيات خطة البرامج والأداء أن تتوفر برامج لها تكلفة محددة وواقعية (مدخلات مالية وبشرية) ينتج عنها إحداث تغير ملموس في الوضع الحالي لمؤشرات الأداء ذات الصلة المباشرة بهذه التكلفة (مخرجات ونتائج استراتيجية) وذلك كله في إطار منطقي مترابط ومتجانس يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي.

- أنه لم تحدد الاستراتيجية نقاط القوة التي سيتم الاعتماد عليها أثناء عملية التنفيذ، كالموارد والكفايات الموجودة، والأخرى المطلوب توافرها أو تحقيقها على الوجه الأمثل، إلى جانب عدم ذكر الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لمصر ويمكن استغلالها، في حين أيضاً أنه لم يرد ذِكر أي من نقط الضعف الداخلية، أو المهددات الخارجية التي يمكنها أن تؤثر على مسيرة تنفيذ الاستراتيجية.

- أن الأهداف المحددة عظيمة بحد ذاتها، ولكنها بحاجة إلى فترة أكثر من ١٥ عاماً لأجل التحقيق، خاصة أن مصر تفتقر إلى العديد من الموارد التي يمكنها أن تسهم بشكل جدي وفعلي في تحقيق الأهداف المحددة.

- أنه لم تحدد الاستراتيجية القطاعات الإنتاجية التي سوف تخصها بالتنمية، فمن غير الطبيعي أن تقوم دولة بتطوير جميع القطاعات الإنتاجية دفعة واحدة، فهذا يحتاج إلى مليارات الدولارات، في حين أهملت الاستراتيجية أيضاً أن مصر بلد زراعية بالدرجة الأولى، وأهملت الإشارة إلى القطاع الزراعي وأهمية الاستثمار فيه وتطويره ضمن استراتيجية التنمية.

- أنه لم تتطرق الاستراتيجية إلى مشاريع تطوير البنية التحية، كشبكات الطرق وإنشاء مدن جديدة للتخفيف من الازدحام السكاني في بعض المدن الرئيسية من أجل تحسين الحياة المعيشية للمواطن.

- عدم إثبات توافق جميع أطراف وأطياف المجتمع المدني والسياسي والتمثيلي الرسمي كالاتحادات النقابية، والجامعات، مجلس الشعب وغيرها، حيث لم يُذكر أنه تم عرض الاستراتيجية للنقاش الجماعي من أجل التغذية الراجعة والتوافق عليها وتبنيها من قبل جميع الأطراف.

كما أكد (سليمان، حسين ،٢٠١٨، ٧) التحديات التي تواجه استراتيجية مصر ٢٠٣٠، فقد حملت الإجراءات الاقتصادية المطبقة كجزء من برنامج الإصلاح نتائج مغايرة على عدد من المؤشرات والمحاور الأخرى الواردة كذلك في استراتيجية التنمية المستدامة. فقد شهد عدد من المؤشرات الاجتماعية بالأساس، تراجعًا بالتزامن مع تحسن المؤشرات الكلية، وهو ما يشكل التحدي الأبرز أمام استمرار نجاح برنامج الإصلاح، وكذلك استراتيجية التنمية بمداها الأبعد.

كما أكدت دراسة (عاشور، أحمد وآخرون ،٢٠١٨، ١٦)، أنه على الرغم من أن مصر قد اتخذت خطوات ملحوظة في تطوير رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وأدمجت أهدافها في خططها الوطنية، فإن عقبة التمويل وتعبئة الموارد تشكل تحديًا كبيرًا لتسريع تنفيذ SDG / SDS في مصر، والعديد من الأدوات المبتكرة تجري دراستها للتغلب على هذا التحدي. وسيتعين تمويل جزء كبير من الاستثمار المطلوب من الموارد المحلية.

وكان من نتائج هذه التحديات أن مصر لا تزال بمنأى عن المكانة التي تستحقها على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمي ، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصاد واعدا ، ويتيح له فرصا للنمو والتنمية تمت بلورة ملامحها العريضة في استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، وقد جاءت نتائج

تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ متشابهة إلى حد كبير مع نتائج التقرير السابق له ، إذ جاءت مصر في المرتبة ١١٠ طبقا لمؤشر التنافسية الدولية من بين ١٣٨ دولة تمت دراسة وضعها التنافسي في إطار التقرير ، وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة في الاقتصاد الدولي.

ثانيا: الهدف من صياغة الرؤية الاستراتيجية للتعليم ٢٠٣٠ :

هدفت الرؤية الإستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز ، في إطار نظام مؤسسي يتميز بالكفاءة والعادلة ، والاستدامة ، والمرونة ، بحيث يكون مرتكزا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا ، مع القدرة على الإسهام في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ، ومستنير ، ومبدع ، ومسؤول ، وقابل للتعددية يحترم الاختلاف ، وفخور بتاريخ بلاده ، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية، وفي ضوء ذلك تم صياغة الأهداف الإستراتيجية (إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ٢٠١٦)

كما أشار (مجلس الوزراء المصري ٢٠١٤) إلى عدة أهداف تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيقها تمثلت في:

تبني إطار عام ومشترك لتوجه الدولة.

تحديد المسار الأمثل للتنمية .

تحديد أهداف مستقبلية واضحة يمكن تقييم مدى نجاحها .

رصد الفرص المستقبلية وإدراك التحديات .

تبني مشروع قومي يعطي الأمل للأجيال الشابة بمستقبل أفضل .

قاسم مشترك وهدف يوحد المجتمع بكافة تياراته.

وهذه المبررات سمحت بتوجه المجتمع المصري نحو هدف عام مشترك، وهو وضع مصر على خارطة العالم تنمويا وتنافسيا ، حيث سُمح بمتابعة رؤية العالم للتنمية

المستدامة ٢٠٣٠ في ضوء واقع وطموحات المجتمع المصري ، وبالتالي أصبح وضع استراتيجية أمرًا مهمًا ، ولكن الأهم هو تنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعة سيرها بطريقة تضمن تحقيق أهدافها.

ولأن السير بطرق متوازية في أهداف شتى هو أمر بالغ التعقيد، فإن وجود مثل هذه الاستراتيجية وضمان تنفيذها، من الممكن أن يساعد الدولة على النهوض في أسرع وقت. (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2018):

وتتضمن الاستراتيجية الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وفي إطار هذه الأبعاد الثلاثة يوجد اثنا عشر محورا، هي: التنمية الاقتصادية ، والتنمية العمرانية ، والعدالة الاجتماعية ، والتعليم والتدريب ، والصحة ، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي ، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ، والثقافة ، والبيئة ، والطاقة ، والسياسة الداخلية ، والسياسة الخارجية والأمن القومي . (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٩ ، ٢٩)

يشمل البعد الاقتصادي : ركائز التنمية الاقتصادية، الطاقة والابتكار والبحث العلمي والشفافية والكفاءة المؤسسات، والذي يعنى بالممارسات الاقتصادية العادلة التي تهيئ النمو المسئول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع، ويمكن إدخال مفاهيم التجارة العادلة، والاستهلاك الرشيد للموارد، وحماية الصناعات الصغيرة، وغيرها ضمن أنشطة هذا البعد.

يشمل البعد الاجتماعي: ركائز العدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، الصحة، والثقافة. والذي يعنى بحاجة جميع شعوب العالم إلى العمل، والغذاء، والتعليم، والطاقة، والرعاية الصحية، والماء، بالإضافة إلى احترام النسيج الثرى الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

يتضمن البعد البيئي: ركائز البيئة، والتنمية العمرانية وتهدف مصر في البعد البيئي للاستراتيجية إلى تحسين مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغيرات المناخية بغرض توفير بيئة نظيفة آمنة للأجيال المستقبلية. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٨).

شكل (٢)

المحاور المتنوعة لاستراتيجية التنمية المستدامة

المصدر: (الدهشان، جمال علي ،٢٠١٦)

يلاحظ من الشكل السابق أن التنمية المستدامة تعد تنمية ثلاثية الأبعاد، مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وتتمثل في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما يلاحظ أن هذه المحاور مجتمعة تستهدف أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار

والمعرفة، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذي نظام أيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، ولنرتقي بجودة حياة المصريين.

المحور الرابع: تحليل أهداف التعليم الجامعي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .

يأتي تطوير التعليم من ضمن أولويات الرؤية ، حيث أكدت مبادئ أساسية تتسق مع دستور مصر ٢٠١٤ واستراتيجية وزارة التربية والتعليم ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ ، وتتفق جميعا على حق المواطن المصري في الحصول على التعليم بمواصفات محددة، تضمن تنافسية عالمية : الكفاءة والاستدامة والمرونة والتمركز حول المتعلم ، بما يحقق مخرجا تعليميا متكاملا في شخصيته، ويستثمر إمكاناته، ومتمكنا من التعامل مع مجتمع المعرفة ، هذا في إطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030, 203 (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٦ ، ١٣٩)

ويمكن تعريف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في إطار هذا البحث بأنها : تطلعات الدولة وما تطمح لتحقيقه من تقدم في محور التعليم والتدريب، خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للتعليم ، بما تشتمل عليه من أهداف فرعية وبرامج تطوير، ومؤشرات قياس الأداء، إضافة إلى البرامج التي تساعد في تحقيقها. ويمكن توضيح تلك الأهداف الاستراتيجية والفرعية للتعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال الشكل التالي:

شكل(٣)

الأهداف الاستراتيجية للتعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بعد الرجوع إلى (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٩، ١٣٨)

يلاحظ من الشكل السابق أن التعليم يعد ضمن البعد الاجتماعي في رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وذلك اتساقا مع الكثير من التقارير العالمية والمحلية التي تستند إلى المؤشرات التعليمية في قياس التنمية الاجتماعية ، كما لوحظ ربط الرؤية بين التعليم والتدريب لتأكيد العنصر البشري وأهمية تأهيله وإعداده في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل.

وكذلك اتضح من الشكل أيضا أهمية الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، في تطوير منظومة التعليم في مصر، وأنها أهداف مؤثرة وفعالة، وقد تضمن كل منها أهدافاً فرعية في أنواع التعليم المختلفة هي كما يلي:

الهدف الأول: تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية :

تضمن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية، تتطلب الاهتمام بتفعيل قواعد الجودة والاعتماد، والتنمية المهنية للعاملين بها، مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية، فضلا عن أهمية البنية التنظيمية وتطويرها، لتقديم خدمة تعليمية وتدريبية مميزة، إضافة إلى ضرورة التوصل لصيغ تكنولوجية فعالة لإتاحة مصادر متعددة للمعرفة، مع توفير بنية تحتية داعمة للتعلم، مع تطوير أساليب التقويم بتبني منظومة التقويم الشامل، ويمكن توضيح الأهداف الفرعية لتحسين جودة نظام التعليم كما يلي:

١ - تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية

أشارت نتائج عرض ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات إلى وجود فجوة واسعة بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية المتقدمة، وتراجع مكانتها في التصنيفات العالمية، فقد لوحظ ثبات بعض الجامعات وخاصة جامعة القاهرة في تصنيف شنغهاي، حيث جاءت في المركز من ٤٠١-٥٠٠، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول(١)

موقع جامعة القاهرة منذ ظهورها في تصنيف شنغهاي في الفترة من ٢٠٠٦ -٢٠١٩م

العام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الترتيب	٤٠١-٥٠٠	٤٠٣-٥١٠	-	-	-	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٣٠١-٤٠٠

المصدر: http: / / www. Shanghairanking. Com

بتتبع نتائج تصنيف شنغهاي منذ نشأته نجد ظهور جامعة واحدة مصرية فقط هي (جامعة القاهرة) في هذا التصنيف ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً ، وتعود بداية ظهور الجامعات المصرية في هذا التصنيف لعام ٢٠٠٦ وهو العام الذي احتلت فيه جامعة القاهرة الفئة من ٤٠١ ضمن أفضل ٥٠٠ على مستوى العالم في الأعوام (٢٠٠٦ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٢ ،٤ ٢٠١، ٢٠١٧ ،٦ ٢٠١ ،٥ ٢٠١، ٢٠١٨،) ، أما في العام ٢٠٠٧ احتلت المركز ٤٠٣ من أفضل ٥١٠ جامعة على مستوى العالم ، وخرجت جامعة القاهرة من هذا التصنيف في الأعوام التالية (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠)

جدول (٢)

موقع بعض الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي في العام ٢٠١٩م

الجامعة	الترتيب
جامعة القاهرة	٣٠١-٤٠٠
جامعة عين شمس	٧٠١-٨٠٠
جامعة الإسكندرية	٧٠١-٨٠٠
جامعة المنصورة	٨٠١-٩٠٠
جامعة الزقازيق	٩٠٠-١٠٠٠

المصدر: http: / / www. Shanghairanking. Com

يلاحظ من الجدول (٢)، أن جامعة القاهرة عاودت الارتفاع مرة أخرى، ونجحت لأول مرة في تاريخ الجامعات المصرية بالقفز ١٠٠ مركز والتواجد بين أفضل ٣٠١ إلى ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم احتلت المركز ٣٠١ من أفضل ٤٠٠ جامعة على

مستوى العالم في عام ٢٠١٩ ، وجاء بعد جامعة القاهرة، في تصنيف " شنغهاي" بـ ٤٠٠ مركز، جامعتا عين شمس والإسكندرية في الترتيب من ٧٠١ إلى ٨٠٠ جامعة، ثم جامعة المنصورة من ٨٠١ إلى ٩٠٠ جامعة، ثم جامعة الزقازيق من ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ جامعة، حيث قام التصنيف الصيني هذا العام بتصنيف ١٠٠٠ جامعة حول العالم، وتعدّ هذه القفزة إنجازاً كبيراً للجامعات المصرية بمعدل تطور لجامعة القاهرة في عام واحد بنسبة ٢٠٪ عن الأعوام السابقة التي تواجدت فيها الجامعة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم.

كما تراجع تصنيف الجامعات المصرية في الويبومتركس الأسباني، وغابت عن قائمة أفضل ٧٠٠ جامعة على مستوى العالم، وظهر ذلك من خلال الاطلاع على نتائج تصنيف ويبومتركس، ويمكن توضيح موقع الجامعات المصرية بأحدث إصدار في هذا التصنيف يناير ٢٠١٨ م من خلال الجدول التالي:

جدول (٣)

موقع الجامعات المصرية في تصنيف الويبومتركس لعام ٢٠١٨م

الجامعة	الترتيب العالمي	الترتيب المحلي	الترتيب على مستوى الدول العربية
جامعة القاهرة	٧٤٣	١	٤
جامعة الإسكندرية	١٢٠٤	٢	٩
الجامعة الأمريكية في القاهرة	١٣٠٨	٣	١١
جامعة المنصورة	١٣٥١	٤	١٢
جامعة عين شمس	١٥٢٢	٥	١٤
جامعة أسيوط	١٧٩٣	٦	١٩
جامعة بنها	١٨٠٢	٧	٢٠
جامعة الزقازيق	١٨٩٩	٨	٢٤

تقييم ويبوميتركس العالمي للجامعات – ويكيبيديا<WIKI> ar.wikipedia.org

المصدر:

Http: / / www. Webometrics. Info / en / Arab world

يتضح من الجدول (٣)، أن الجامعات المصرية قد غابت عن قائمة أفضل ٧٠٠ جامعة على مستوى العالم، وظهرت الجامعات المصرية في هذا التصنيف في مراكز متأخرة، وتبين احتلال جامعة القاهرة الترتيب ٧٦٤ عالميا والمركز ٤ عربياً والأول محلياً، واحتلال جامعة الإسكندرية المركز (١٢٠٤)، عالمياً والتاسع عربياً والثاني محلياً، واحتلت جامعة المنصورة الترتيب ١٣٥١ عالمياً والرابع محلياً ، ولم تظهر في أول عشر جامعات عربية في تصنيف ويبومتركس.

وبالاطلاع على نتائج تصنيف الجامعات المصرية في تصنيف QS، يمكن توضيح موقع الجامعات المصرية في هذا التصنيف من العام ٢٠١٨ م إلى العام ٢٠٢٠، من خلال الجدول التالي:

جدول (٤)

موقع الجامعات المصرية في تصنف كيواس ٢٠١٨/٢٠٢٠م

م	الجامعة	الترتيب العالمي للعام ٢٠١٨	الترتيب العالمي للعام ٢٠١٩	الترتيب العالمي للعام ٢٠٢٠	الترتيب المحلي
١	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	٤٠٠-٣٦٥	٤٢٠	٣٩٥	١
٢	جامعة القاهرة	٦٠٠-٤٨١	٥٣٠-٥٢١	٥٣٠-٥٢١	٢
٣	جامعة عين شمس	٧٥٠-٧٠١	٧٥٠-٧٠١	١٠٠٠-٨٠١	٣
٤	جامعة الإسكندرية	٨٠٠-٧٥١	١٠٠٠-٨٠١	١٠٠٠-٨٠١	٤
٥	جامعة أسيوط	١٠٠٠-٨٠١	١٠٠٠-٨٠١	١٠٠٠-٨٠١	٥

المصدر: - https: / / www. Topuniversities. Com / university rankings / world university (rankings / 2018

Logo https://mma.prnewswire.com/media/702459/QS_World_ University_Rankings_Logo.jpg.2020

يتضح من الجدول السابق أنه لم تتضمن القائمة المعلنة لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم في تصنيف كيو إس لعام ٢٠١٨ م ، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، إلا جامعة مصرية واحدة وهي الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وظهرت بعض الجامعات المصرية في هذا التصنيف

ولكن في مراكز متأخرة ، فكانت الجامعة الأمريكية في المركز الأول محليا على مستوى الجامعات المصرية، وكانت في المركز رقم ٣٦٥ -٤٢٠-٣٩٥، عالمياً في الأعوام ٢٠١٨- ٢٠١٩- ٢٠٢٠ على التوالي ، ثم جاءت جامعة القاهرة في المركز الثاني محليا والمركز ٤٨١ -٥٢١-٥٢١، ضمن أفضل ٦٠٠ -٥٣٠- ٥٣٠ جامعة عالمياً في الأعوام(٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) علي التوالي ، وجاءت في المركز الثالث جامعة عين شمس بترتيب(٧٠١ -٧٠١-٨٠١) عالمياً في نفس الأعوام علي التوالي ، وجاءت في المركز الرابع جامعة الإسكندرية بترتيب (٧٥١-٨٠١ -٨٠١) عالمياً في نفس الأعوام ، وأخيراً جاءت جامعة أسيوط في المركز الخامس محلياً والمركز رقم ٨٠١ عالميا في الأعوام الثلاثة.

وبصفة عامة ومن خلال العرض السابق لموقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، اتضح أن الجامعات المصرية ما زالت بعيدة عن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، ودخول بعض الجامعات المصرية لهذه التصنيفات العالمية وتحقيق بعضها لمراكز، على الرغم من أنها متأخرة نسبياً، إلا أنها تدل على اهتمام بعض تلك الجامعات بالمنافسة العالمية، مما جعلها تتهيأ لهذا السبق العالمي في حين مازالت جامعات مصرية كثيرة خارج المنافسة.

ويرجع ذلك إلى زيادة ما تعانيه الجامعات من مشكلات أثرت بشكل كبير على مستوى جودة عملياتها، فضلا عن المعوقات التي تعرقل تقدمها وتؤدي إلى ضعف مقدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتي المجالات البحثية والأكاديمية، مع قلة التزام هذه الجامعات بمتطلبات الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها، مما يؤثر على كفاءتها ومستوي خريجيها في الأسواق المحلية والعالمية.

فقد أوضح (تقرير التنمية العربية الإنسانية ،٢٠١٣، ٥٦) بعض نقاط الضعف في الجامعات العربية خاصة المصرية، ومنها: ضعف البنية التحتية للجامعات من مكتبات

ومعامل، وضعف منظومة البحث العلمي والنشر، وتراجع مستوى المناهج، والبرامج الدراسية وتقادمها، وتكدس الطلبة.

كما أكدت دراسة (جويلي، مها عبد الباقي، ٢٠١٦) الضعف الواضح في أداء الجامعات المصرية، مما أدى إلى تأخر ترتيبها بين الجامعات العالمية العربية والأفريقية.

وأكدت دراسة (السيسي، جمال أحمد ،٢٠١٧)، أن الجامعات العربية، تعاني من مشكلات عديدة، وتواجه تحديات جساما، مما أفقدتها كثيرا من فعاليتها وكفاءتها، وأضعف قدرتها التنافسية، ترتب عليه تدني ترتيبها في جميع التصنيفات العالمية للجامعات، وغيابها كليا عن معظمها، مما يتوجب معه ضرورة تحقيق إصلاح جذري يلامس جميع جوانبه.

وأشارت دراسة (بن غيدة، وسام يوسف ،٢٠١٨)، إلى حصول أغلبية الجامعات العربية على مراتب عالمية متدنية جدا في هذا التصنيف، والذي يعزى " إلى قلة الجهود التي تبذلها الجامعات العربية لتحسين جودتها والنشر العلمي بها، والذي يعد أهم معيار في تصنيف الجامعات عالميا

كما أشارت دراسة (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٨) إلى عجز العديد من الجامعات المصرية عن توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات بصورة مرضية، مما أدى إلى تراجع ترتيب الجامعات المصرية على المستوى العربي والأفريقي.

واتفقت دراستا كل من (حسنين، أسماء سيد ،٢٠١٩، ٣٥٥-٣٥٦)، و(حنفي، محمد ماهر ،٢٠١٩) على الحرص الواضح للجامعات المصرية على الدخول في سباق التصنيفات العالمية للجامعات، إلا أن واقع التعليم الجامعي في مصر يعاني تحديا حقيقيا يتمثل في انخفاض جودة عملياته، مما أدى إلى خروج غالبية الجامعات المصرية من التصنيفات العالمية للجامعات، أو الظهور في رتب متأخرة جدا عن غيرها من الجامعات العربية والأفريقية.

٢ - تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين

تعاني الجامعات المصرية من عدم الكفاءة سواء من ناحية الكفاءة الداخلية أو الخارجية، مما يحول دون تمكين المتعلم في اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل والقرن الحادي والعشرين، والتي تعد من أهم التحديات التي يعاني منها نظام التعليم العالي المصري، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: زيادة الطلب والإنفاق العام على التعليم العالي مع انخفاض مستويات التحصيل العلمي ومعدل القيد والتخصصات العلمية والتقنية؛ فقد شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة تراجعا واضحا تزامن مع ازدياد الطلب الملحوظ لأسباب ديموغرافية واجتماعية، كازدياد عدد السكان وارتفاع عدد الخريجين من الثانوية العامة، والإقبال الكبير على المرحلة الجامعية، كما أن ثقافة المجتمع السائدة كان لها دور أساسي في زيادة الطلب على التعليم العالي ، تمثلت في ضرورة الحصول على الشهادة الجامعية كضمان للحصول على وظيفة أو مركز قيادي ، فضلا عن التشريعات التي عززت هذه الثقافة، مما كان له الأثر السلبي على الهرم التعليمي في المجتمع ، فأصبح مقلوبا لصالح الدراسات الإنسانية على حساب الدراسات العلمية والتقنية والمهنية ، وأصبحت مخرجات التعليم لا تتواءم مع متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل لكوادر تمتلك مهارات المعرفة والاتصال والعمل بروح الفريق ، وتتمتع بالتفكير النقدي والتكيف مع بيئة العمل والإخلاص لها ، أي تلك الكوادر المتسلحة بالمهارات العلمية والتقنية والمهنية ، مما أدى إلى عدم التوازن في أعداد الخريجين واحتياجات سوق العمل .

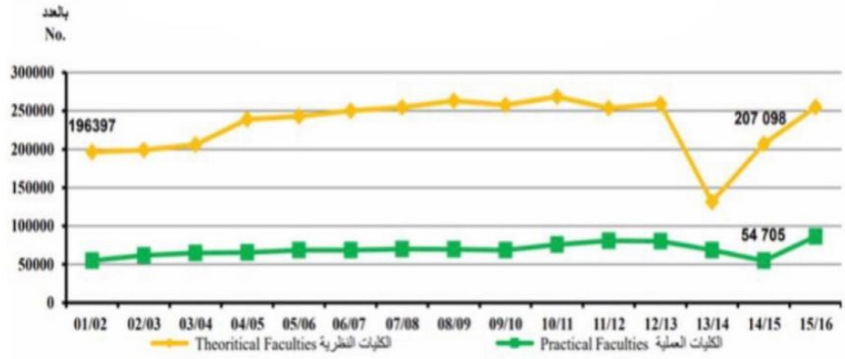

شكل(٤)

تطور أعداد الخريجين بالكليات النظرية والعملية طبقاً للنوع للأعوام(٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٥/٢٠١٦)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٨

يلاحظ من الشكل السابق أن الخلل في سوق العمل قد يكون نتيجة وفرة تخصصات غير مطلوبة وندرة تخصصات يزيد الطلب عليها، وكذلك وجود عمالة غير مدربة وليس لديها كفاءة، وعدم دراية بالأساليب الحديثة التي تملكت من سوق العمل نتيجة ثورة المعرفة ، وباختصار نستطيع أن نركز السبب في خلل بين العرض والطلب في سوق العمل في تخصصات معينة ، مثل زيادة العمالة في التخصصات النظرية التي يقل الطلب عليها ونقص التخصصات العملية ، وقد يرجع ذلك إلى نظم التعليم التي تجعل الكليات النظرية في متناول الجميع أكثر من التخصصات الأخرى ، وكذلك يؤثر نظام التعليم في درجة كفاءة ومستوى الخريج حيث يصدر منتج نهائي إلى سوق العمل غير كفء تماما وغير قادر على مواجهة متغيرات وتحديات العولمة، مما يؤثر على معدلات التنمية ويزيد من معدلات البطالة ، الأمر الذي جعل منظومة التعليم العالي تحتاج إلى الكثير من جوانب التحديث والإصلاح، من أجل تلبية الاحتياجات الحالية الطلاب والمستقبلية والوصول بمخرجات المؤسسة الجامعية إلى المستوى المطلوب لخريج ذي صفات تنافسية عالية.

٣-دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات.

نظراً لأن تنمية القدرات لن تحظى باهتمام كبير في جامعاتنا المصرية إلا من خلال مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، باعتباره أحد أهم الآليات التي طرحت لتحديث وتطوير التعليم العالي بمصر، لأنه يركز على أهم مكون من مكونات العملية التعليمية، وهو عضو هيئة التدريس، الذي يؤدي تطويره وتنمية قدراته إلى زيادة الجودة المؤسسية وإيجاد بيئة تدعم وتساند أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، بخاصة في ظل التنوع الدائم للمعارف والتقنيات المتجددة.(أبو تجار، هبة محمد ،٢٠١٧، ١٦٠)

وعلى الرغم من إنشاء مراكز لتنمية القدرات بأغلب الجامعات فإن العديد من الدراسات يشير إلى

ضعف كفايات هيئات التدريس، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها:

انخفاض فرص الابتعاث والانفتاح على الخارج لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عصري متميز.

ضعف قدرات القيادات العليا وبعض أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم في التعامل مع التكنولوجيا

عدم وجود قناعة بأهمية التدريب لدى القيادات العليا ببعض المؤسسات؛ حيث ينظرون إلى التدريب على أنه عبء مالي على الشركة لا يقابله عائد.

غياب الثقافة التنظيمية التي تدعم الابتكار والتطوير في بعض الجامعات، مما ينعكس سلبا على دافعية قدرات القيادات العليا وبعض أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في البرامج التدريبية. (مصطفى، أسامة عبد الحليم ،٢٠٠٦، ٢٧٤)

تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع

لا شك أن إصلاح البرامج الأكاديمية يتوقف على إيجاد أساليب تقويم مبنية على أسس علمية فاعلة، تكشف النقاب عن مواطن القوة فيها فتنميها ومواطن الضعف

فتعالجها ، ولذلك برزت الحاجة إلى تصميم عناصر مقياس مقنن يسعى إلى تحقيق أغراض العملية التقويمية بصفة عملية ، ولكن نجاح تنفيذها في الواقع المعيش يعتمد بصفة أساسية على تواجد قيادات إدارية تربوية مؤهلة - على مستوى القسم والكلية والجامعة - تضطلع بعمل دؤوب لإنجاز تلك الأهداف ، وهذا لا يتم أيضا بصورة فاعلة دون تمتع تلك القيادات بحركة أكاديمية ومالية ذاتية تمكنها من استيعاب المستجدات في حقول المعرفة المختلفة والتكيف معها في حينها ، وهناك العديد من المشكلات التي تحول دون تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم ومنها:

ضعف ميزانيات التعليم الجامعي المصري وقلة الموارد والإمكانيات المادية والتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتقديم البرامج والخدمات المتميزة بالجامعات وعدم توافرها بشكل جيد.

حيث تعاني معظم المؤسسات الجامعية من أزمات مالية واقتصادية، بسبب زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وارتفاع كلفته، وضعف كفاية مصادر التمويل اللازمة لتغطية احتياجات الجامعات. كما لا تزال الحكومة هي المصدر الأساسي بل تكاد تكون الوحيد لتمويل التعليم الجامعي.

وقد أشارت منظمة اليونسكو في تقريرها الإحصائي لعام ٢٠١٢م أن نسبة ميزانية التعليم في مصر بلغت حوالي (١١و٩٪) من إجمالي الإنفاق الحكومة وحوالي (٣,٨٪) من الناتج المحلى الإجمالي وذلك للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩م. (UNESCO: Global Education Digest, 2012,154)، كما يشغل الإنفاق العام على التعليم نحو ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي المقدر للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ علماً بأنه قد بلغ ٣,٥٪ في الموازنة السابقة، أي أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ. (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠١١، ٦٤)

وبالتالي يشير الواقع إلى ضعف التمويل المخصص للتعليم الجامعي، مما يعوق كافة عمليات التطوير والتحسين التي يمكن وضعها بهدف إصلاح التعليم الجامعي، طالما لا توجد الميزانيات وأوجه الإنفاق الملائمة لإحداث هذا التطوير والتحسين.

ضعف سياسات تصميم البرامج التعليمية: على الرغم من أن جامعاتنا تحاول الخروج من دائرة التعليم والتعلم النمطي الذى يركز على الكم المعرفي أكثر من التركيز على توظيف المعرفة في تنمية المهارات، والتي من ضمنها أساليب التدريس النشطة كالتعلم التعاوني والتعلم الذاتي الذى يستهدف الحصول على المعرفة، والتي تركز على المتعلم في ظل ظاهرة التكدس الطلابي واتباع أسلوب المحاضرة التي تتناسب مع الأعداد الكبيرة داخل قاعات التدريس ، فإنها ما زالت في حاجة إلى إحداث ثورة ونقلة نوعية لتغيير برامجها التعليمية ومقرراتها، وما يتبع هذا من تغيير في نواتج التعلم والمحتوى العلمي واستراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم، والمبرر لهذا التغيير ما أشار إليه العديد من الدراسات من أن الجامعات المصرية يسودها مناهج تعليمية تقليدية تعتمد على الحفظ والتلقين والاستذكار كوسيلة وحيدة للتعلم، بعيداً عن الاهتمام بوسائل وتقنيات التعليم الحديثة (شحاتة ،صفاء أحمد، ٢٠١٧، ٤٩٢) حيث يهتم نظام التقويم بالجامعات المصرية بقياس قدرة الطالب على استرجاع المقرر الذي يدرسه فقط أثناء الامتحان، ولا تقيس قدرة الطالب على الإبداع والابتكار

٥ -تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعلم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم

نجحت الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي في تمكين نظام التعليم العالي من تأسيس بنية أساسية لمنظومة وطنية متطورة للتعليم العالي في مصر، ثم إن التطور الحادث لمنظومة التعليم العالي جاء نسبيا على المستوى الكمي ، أما على المستوى النوعي فقد كان بطيئا، وهو ما جعل خدماتنا خارج الـ ٢٠٠ جامعة المتميزة على

مستوى العالم، رغم ما لدينا من مشروعات ضخمة التطوير وطاقات بشرية وجهود وعقول متميزة.

ويرجع ذلك إلى فقدان المقومات المؤسسية التي تعمل على تطوير الهيكل التنظيمي لاستيعاب الإدارة المستحدثة الداعمة لتنفيذ الإستراتيجية ، كما يرجع إلى عدم صلاحية الجامعات في اختيار شكل التنظيم أو الهيكل المتوائم مع أهدافها ؛ حيث لا تخضع للرقابة والتفتيش والمتابعة من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والذي يخفض بالسلطة النهائية لاعتماد الهياكل التنظيمية للجامعات (الفقي،محمد عبد الله ،١٠٧،٢٠١٧-١٠٨)

٦ - التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والالكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.

بالرغم من تسارع وتسابق جامعات العالم المتقدمة وتحركها الإيجابي، لمواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، ومواكبة المناخ العالمي الجديد للتعليم العالي ؛ فإن جامعاتنا المصرية لم تستجب بالدرجة الكافية لتلك التوجهات؛ فكانت الفجوة بينها وبين الجامعات العالمية، ومما يؤكد ضعف استجاباتها للتغيرات العالمية في مجال التعليم العالي مجموعة من الدلائل والمؤشرات منها: ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية، وانحصار هذه الجامعات في الحيز المحلي وضعف انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل ،(مصطفي، أميمة حلمي ، ٢٠١٥، ٤٧): وعدم إدخال البعد الدولي في المناهج الدراسية والخطط والبرامج والأهداف التعليمية ، مع قلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ،٢٠١٠)

وهو ما أكده العديد من الدراسات منها:

-دراسة (ويح، محمد عبد الرازق،٢٠١٢، ٣٩٢) والتي أكدت أن التعليم الجامعي العربي يسير في حالة من العزلة نتيجة دخول الجامعات العربية إلى هذه المرحلة بدون مقدمات، أي بدون فضاء جامعي أكاديمي يسمح لها بالتعامل باستقلالية مع أوضاع معقدة يشهدها التعليم الجامعي .

- دراسة (الدجدج، عائشة عبد الفتاح، ٢٠١٦،٥٣٧) أكدت عدم وجود فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التوأمة، إضافة إلى ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية، وعدم إدخال البعد الدولي في المناهج.

دراسة (علي، محمد عبد الرؤوف، ٢٠١٦) أكدت أن الجامعات الحكومية المصرية لم تطور نفسها لتكون شخصية دولية ذات رؤية مستقلة واعية ومتواكبة مع الاتجاهات العالمية، ومبادرة إلى خدمة المصالح والأهداف القومية الاستراتيجية على المستوى الدولي.

الهدف الثاني : إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

وشمل ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية، منها:

زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي

يجب أن يتاح الالتحاق بالتعليم للجميع وحصول الطلبة على فرص التعليم خاصة التعليم الجامعي، بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم المختلفة، دون أي تمييز من حيث الجنس والنوع والعرق ، واللغة ، والدين ، أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية، ومن خلال المساواة في توفير الإمكانات المادية والبشرية والاستفادة منها كاملة، إذا كانت ميول المتعلم وقدراته واستعداداته تسمح بذلك (عبيد، عبد الله عبد العزيز، ٢٠١٦، ١١٤)، فالمساواة في الالتحاق والتفوق العلمي ضرورة لاتساق التعليم وجودته.

وبالرغم من ذلك أشار العديد من الدراسات إلى أن معدلات إتاحة فرص التعليم العالي ليست كافية؛ نظرا لوجود مجموعة من التحديات ، أهمها :الإتاحة التعليمية

(ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات عن استيعاب كل الراغبين في مواصلة التعلم) :حيث تتزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي من عام إلى آخر، وبشكل قد يفوق إمكانات الجامعات المصرية، نتيجة للانفجار السكاني بمصر من ناحية، ولزيادة الطموحات والآمال من ناحية أخرى، فمعظم أفراد المجتمع ينظرون إلى التعليم الجامعي على أنه قيمة اجتماعية ضرورية بغض النظر عن مدى جدواها ، فضلًا عن رغبة الدولة في رفع نسبة خريجي التعليم الجامعي بالقياس إلى فئة العمر المناظرة ، الأمر الذى جعل التعليم الجامعي يعاني من تحدي الإتاحة التعليمية، وعدم قدرته عن تلبية الطلب الاجتماعي ، وعجز الجامعات المصرية عن استيعاب كل الراغبين في مواصلة هذا النوع من التعليم من حيث المباني والقاعات، والتجهيزات، والإمكانيات التقنية، الأمر الذي استوجب ضرورة البحث عن صيغ تعليمية تحقق التوازن بين استيعاب الراغبين في مواصلة التعليم والإمكانات دون الإخلال بالكيف، ومن المؤشرات التي تحدد تلك المشكلة:

نمو أعداد الشباب في الشريحة العمرية الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي سنوياً بمعدل يفوق معدل القيد الإجمالي في التعليم الجامعي، والمشكلة تتزايد بارتفاع معدل الزيادة السكانية، واتساع شريحة العمر للفئة من ١٨-٢٣. (البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠، ٢٠)، وتتحمل الجامعات الحكومية العبء الرئيس في التعليم العالي والجامعي، وتستوعب حوالي ٨١٪ من المقيدين، وهو ما يؤدى إلى تكدس هذه الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب، حيث تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم الجامعي بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٥/٢٠١٦م) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(وزارة التعليم العالي، مسودة المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر، ٢٠٠٦، ٥)

جدول (٥)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٥/٢٠١٦

٠٧/٠٦	٠٨/٠٧	٠٩/٠٨	٠١٠/٠٩	/٠١٠ ٠١١	/٠١١ ٠١٢	/٠١٢ ٠١٣	/٠١٣ ٠١٤	/٠١٤ ٠١٥	٠١٦/٠١٥
١٨٥٩٢٧٣	١٨٦٨٩٢٠	١٩١٨٢٩٩	١٩٢٨١١٢	١٦٤٩٩٨٦	١٠٧٦١٨٦	١١٠٢٨١٩	١٦٨٨٩٥٠	١٩١٨١٩٧	١٨٣٥٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي: التعليم، سبتمبر، ٢٠١٦

يلاحظ من الجدول السابق أن التعليم الجامعي في مصر نما في السنوات الأخيرة نموًا سريعاً جداً؛ فقد تضاعفت أعداد المقيدين في هذا النوع من التعليم عدة مرات في السنوات الأخيرة ففي عام٢٠١١/٢٠١٢ كان عدد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية (١٠٧٦١٨٦)، بينما بلغ هذا العدد في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ (١١٠٢٨١٩) ، وشهد تزايداً في ٢٠١٣/٢٠١٤ (١٦٨٨٩٥٠) ، وتزايد في العام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ووصل إلى (١٩١٨١٩٧) إلا أنه شهد هبوطًا طفيفًا في العام ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث بلغ (١٨٣٥٠١٥)، وعلى الرغم من هذا التوسع الكمي ، فإن التعليم الجامعي لايزال بعيدا عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك لأن الزيادة في أعداد المقيدين أو المقبولين لا تعنى بالضرورة تحقيق الفرص التعليمية المتساوية أو الاقتراب من تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي، فالأهم من الزيادة الكمية هو قيام عمليات الانتقاء الدقيقة والموضوعية لطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة ، وضمان السبل التي تيسر الاستفادة من الفرص التعليمية لمستحقيها فقط (المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء: ، ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦)،(مصر في أرقام ،٢٠١٧)

تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية(الجامعات المصرية)

إن انتقال الطلبة من مساري التعليم الثانوي (العام/الفني والمهني) إلى التعليم العالي بالجامعات والمعاهد، يشكل واحدًا من أقوى المشكلات التي يواجهها إصلاح التعليم في مصر، إضافة إلى أن اختبارات الثانوية العامة تعتبر الآلية الوحيدة للالتحاق بالتعليم

العالي، ووجود مخاوف لدى المجتمع والحكومة بشأن إذا ما كان الاعتماد على نتائج الثانوية العامة اعتماداً كلياً منهجاً صحيحاً وعادلاً لتحديد إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي (البدوي، اسماء، ٢٠١٢، ٥)

ونظراً لأن نتائج الامتحان قد تكون انعكاسًا للفروق في عوامل الإدخال مثل الظروف الأسرية وغيرها، فإنه يمكن القول: إن هناك إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري ، حيث إن معايير القبول في الجامعات الحكومية والخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة الغنية في المجتمع، فضلاً على اعتمادها الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم ، ومهاراتهم الحقيقية ، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات التنمية، ويعتمد نظام القبول الحالي للطلاب في النظام التعليم العالي اعتمادا كليا على مجموع الطالب في امتحان إتمام التعليم الثانوي القومي المعروف بامتحان الثانوية العامة، والذي يعد الأساس وحيد للقبول بالجامعات، ويعقد هذا الامتحان بصفة سنوية ، ويقوم بتنظيميه وزارة التربية والتعليم ، ويمكن للطلاب الذين يجتازون هذا الامتحان بنجاح أن يتقدموا لشغل أماكن بالتعليم العالي عن طريق مكتب التنسيق المركزي ، وهو ما يضع الطلبة في الأماكن غير المناسبة له،م بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب يتركزون في كليات العلوم الإنسانية بنسبة 73 % مقابل 27 % في العلوم التطبيقية، وتتصدر كليات التجارة والحقوق النسبة الأعلى % 45.7 وتقل النسبة إلى 3 % في كليات العلوم الزراعية والبيطرية والفنون الذي يعكس خللاً في توزيع فرص القبول والاحتياجات، خاصة إذا قارنا ذلك بالمتوسط العالمي الذي ترتفع فيه نسبة القبول في الكليات التطبيقية والعملية.(الدهشان ،جمال علي، ٢٠١٥، ١٢٠)

وما زالت تلك الفروق موجودة حتى عام ٢٠١٦، وكان بتنسيق هذا العام تقبل كليات الهندسة الحكومية من مجموع ٩٣٪ في حين الجامعات الخاصة تقبلهم من ٨٠٪ ، وكليات الطب بالجامعات الحكومية تقبل من ٩٨٪، في حين أن الجامعات الخاصة تقبل

من مجموع ٩٠٪، وذلك يعني عدم تكافؤ الفرص التعليمية في القبول والالتحاق بالجامعات، حيث تكون الفرص التعليمية من نصيب الطلاب الأغنياء ، وليس من نصيب الطلاب الموهوبين وذوي القدرات ، بالإضافة إلى وجود بعض الكليات مثل كلية الإعلام بجامعة القاهرة تقصر القبول فيها على منطقة القاهرة الكبرى، مما يشكل ظلما لطلاب الأقاليم الأخرى (إبراهيم ،خديجة عبد العزيز ، ٢٠١٧، ١٣)

الأمر الذي جعل سياسة القبول في الجامعات المصرية تفتقد للجانب الإرشادي والتوعوي للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومساعدتهم مع اختيار نوع الدراسة التي تتناسب مع مواهبهم وقدراتهم وميولهم ، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة، وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها، حتى يكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم، آخذين بعين الاعتبار إشراك أولياء أمورهم في اتخاذ مثل هذا القرار. (الدهشان، جمال علي ، ٢٠١٥ ، ١٢٣)

الهدف الثالث: تحسين تنافسية نظم ومخرجات التنظيم

وتضمن ذلك الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، منها:

١ - تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية

يشار إلى التحسين هنا على أنه : تغيير مدروس يهدف إلى إنجاز أهداف الجامعة بأعلى كفاة ممكنة، وذلك بالبحث عن الطرق التي تحسن العمليات وتحول المدخلات إلى مخرجات من خلال رسم الصورة المرغوبة للمؤسسة في المستقبل ، ثم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تساعد على تحقيق هذه الصورة ، ومن ثم تحديد الوسائل والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. (الغامدي، حمد حمدان ،٢٠١٩، ٨٧)

أما فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للجامعات، فإن بعض الباحثين يرى أنها: قدرة الجامعة على المحافظة على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عبر الزمن ، بما يؤدي إلى تحسين مخرجاتها وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية وزيادة الطلب عليها عالميا ،

مما يجعلها تتبوأ مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات. (الدجدج ، عائشة عبد الفتاح ،٢٠١٨، ١٠٧).

وتتسم المؤسسات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية بقدرتها على التغيير والشمول والتكامل والتخطيط والكفاءة وجودة المخرجات والابتكار والمثابرة والتراكمية، مع تقديم منتجات متميزة، مع القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بذلك، بمعنى أن الجامعات التي تقوم بدرجة كبيرة من التنافسية يجب أن تقدم كل ما هو جديد ومحفز لروح الابتكار والإبداع، مع تقديم خدمة تعليمية وبحثية متميزة، مع محاولة الاستمرار في الاحتفاظ بحصتها في السوق العلمي للتعليم العالي والبحث العلمي ، وتقاس هذه الحصة بمقدار ما تحظى به من قدرة تنافسية مع الجامعات. (غبور ، أماني السيد ،٢٠١٩، ٨٢).

وبمقارنة هذه المفاهيم وما تحمله من سمات بالواقع الفعلي للقدرة التنافسية للجامعات المصرية ، وجد أن هذه الجامعات تعاني ضعفا شديد في قدرتها التنافسية، مع ابتعادها إلى حد كبير عن التنافسية العالمية، وعدم امتلاكها مقومات القدرة المنافسة للجامعات المتقدمة ، وأن ثمة معوقات كثيره تقف في سبيل تحقيق ذلك، وهي لا تتوقف على جانب واحد فقط، بل تشمل ما يتعلق بالوظائف الأساسية للجامعة (محمد ، مديحة فخرى ،٢٠١٩، ٥٨٥)، سواء ما يتعلق بالبحث العلمي وغياب تواجدها علي مستوى التميز البحثي الدولي ، أو التدريس وقلة إمكاناتها ومحدودية في إنتاج المعرفة وتبادلها، وكذلك اتساع الفجوة بين قدرات خريجيها ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

ويرى (متولي ، السيد عبدالمنعم،٢٠١٨ ، ٦٧٣)، أن ضعف القدرة التنافسية للجامعات المتقدمة مقارنة بالجامعات العالمية، يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود لصياغة بدائل لتوأمة التعليم بالجامعات المصرية ، حيث تعد من الآليات بالغة الأهمية في تحقيق قدرتها التنافسية عربياً وإقليمياً وعالمياً.

تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

جودة مخرجات التعليم تتحقق عندما تتطابق أو تتواءم شروط وحاجات سوق العمل؛ فالعلاقة بين الاثنين علاقة تناسبية طردية، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب كماً وكيفاً مع حاجات سوق العمل، وقد قامت بعض الدراسات بتحليل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، واتضح أن هناك فجوة كبيرة بينهما؛ نظرا لوجود عدد من المشكلات منها :

- عدم استجابة منظومة التعليم لمتطلبات سوق العمل ، حيث نجد عددا كبيرا من الخريجين المتعطلين الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف تلائم دراساتهم، وذلك ناتج عن اختلاف طبيعة الدراسة التي تلقاها هؤلاء الطلاب عن تلك التي تلائم متطلبات سوق العمل ، ومن ثم لا يتمتع خريجو المنظومة التعليمية بالمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل وتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية التي تمكّن الدولة من تحقيق التنافسية على المستوى الدولي .(المصري، سعاد محمد ،٢٠١٦، ١٩٤)

- ضعف تمكن الجامعة من ملاحقة التغير السريع والمستمر في سوق العمل وعدم دراسة احتياجات سوق العمل من وظائف مختلفة، وعدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة، مما أدى إلى انعدام التقارب بين التعليم وسوق العمل وعدم ربط مؤسسات التعليم الجامعي بأجهزة التوظيف في الدولة ، مع تدني نوعية التعليم العالي، وعدم قدرة النظام التعليمي على تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات اللازمة لاحتياجات سوق العمل (الفقي ، محمد عبد الله ،٢٠١٧، ١١٠)

عزلة الجامعات عن التفاعل الإيجابي لتلبية احتياجات سوق العمل المصري ، حيث ينحصر دورها في إعداد سوق العمل بالخريجين من المؤهلين بالكفايات والمهارات اللازمة له من جهة ومن جهة أخرى يتم حرمان الطلاب من الخبرات العملية التي تعد أساس ممارسة العمل الحقيقي ، وكل ذلك نتيجة غياب الارتباط بين سياسات التعليم الجامعي والقوى العاملة والتنمية وقطاعات المجتمع .(السيد، نادية حسن وآخرون ،٢٠١٨، ٢٢٠)

المحور الخامس : التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة : رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي

هدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تقديم رؤية واضحة عن واقع أهداف التعليم الجامعي في رؤية استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الهدف سار البحث في عدة إجراءات توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج تم في ضوئها صياغة تصور مقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذا البحث ثم أهم ملامح التصور المقترح

أولا: نتائج البحث :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أنه على الرغم من تعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التوأمة الجامعية ، وما يرتبط بها من مفاهيم، فإنها في غالبها تحمل نفس المضمون، وهو اتفاقية تتم بين جامعتين أو أكثر في دول مختلفة، يتم بمقتضاها إعداد نظام دراسي مشترك بمقرراته وبرامجه الدراسية، يُمكن الطالب من الحصول على الدرجة العلمية في أي من الجامعات المشتركة، ولكن الترتيبات الدراسية والجوانب التنظيمية تخضع لقوانين دولة الجامعة الأم .

تكمن أهمية استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ خلال رؤيتها للنظام التعليمي الجديد والاتجاه إلى عالمية التعليم في مصر، وتحقيق الجودة من أجل تطوير وتعزيز قدراتها في القدرة على المنافسة في السوق العالمية للتعليم أحياناً والقدرة على البقاء أحياناً أخرى.

تكمن أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة في تمكين مصر لتصبح عنصرا فاعلا في البيئة الدولية سريعة التغير، ومساعدة القيادة السياسية في التخطيط للمستقبل والتعامل

مع تحدياته المتعددة استنادا إلى المعرفة والإبداع، مع إمكانية المتابعة والمراقبة وتصحيح المسار باستمرار، إضافة الي التركيز على الميزة التنافسية.

تكمن أهمية التوأمة الجامعية في انها تعط للجامعات امكانية الحصول على الاعتماد الأكاديمي خلال مشروعات الشراكة العلمية بين الجامعات في تنفيذ برنامج التوأمة الأكاديمي ، وهو الأمر الذي يعني أن الأقسام في الجامعات بمشاركتها مع أقسام في جامعات أخرى ومعتمدة عالميا سوف تحصل آليا على الاعتماد لأن الشهادة سوف تعطى من الجامعتين في نفس الوقت.

أن التطبيق الحرفي للتوأمة الجامعية، من شأنه نقل الجامعات العربية إلى مستوى متقدم من التعليم، لأن هذه البرامج تشترط ضوابط صارمة من المؤسسات الجامعية الدولية على الجامعة التي ترغب في إبرام اتفاقيات توأمة، مما يعني أنها ستكون مجبرة على الحفاظ على التدريس في إطار معين لا يمكن الخروج عنه، بما يتيح للجامعات الدخول إلى التصنيف الدولي بالأمر.

القضاء على "بزنس الجامعات"، بمعنى أن كل جامعة ستكون مطالبة بتقديم تعليم متميز وعصري يتوافق مع المتطلبات العالمية، حتى لا تضطر الجامعة التي أقامت معها برامج توأمة إلى إلغاء الشراكة، وبالتالي فإن التوأمة مقدمة للقضاء على الفئة التي تدخل مجال التعليم الجامعي بغرض تحقيق مكاسب مادية فقط.

رغم المحاولات المبذولة لتوأمة التعليم الجامعي المصري فإن هناك تحديات تواجه تلك الجهود، أهمها غياب فلسفة واضحة تقوم عليها استراتيجيات التوأمة وسياستها.

انخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات والظروف الاقتصادية.

جهود توأمة التعليم الجامعي محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي في مصر بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

وفي إطار هذه النتائج يمكن طرح التصور المقترح في السطور التالية.

ثانيا: ملامح التصور المقترح

فيما يلي يتم مناقشة أهم معالم التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي.

فلسفة التصور المقترح

استند التصور المقترح إلى أسس فلسفية تراعى الظروف الراهنة التي تعيشها مصر لدعم الاستقرار المجتمعي؛ ويلزمها بقوة تحديد السبل المثلى للتعامل مع التغيرات الراهنة بالشكل الذي يكفل نهوض المجتمع ولحاقه بمصاف الدول المتقدمة؛ ومن ثم كان التركيز في رؤية ٢٠٣٠ على مستقبل التعليم الجامعي، خاصة التوأمة الجامعية التي تضع آليات للتحويل من خلال: تغلغل التنافسية بين المؤسسات وما يستتبعه من تطورات في المجال التربوي واحتياجاته ومتطلباته المتنوعة، من إضفاء البعد الدولي في أهداف ووظائف التعليم الجامعي.

منطلقات التصور المقترح

انطلق التصور المقترح لتحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي، من مجموعة من المنطلقات، منها:

أن تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي بات من أهم التحديات التي ينبغي على التعليم الجامعي الوفاء بها.

أن تفعيل استراتيجية التوأمة الجامعية لم يصل بعد إلى الشكل المأمول سواء من ناحية التنافسية أو التصنيف الدولي للجامعات.

نتائج البحث الحالي التي كشفت علاقات التوأمة والتنمية والتعليم الجامعي ومتطلبات تحقيقها.

استباق الجامعات المتقدمة في العالم إلى اتباع سياسات التوأمة المتعددة ، والتي من أهمها : إنشاء فروع لها بالخارج من خلال برامج التوأمة ، أو اتفاقيات التعاون وإنشاء التعليم عابر الحدود من خلال شبكات الإنترنت .

تغير خصائص سوق العمل وتطور احتياجاته بما يستدعي تحسين مستوى خريجي التعليم الجامعي ، وتطوير كفاياتهم ومهاراتهم بما يتلاءم مع سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي ، وهذا يتطلب الاهتمام بالبعد الدولي في التعليم وخاصة معرفة اللغات الأجنبية والتعرف على ثقافات الشعوب .

مشروعات التعليم العالي وضرورة جعل توأمة التعليم الجامعي من أهم الأولويات لهذه المشروعات

تهيئة وتشجيع كل الأفراد بالأقسام الأكاديمية والإدارية في ترسيخ وممارسة التوأمة.

أهداف التصور المقترح

هناك هدف رئيس للتصور المقترح تمثل في تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء توأمة التعليم الجامعي، وتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت فيما يلي:

تأكيد أهمية ودور توأمة التعليم في تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية التعليم ٢٠٣٠.

تفعيل استراتيجية التعليم العالي ٢٠٣٠ (إتاحة - جودة - تنافسية - عالمية)

إتاحة : إتاحة التعليم للجميع دون تمييز ، وتوفير بنية تحتية متميزة خلال جامعات جديدة

تحقق : توأمة التعليم الجامعي وتحقق التنافسية في التعليم - مكانة متميزة على خريطة العالم - مراكز بحثية جديدة .

جودة : تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.

تنافسية : تأكيد أهمية التوأمة في تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم من خلال الارتقاء بموقع الجامعات المصرية في التصنيف الدولي للجامعات

عالمية : إنشاء فروع الجامعات الأجنبية وإقامة شراكة علمية مع الجامعات العالمية الرائدة

إقامة العديد من البرامج التنموية مشتركة تعود بالنفع على الطرفين .

تفعيل الاتفاقيات الثقافية وتبادل المعلومات والزيارات والخبرات وأعضاء هيئة التدريس لتحقيق أفضل استفادة بين الدول المتعاقدة على برامج التوامة.

تعزيز المودة والتواصل بين مجتمعي الطرفين.

الاستفادة من الخبرات ونقل التجارب بين الدول من خلال تشجيع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بصورة متوازنة، لتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف ومتعدد الثقافات.

معايير اشتقاق التصور المقترح: تم اشتقاق التصور المقترح من المصادر الآتية:

الإطار النظري للبحث

الأدبيات والدراسات السابقة والبحوث في هذا المجال

آليات تنفيذ التصور المقترح: يمكن تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: رؤية التعليم الجامعي ٢٠٣٠، وكذلك الأهداف الفرعية لها من خلال الآليات التالية:

أولا :آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول وهو: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية من خلال الآليات التي تحقق الأهداف الفرعية التالية:

تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية : ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

إدماج ضمان الجودة وتحسين الجودة بالكليات والجامعات كمسؤلية مؤسسية.

السعي لجعل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي من قبل المؤسسات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد اعتمادا دوليا بدون وجود رقابة دولية على إجراءاتها وآلياتها .

التيسير المنهجي المنظم لحرية انتقال الطلاب بين الكليات من خلال الاعتراف بدرجاتهم ومؤهلاتهم الدراسية المعتمدة .

إيجاد المسارات الجديدة لتحسين الجودة ، وتدويل الاعتماد بما يحقق ملكية طابع (علامة الجودة Quality Stamp . ومن ثم تصبح البرامج الأكاديمية والأطر التنظيمية للمؤسسة ذات مؤشرات معيارية دولية.

تأكيد المساواة في التعليم العالي ، ويتحقق ذلك من خلال الاعتراف بالمؤهلات والدرجات العلمية عبر الحدود ، وهو دور حيوي لتدويل الاعتماد .

إحداث دينامية النظم الجامعية بتطوير قدراتها التنافسية ذات التوافقية الدولية

ضرورة التوجه للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا في برامج الاعتماد والجودة الأكاديمية .

تشجيع الابتكار والإبداع في إطار من السياسات والإرشادات الواضحة وعمليات المساءلة (المحاسبة)، على كل المستويات في المؤسسة التعليمية باعتبارها أحد الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة ومن ثم القدرة على التوأمة الجامعية.

ضرورة رسم وإعداد سياسة تطبيق نظم وبرامج لتحسين الجودة والتاهيل للاعتماد نظام ضمان الجودة وتوثيقها لتسهيل مهام مسؤولي ضمان الجودة؛ من خلال الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية في توأمة التعليم الجامعي.

الاستفادة من التصنيفات العالمية للجامعات في تطوير القدرة التنافسية للتعليم الجامعي وللارتقاء بجودتة محليا وعالميا .

تنفيذ برامج علمية متطورة ومواكبة للعصر، تتناول أحدث وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في التخصصات المختلفة، مما يعمل على التبصير بالمستجدات العلمية والممارسات المعرفية العالمية ويسهم في ضمان جودة البرامج التعليمية، بحيث يرتكز برنامج التوأمة على الاحترام المتبادل، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات، كأسس للتعاون والشراكة، وأن يستند إلى توزيع المهام في التخطيط والتنفيذ، مع التزام الأطراف التي يشملها الاتفاق بمهامها وفقاً لجدول زمني.

ضمان جودة المناهج التعليمية وتطورها ومواكبتها للعصر ولمناهج الجامعة الدولية، وتطابق شروط اختيار أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة العربية الذين سيتم اختيارهم على أساسها ومستواهم العلمي والتربوي، فضلا عن توافق المباني والتجهيزات والمساحات داخل الجامعة مع شروط وضوابط الجامعة الأجنبية.

أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي في مصر معايير دولية لتوكيد الجودة، بحيث تشمل هذه المعايير حركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتدويل الاعتماد للبحث العلمي ، والمناهج والبرامج الدراسية ، وعمليات التعليم والتعلم ، ومنح الدرجات المشتركة ، والبنية التحتية ، والخدمات المقدمة للطلاب الدوليين.

الارتقاء بجهود مؤسسات التعليم العالي في التوأمة، وإضفاء البعد الدولي على نظمها وقيمها المؤسسية، فضلا عن المساهمة في تصميم وتطبيق استراتيجيتها المقترحة لتوأمة البرامج الجامعية.

تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين : ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

الإعداد المتخصص للمستقبل المهني للطلاب ولحياتهم الوظيفية والشخصية .

تنمية مهارات التعامل مع الدارسين والباحثين الدوليين متعددي الخلفيات الثقافية والعلمية، والتعلم عن طريق التفاعل والحوار بين الأساتذة والدارسين (المحليين والدوليين) من جانب، والدارسين وبعضهم البعض من جانب آخر.

تفعيل برامج الدرجات التعاونية الدولية التي تسهم في تعزيز استراتيجية التوأمة بالداخل والخارج معاً، كما يمكنها تحقيق قيمة مضافة لم يكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحققها منفردة، ومن بينها: احتمالية أكبر لتوظيف الخريجين، بالاستفادة من العمل مع طلاب من الجنسيات الأخرى ومن التبادل الثقافي.

تقديم مناهج مبدعة ومتخصصة من خلال جميع نقاط القوة للتعليم والبحث لكل مؤسسة شريكة على حدة.

زيادة التفاعل الثقافي لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والوصول لخبرة المؤسسات المشاركة وشبكاتها البحثية، بما يقدم كتلة حرجة وقاعدة لتقوية التعاون البحثي، وإتاحة الفرص لتعرف الأكاديميين على السياقات المؤسسية.

إكساب الدارسين المهارات الشخصية اللازمة لترسيخ القيم والمبادئ في سلوكهم وممارساتهم ومرونة التفكير، والتسامح، واحترام الآخرين. والقدرة على فهم التنوع الثقافي والاجتماعية والتعايش معه، خلال تفعيل آليات وبرامج التوأمة الجامعية المختلفة التي تتناول قيماً عالمية ضرورية للتعامل مع المجتمعات الأكاديمية والمهنية الدولية والمحلية على حد سواء.

تشجيع تعليم اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي على اعتبار أن اللغات الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية والتوجه نحو العالمية .

دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات : ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

تطوير قدرات القيادات وأعضاء هيئة التدريس عن توأمة التعليم الجامعي، وتقديم الأنشطة والخدمات البحثية والأكاديمية ذات الصلة، والأخذ بعين الاعتبار العوامل التنظيمية المؤثرة في التوأمة، وتطبيق المبادئ والمعايير الإرشادية الموضوعة سلفاً لتوأمة التعليم الجامعة.

التعزيز والدعم المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية، ويشمل ذلك توفير الحوافز والمكافآت والتقدير والجوائز والمنح الدراسية، لأبرز أعضاء هيئة التدريس المشاركين في جهود الجامعة للتوأمة خاصة في الجامعات ذات التصنيف العالمي المتقدم.

تشجيع أعضاء هيئة التدريس على فتح قنوات علمية للسفر بالخارج في مهمات علمية وتفعيل المشاركة في أنشطة التوأمة الجامعية، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس في تحقيق خطط التوأمة الجامعية.

حصر حاجات الكليات والأقسام إلى التعاون العالمي وأولياتها بالتنسيق مع حاجات برامج التطوير في الجامعة إلى التعاون العالمي.

اتباع منهجية تنسيق بين الجامعات فيما يخص عقود الشراكة ومجالاتها، وإعداد عقود الخدمات والمشاريع بين الجانبين ومتابعتها بالتنسيق مع الكليات ذات العلاقة ورفع تقارير دورية عن ذلك.

الاستفادة من برامج الأستاذ الزائر، من الخبرات العالمية وأيضاً لتكون متبادلة من خلال توجيه أعضاء هيئة التدريس إلى جامعات محددة والتمهيد لعقد برامج التوأمة المطلوبة.

تنمية الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بالحاجة إلى التوأمة الجامعية، وأهدافها المنشودة، وفوائدها الإيجابية بالنسبة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والمجتمع ككل.

التزام أعضاء الإدارة العليا، وفرق العمل القيادية، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، والطلاب بدفع عجلة التوأمة للجامعات، وتأهيلهم في مجال التوأمة بإكسابهم الخبرات اللازمة لتوأمة مؤسسات التعليم العالي.

اتباع القيادة والإدارة العليا وأعضاء هيئة التدريس لعملية التخطيط ويشمل ذلك: تحديد الاحتياجات والموارد المطلوبة، وصياغة الأهداف والأولويات، واختيار الاستراتيجيات المنافسة لتوأمة الجامعات.

تنمية قدرات الطلاب على التفكير المنهجي والابتكار والحوار ودعم القدرات الخاصة والتعليم الذاتي لديهم

تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي المصرية أساليب المراجعة والتقويم، بحيث يشمل ذلك: تقييم وتعزيز وجودة توأمة الجامعات، والوقوف على تأثير مبادراتها ذات الصلة، فضلاً عن مدى تقدمها على طريق التطبيق الفعال لاستراتيجية التوأمة الجامعية.

توظيف وتطوير آليات التقويم المؤسسي والبرامجي وجمع بيانات موحدة ومتوافقة دوليا لقياس توأمة التعليم الجامعي بالاشتراك مع المؤسسات الدولية.

مشاركة جميع أفراد هيئة التدريس والموظفين في عمليات التقويم الذاتي، والتعاون في عمليات إعداد التقارير وتحسين الأداء وذلك في مجال أنشطتهم

التدريب المستمر على عملية تخطيط وتطوير البرامج الأكاديمية.

توافق كينونة توأمة البرنامج مع الأهداف والنتائج المرجوة من البرنامج محليا ودوليا.

تقييم البرنامج ومخرجاته من قبل لجنة تسمي لجنة التوأمة تمتلك خبرات التقييم الدولي.

توافر معلومات واضحة ودقيقة للطلاب وغيرهم من المعنيين حول أهداف البرامج الدراسية التي تقدمها المؤسسة، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية، مع الاستمرار في المحافظة على هذا المستوى.

أن يكون للبرنامج الأكاديمي رؤية أو سياسة توأمة ذات أهداف محددة قابلة للقياس، تتسم بالشراكة مع المستفيدين تنقيحا وموافقة، بجانب كون عناصر رؤية أو سياسة التوأمة مثل المقارنات الخارجية وآليات التقييم هي الأساس لاتخاذ إجراءات تحسين جودة الأداءات المؤسسية.

توافق مناهج البرنامج الأكاديمي وممارساته التربوية واليات تقييم الطلاب مع رؤية أو سياسة التوأمة.

اختيار مجموعات طلابية ذوي خبرات دولية وثقافة عبر الحدود الوطنية، تساعد في إنجاز البرنامج الأكاديمي، واتساق حرية تنقل الطلاب واعتماد شهاداتهم ومؤهلاتهم الدراسية مع سياسة التوأمة الجامعية.

الارتقاء بأساليب التعليم والتعلم والتفكر التي تقوم بتنظيم العمليات العقلية التي شأنها مساعدة الفرد في تكوين شخصية علمية مفكرة تتجاوز حدود المعلومة أو الموقف التعليمي المرتبط بالمادة الدراسية إلى توظيف هذه المعلومة في مواقف حياتية مختلفة، وأسلوب التفكر أو أسلوب التعلم الذي يتبعه الطالب يعبر عن شخصيته ثم يقوده إلى تحقيق أهدافه.

تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية وتوعوية للعاملين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج الأكاديمي.

التركيز على تقويم المهارات والعمليات الذهنية والمعرفية للطلاب وتطوير أساليب التقويم وتنوعها، من حيث تصميم الاختبارات، وتقديمها، وإدارتها، وتصحيحها، وتحليلها.

إعطاء تقارير شاملة عن الحالة التعليمية لكل متعلم، وتقديم أنواع متعددة من الاختبارات معتمدة على فلسفة التعليم الفردي؛ مثل: الاختبارات التشخيصية والموقوتة والبنائية واختبارات الإتقان.

توفير معايير يتم في ضوئها تقويم كافة عناصر المنظومة التعليمية من بيئة تعلم وتجهيزات وأساتذة ومتعلمين وبرمجيات وإجراءات.

أن تراعي البرامج الأكاديمية البعد العالمي وتوسيع مجالات التعاون الدولي وإدماج المنظور الدولي في المحتوى والتخصصات.

أن تتماشى المعايير الوطنية للبرامج الأكاديمية مع أفضل الممارسات العالمية لنظيرها بما يسهم في تقبل الخريج من الجامعة والاعتراف به عالميا.

تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعلم العالي بما يحقق المرونة :

ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

تقليص البيروقراطية الحكومية والحد من الإجراءات التنظيمية التي تعوق الاستفادة من مدخلات الجامعة، وتستهلك وقت الباحثين وجهودهم.

توحيد التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث العلمي بالمؤسسات البحثية في قانون واحد.

تفعيل آليات ملزمة لمتابعة الأداء البحثي للجامعات والمراكز البحثية.

منح المزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية

منح الجامعة الحرية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مجلس التعليم العالي .

منح الجامعة مزيدا من الحرية في تصريف وإدارة مخصصاتها ومواردها المالية بما يحقق أهدافها، وبما يتوافق مع رسالة الجامعة وخصوصيتها.

منح الجامعة الاستقلالية في تصميم واعتماد البرامج التي تريد، ووضع معايير القبول المناسبة لها.

إنشاء وحدات دولية على مستوي الجامعة وفي جميع كلياتها تتولى استقطاب الطلاب المتميزين بما يشمل المحليين وطلاب الدول الأخرى.

نقل الرقابة والسيطرة من الوزارة للجامعات ذاتها.

منح الجامعة الحرية في اختيار هيكلها التنظيمي ووضع لوائحها بشكل مستقل.

منح الجامعة مزيدا من الحرية في رسم أهدافها وسياساتها وتحديد أولوياتها.

إعطاء الجامعة الصلاحية في اختيار قيادتها وفقا لضوابط يراها مجلس الجامعة.

منح الجامعة الحرية في اختيار المقررات الدراسية ونوع المحتوى الذي يتم تدريسه لطلابها، وكذلك اختيار أساليب التقويم للمواد التي يدرسها الطلاب داخل الجامعة.

منح الجامعة الحرية في تحديد لغة التدريس لبرامجها.

منح الجامعة الحق في إنشاء الشركات الاستثمارية التابعة له،ا وعقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات داخلية وخارجية.

التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإلكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع .

ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

استفادة مؤسسات التعليم الجامعي من مزايا وإمكانات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، في تطوير التعاون الدولي في التعليم والبحث العلمي، مع تأمين الجودة والمستوى العالي في الممارسات والحصيلة التعليمية.

اكتساب مهارات الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التدريس، ومهارات إدارة الوقت ومهارات الاتصال الفعال، بالإضافة إلى الإلمام بالجوانب المالية والقانونية المتعلقة بالعمل الجامعي، وغيرها من المهارات التي تتعلق بالتدريس والبحث والإدارة.

تحديد الجامعات العالمية المرموقة والمعاهد العالمية المتقدمة وإعداد قاعدة بيانات وإجراء التصنيف لها، وذلك بالتنسيق مع الكليات ذات العلاقة.

نقل وتوصيل المعرفة الأكاديمية على مستوى دولى بشكل يتجاوز الحدود والمسافات الزمنية والمكانية عن طريق الوسائط المعلوماتية والتكنولوجية، سواء عن طريق تقنيات التعليم عن بعد أو إقامة الجامعات الافتراضية، أو عن طريق إبرام اتفاقيات لنقل الخبرات والبرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى الشهادات المشتركة، واتباع المؤسسة التعليمية لمعايير دولية في تحقيق الجودة الشاملة.

توفير نظام تعليمي أكثر استيعابا لروح ومتطلبات عصر التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، ووضع برامج ومقررات ترتبط بالسياق الدولي، واستحداث أساليب وطرائق تدريس ومناهج وأساليب تقويم معاصرة، تنتج مواطناً عالمياً مبدعاً في عالم شديد التنوع والتنافس والتمايز.

التوسع في إنشاء أنماط تعليمية تكنولوجية حديثة مثل التعليم الإلكتروني والمدمج؛ باعتباره نظامًا تعليمياً مرنًا، يقضي على كثير من ثغرات التعليم الجامعي، ويؤدى دوراً فعالاً في توفير فرص التعليم للجميع بصورة متكافئة ومتوازنة.

أن تقوم الجامعة بإدراج تقنية المعلومات ضمن هياكلها التنظيمية.

تأسيس بنية رقمية متكاملة مدعومة بشبكات الواي فاي المجاني لمنسوبي الجامعة في جميع مرافق الجامعة.

الربط الإلكتروني مع الجامعات الأخرى، وإتاحة مزيد من الفرص لتبادل أفضل للممارسات والنماذج في تقنيات المعلومات والتقنيات الرقمية.

ثانياً: آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني : يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني من خلال:

إتاحة التعليم للجميع دون تمييز : ويمكن تحقيقه من خلال آليات تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي :

إتاحة الالتحاق بالتعليم للجميع، وحصول الطلبة على فرص التعليم خاصة التعليم الجامعي بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم المختلفة، دون أي تمييز من حيث الجنس والنوع والعرق ، واللغة ، والدين ، أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية، ومن خلال المساواة في توفير الإمكانات المادية والبشرية والاستفادة منها كاملة، إذا كانت ميول المتعلم وقدراته واستعداداته تسمح بذلك.

رفع معدلات الانفاق العام على التعليم والذي يعد أحد الآليات الرئيسة لإتاحة التعليم للجميع، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، فهذا الانفاق يؤدي إلى إتاحة الخدمات التعليمية العامة بصورة مجانية أو شبه مجانية للفقراء ومحدودي الدخل.

ضرورة توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية، وكذلك مجانية التعليم، والاهتمام بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس، وتقويم البرامج الدراسية التي تزيد من المعرفة وتنمية المهارات، وربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع ومراكز البحوث، حتى أصبح رفع معدل الحصول على التعليم من أولويات التنمية في مصر.

توفير التمويل اللازم لتعزيز الإمكانات المتاحة للتعليم الجامعي، مما يؤدى إلى تطوير برامج التعليم، والارتقاء بجودته، وتحسين البنية الأساسية والموارد المادية من أبنية ومرافق ومكتبات ومعامل وغيرها.

ضرورة توفير مؤسسات التعليم الجامعي للبنى والموارد البشرية ونظم الدعم والبنية التحتية اللازمة لتطبيق عمليات فعالة في مجال التوأمة.

تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية ، ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية :

تطوير معايير وسياسات القبول الحكومية والخاصة بحيث تعمل على مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم ، ومهاراتهم الحقيقية ، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات التنمية، مع تطبيق مبادي الجدارة والعدالة والشفافية والمساواة وفقا للاتجاهات العالمية الحديثة.

توسيع فرص القبول للطلاب في التعليم العالي والجامعي، وتجاوز عقبات محدودية الأماكن، وتمكين مؤسسات التعليم الجامعي من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدودة.

تطوير أنظمة قبول الطلاب الدوليين بالجامعات، وتحسين ضوابط القبول من خلال رفع مستوى قدرة الجامعات في توفير المعلومات وتقديمها.

بناء اختبارات قبول لكل كلية، بحيث تناسب تخصصاتها ووفقا لاحتياجات سوق العمل محليا وإقليميا وعالميا.

ضرورة اعتماد معايير أخرى للقبول في الجامعات، بحيث لا تعتمد اعتمادا كليا على مجموع الطالب في امتحان إتمام التعليم الثانوي القومي المعروف بامتحان الثانوية العامة " والذي يعد المعيار الوحيد للقبول بالجامعات .

جعل سياسة القبول في الجامعات المصرية واعية للجانب الإرشادي والتوعوي للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومساعدتهم مع اختيار نوع الدراسة التي تتناسب

مع مواهبهم وقدراتهم وميولهم ، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها حتى يكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم، آخذين بعين الاعتبار إشراك أولياء أمورهم في اتخاذ مثل هذا القرار.

إعادة النظر في نظام في مؤسسات التعليم العالي من أجل ضمان مخرج تعليمي متميز، يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم العالي، ويحقق أهداف ومتطلبات التنمية.

ثالثا: آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث : يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث كما يأتي:

تحسين تنافسية نظم ومخرجات التنظيم: من خلال تحقيق الأهداف الفرعية له من خلال الآليات التالية :

تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية :ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

تشكيل لجان في الجامعات تقوم ببحث وتحديد مجالات تنافسيتها، بما يتوازن مع إمكانيات الجامعة، واحتياجات المجتمع المحلي، والتوجهات المحلية والعالمية.

ضرورة توأمة التعليم بالجامعات ، وتشجيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الجامعات العربية والجامعات العالمية ، وإنشاء مراكز وشبكات المعلومات للربط بين مختلف الجامعات ، وتضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي ، وفي أنشطتها التعليمية والبحثية من أجل رفع كفاءة وجودة نظم التعليم

استحداث مركز وطني لقياس القدرات التنافسية للجامعات المصرية، ووضع معايير وآليات لتحسينها.

وضع معايير دقيقة لاختيار القيادات الجامعية في الجامعات المصرية بما يتلاءم مع متطلبات التنافسية.

تنمية التعاون والتبادل البحثي وتنمية التميز، وإنشاء جوائز الأداء الجامعي المتميز لأعضاء هيئة التدريس ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودعم الأنشطة الطلابية

ورفع كفاءة خدمة الجامعة للمجتمع، والاستمرار في الاهتمام بوظيفتها التدريسية وفق معطيات مجتمع المعرفة.

دعم مبدأ التشاركية لدعم علاقات تعاون وشراكات بين الجامعات المصرية مع بعضها البعض من جهة وبين الجامعات العالمية من جهة أخرى بما يحقق مفهوم التوأمة.

توفير البرامج التدريبية المناسبة والملائمة للمهام والوظائف التي تتطلبها المنافسة المحلية والعالمية، والعمل على تحسين الأداء ورفع مستوى جودته.

رسم خطة استراتيجية مكتوبة ومعلنة وممكنة التنفيذ، لتحقيق القدرة التنافسية للجامعة، محددة بمدة زمنية، وآلية لتنفيذها، بحيث تتضمن الخطط الإجرائية لتوزيع المسؤوليات في جميع المجالات الأكاديمية والإدارية.

تفعيل مبدأ المساءلة والرقابة بتحقيق تصنيف عالٍ في ضوء المؤشرات الدولية.

استقطاب المتميزين من أعضاء هيئة التدريس عبر توفير منح بحثية أو تعليمية، بغية تطوير قسم أو برنامج أكاديمي أو غير أكاديمي، وتهيئة بيئة بحثية ملائمة، فضلا عن استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المصريين بالخارج والاستفادة منها في رفع القدرة التنافسية للجامعات.

تطبيق استراتيجية التوأمة للجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين القدرات الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية الجامعات.

السماح بإنشاء فروع للجامعات الدولية بالمجتمع المصري، لتعزيز التنافس مع الجامعات المحلية ورفع قدراتها التنافسية، وإنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية.

إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين.

تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

ضرورة تطابق أو تواؤم شروط وحاجات سوق العمل ؛ فالعلاقة بين الاثنين علاقة تناسبية طردية ، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب كماً وكيفاً مع حاجات سوق العمل.

دمج البعد الدولي في إدماج البعد الدولي فيما تقدمه الجامعات من مضمون أكاديمي مهني في المناهج والمقررات الدراسية، وتمكين الطلاب من اكتساب المهارات التكنولوجية والتقنية والشخصية واللغوية الملائمة لاحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية.

ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة على نظام التعليم الجامعي، لإعداد خريجين على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة وإدراك مفاهيم لجودة الشاملة ليستطيعوا الحصول على فرص عمل في ظل المنافسة العالمية على الوظائف.

فتح آفاق جديدة لتحقيق مزيد من الشراكة بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات القطاع الخاص.

تحديد الأطر التي توجه الجامعة نحو مستقبلها الذي ترغب في تحقيقه بتخرج الطلبة وعرضهم في سوق العمل.

أن تسعى الجامعات المصرية للحصول على الاعتراف الدولي للمؤهلات ليتمكن خريجو الجامعات من الحصول على عمل في أي مكان بالعالم.

إعداد آليات الاستمرار العلاقة بين الجامعات وخريجيها والتواصل معهم لتعرف نقاط القوة والضعف في حياتهم العملية سواء من المنظور العملي، أو التطبيقي، أو من المنظور الأكاديمي، لتستفيد منها الجامعة في مراجعة وتطوير برامجها ومناهجها بما يلبي احتياجات سوق العمل.

الوقوف على الميزة التنافسية للجامعة للحصول على اتفاقيات مع مؤسسات لتوظيف خريجيها مباشرة.

إسهام القطاع الخاص في تأهيل خريجي الجامعات لاستقطاب الكفاءات التي تلبي احتياجاته.

إجراء التنسيق المستمر بين عملية التخطيط للتعليم وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي لصياغة المقترحات الكفيلة بتحقيق نوع التوافق بين شروط سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي.

اعتماد سياسة للتنمية البشرية تؤمن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية، وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة والمعلومات والبحث العلمي.

معوقات التصور المقترح

هناك مجموعة من المشكلات التي ربما تعوق تحقيق وتنفيذ التصور المقترح، منها:

الروتين والمركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

هجرة العقول المتميزة والكفاءات العلمية؛ لوجود عوامل جذب مادية قوية في الخارج (الهجرة الانتقائية) .

غياب الفرص التمويلية وعدم استغلال فرص الشراكة الدولية وفرص دعم القدرات المتوفرة لمصر من العديد من المؤسسات الدولية الحكومية.

ظهور قيود على توطين التكنولوجيات المتقدمة، وامتلاك أدواتها من قبل الدول المتقدمة.

لا تزال الجامعات المصرية في مرتبة متأخرة في التصنيفات المختلفة للجامعات على مستوى العالم .

ضعف التنسيق بين مخرجات النظام التعليم وشروط ومتطلبات سوق العمل.

وجود العديد من المعوقات الأكاديمية والتعليمية، تتمثل في نقص الكفاءات المتميزة، والطلب الاجتماعي المرتفع على التعليم الجامعي.

خاتمة البحث

ختاما فإن تطبيق توأمة التعليم الجامعي ضرورة ملحة للتطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للتعليم الجامعي، لما لها من فوائد عديدة لكل مدخلات المنظومة التعليمية، خاصة عندما تكون التوأمة الجامعية من أهم الاستجابات للتطورات والتحديات السريعة التي تحدث في العالم، وعنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية أوسع. حيث تستثمر

الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في إثراء البنية الأكاديمية والبحثية، مما ينعكس على تعزيز وترسيخ التفوق العلمي والاقتصادي، علاوة على إدراك خطورة استنزاف العقول، وهي الوجه الأخر السلبي من الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس إلى الخارج، ومن ثم محاولة الاحتفاظ بالقوة البشرية والعلمية داخل حدود أي دولة ؛ وفي الوقت نفسه العمل على جذب أفضل العقول البشرية إليها. إضافة إلى أنها تمنح فرصة أكبر للتوظيف وانفتاح سوق العمل أمام الخريجين ، وإعداد قوة عاملة ماهرة ذات وعي عالمي وكفاءات متعددة الثقافات ، فضلا عن إتاحتها فرصة العمل للأساتذة لفترات بأيّ من الجامعتين (المحلية والدولية) لوجود اعتراف من الجانبين بأنهما متطابقتان في الإمكانيات ، إضافة إلى إسهاماتها في تحسين وتعزيز كفايات التعليم العالي وتحقيق الامتياز الأكاديمي وفق المعايير الأكاديمية الدولية، وأخيرا تطوير نظم الجامعة الوطنية ضمن إطار عالمي أوسع ، والوصول لمكانة عالمية تنافسية متميزة بين الدول المتقدمة، بما يساعد ويُمكن من تحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠.

مراجـــــع البحـــــث

أولا: المراجـــع العربـــية:

إبراهيم ، فاطمة عبد الفتاح أحمد(٢٠١٩): تصور مقترح لتطوير منهج التاريخ لطلاب الصف الأول الثانوى في ضوء استراتيجية التمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وأثره على تنمية قيم المواطنة لديهم ، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ع١١، مارس.

إبراهيم، خديجة عبد العزيز علي (٢٠١٧): دراسة تقويمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (دراسة تحليلية)، المجلة التربوية، ع٤٩، يوليو

إبراهيم، زكريا سالم سليمان(٢٠٢٠): تفعيل دور البحوث التربوية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للبحث العلمي: رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة البحث العلمي في التربية ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية،جامعة عين شمس ،ع ٢١،ج١، يناير.

أبو تجار، هبة محمد محمد(٢٠١٧): دور برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في تحقيق جودة التعليم العالي، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا ، مج ٦٥، ع ١، يناير.

أبو عمة، عبد الرحمن وآخرون (٢٠١٤): التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: المسيرة والإنجاز، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، الرياض، السعودية.

أحمد، سهام يس، وتهامي، جمعة سعيد (٢٠١٢): دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمي للجامعات، مستقبل التربية العربية،مج ١٩،ع٨١

أحمد، نجاح رحومة(٢٠١٩): جهود المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها بمصر : تصور مقترح، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مج ٢٦ ،ع ١١٨.

أركوديس، سوفي وآخرون(٢٠١٨): تدويل خبرة الطلاب في التعليم العالي بأستراليا : تطوير المعايير والمؤشرات، مجلة الراصد الدولي، ع٢٠.

إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٧): تعبئة موارد إضافية مالية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع ٩٥.

البدوي، أسماء أحمد (٢٠١٢): التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟ مجلس السكان الدولي، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٣): تقرير التنمية الإنسانية العربية (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك.

بكر، عبد الجواد السيد(٢٠١٩): العلاقة بين التوأمة والامتياز الأكاديمي في برامج التعليم العالي الدولية : نماذج ربط التكنولوجيا بالتنافسية في اليابان وماليزيا، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج١٩، ع ١ .

بكري، سعد علي الحاج(٢٠٢٠): توأمة الجامعات والابتعاث الخارجي والتحول الرقمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، يناير.

بن غيدة، وسام يوسف (٢٠١٨): التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات: تصنيف ويرمتريكس نموذجا، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، ع٤٩.

البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٠): مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا.

بو طبة، نور الهدى، أوشن ريمة (٢٠١٣): موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن.

تقرير التنمية العربية الإنسانية ،٢٠١٣

تقرير وزارة التعليم العالي (٢٠١٨): تقرير حول الطلاب الوافدين للدراسة بالجامعات متاح على

https://www.youm7.com/story/2018/10/20/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-

جاد، منى محمد علي(٢٠١٩): تربية طفل الجيل الرابع على المواطنة الرقمية في ضوء رؤية التعليم٢٠٣٠، المؤتمر الدولي الثاني : بناء طفل الجيل الرابع في ضوء رؤية التعليم٢٠٣٠، كلية رياض الأطفال ، جامعة اسيوط، يوليو.

جمهورية مصر العربية (٢٠١٣) متاح علي
http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%
جويلي، مها عبد الباقي (٢٠١٦)، تميز الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز وكيواس الإنجليزي QS & Time، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع ٢٠، يونيو.
الجعفري، ممدوح عبد الرحيم أحمد، والقدري، آيه عادل عبد الغني(٢٠٢٠): نظام التعليم الجديد للطفولة المبكرة في ضوء رؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠، مجلة الطفولة والتربية، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، مج١٢، ع٤١، يناير.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١١، جمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦، جمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر.
حافظ، أحمد (٢٠١٨): التوأمة الأكاديمية بوابة انخراط مصر في المنظومة الدولية للجامعات، صحيفة العرب، السنة٤٠، ع١٠٩٦٩١، أبريل متاح على
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%A9
حجي، أحمد إسماعيل(٢٠٠٣): التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، دار الفكر العربي، القاهرة
حسانين، حازم (٢٠١٨): قراءة نقدية لاستراتيجية مصر للتنمية ٢٠٣٠
https://www.amad.ps/ar/Details/146949
حسن، إحسان محمد الظريف (٢٠٠٩): تطبيق نظام الجامعة الافتراضية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الجامعات العربية والأجنبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس
حسنين، أسماء سيد محمد(٢٠١٩): التحليل اللاحق للإنتاج الفكري الصادر في مجال التصنيفات العالمية للجامعات وتأثيره على النشر الدولي، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، مج ٦، ع ٢.

حسين، إيمان عاشور سيد(٢٠١٩): تصور مقترح لتعزيز دور وسائل الإعلام الجديد في مواجهة الاغتراب الاجتماعي لدى طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج، ج٦٨، ديسمبر.

خليل، نبيل سعد(٢٠١٣): التربية الدولية أصولها وتطبيقاتها ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة.

الحصري، طارق فاروق(٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠: محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مج٥٣، ع١.

حنفي، محمد ماهر محمود (٢٠١٩): متطلبات تفعيل القدرة التنافسية لجامعة بورسعيد في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع ٢٦، أبريل.

خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم(٢٠١٥): تدويل التعليم أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٨٧، أبريل.

خليفة، عثمان عمران وآخرون (٧ ٢٠١): قراءة في عدد الأوراق العلمية العالمية للباحثين من الوطن العربي: إحصاءات ٢٠٠٤ و٢٠١٤، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٤٥٧، مارس

الدجدج ، عائشة عبد الفتاح مغاورى (٢٠١٨): تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي ، مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، مج ٢٩، ع١١٤، أبريل.

الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاورى(٢٠١٦): تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٢٧، ع١٠٩، أكتوبر

الدمرداش، محمود محمد(٢٠٠١) : دور الدولة والتحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر : استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، في الفترة من ١٧ - ١٩ أبريل .

الدهشان، جمال على (٢٠١٥) : رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم ، نقد وتنوير ، ع٢.

الدهشان، جمال علي (٢٠١٦): مكافحة الفساد مدخلا لتحقيق أهداف ومؤشرات استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠/٢٠٢٠، المؤتمر العلمي الحادي عشر، الدولي الثاني، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ: التربية وبناء الإنسان المصري الجديد في ضوء الخطة الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠/٢٠٢٠، في الفترة م ٨-٩ نوفمبر.

رشاد، عبد الناصر، ونجم، عماد (٢٠١٧): آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ج٢، ع١٧٢، يناير.

رضوان، حنان(٢٠١٣): تدويل التعليم العالي: الفوائد والمحاذير، متاح على http://new educators-hanan radwan.blogspot.com /2013/3/11 Internationalization-of –higher.html

الرميدى، بسام سمير، وطلحي، فاطمة الزهراء (٢٠١٨): التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع٧، سبتمبر.

ساق الله، سلوى (٢٠١٦): قراءة نقدية لاستراتيجية مصر للتنمية ٢٠٣٠ https://www.amad.ps/ar/Details/146949

السراج، رجب عبد الله رجب (٢٠١٨): نموذج مقترح لتطبيق استراتيجية الشراكة بين الجامعات الفلسطينية والمصرية والأجنبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج٩، ع٣.

السعيد، هالة(٢١٠٧): استراتيجية عام ٢٠٣٠، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، ع ٥٨٢، أكتوبر.

سلطان، أبو على(٢٠١٦): لماذا تفوقت كوريا الجنوبية على مصر اقتصاديا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، مج ٢٤، ع٢.

سليمان، حسين (٢٠١٨): رؤية مصر ٢٠٣٠، مؤشرات إيجابية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

السيد، نادية حسن وآخرون (٢٠١٨): تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، مج ٢٩، ع ١١٦.

السيسي، جمال أحمد (٢٠١٧): إعادة هندسة العمليات في الجامعات العربية للارتقاء بقدرتها التنافسية على ضوء التصنيفات العالمية، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة ١٧، ع ١١٦، مايو.

شحاتة، صفاء أحمد محمد (٢٠١٧): الحدائق التكنولوجية مدخلاً لتطوير التعليم الجامعي المصري، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج٣٣، ع٧، سبتمبر.

الشامي، نجلاء عبد الفتاح(٢٠١٩): إعداد قادة التغيير التربوي في ضوء رؤية ٢٠٣٠: دراسة مستقبلية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب ،ع١٠٩، مايو.

الشدي، على(٢٠١٩): التوأمة بين الجامعات ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ديسمبر

الشربيني، هانم(٢٠١٨): رؤساء الجامعات: «التوأمة» مع الجامعات الدولية بداية قوية لنهضة تعليمية، مجلة الإذاعة والتليفزيون، متاح علي

https://www.maspero.eg/wps/portal/home/radio-and-tv-magazine/investigations/details/0b9b66e0-51f6-44ea-9a8f-473b3539fb4d

الطاهر، رشيدة السيد أحمد(٢٠١٨): خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مج٢٦، ع١، يناير.

عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد (٢٠١٦): الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ج١، ع١٦٧، يناير.

عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم (٢٠١٤): عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، المؤتمر القومي المستوى الثامن عشر : تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.

عبد السميع، سيد سيد (٢٠١٠): دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠، الإدارة العامة للبحوث الثقافية، إدارة الدراسات والبحوث، القاهرة.

http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx

عبد العال، عبد الناصر (٢٠١٦): قراءة في استراتيجية مصر للتنمية ٢٠٣٠، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

عبدالقادر، رمضان محمود عبدالعليم (٢٠٢٠): استراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠، المجلة التربوية، كلية التربية ، جامعة سوهاج ،ع٧٦ ،اغسطس.

عبد المنعم، عبد المنعم محى الدين(٢٠٠٧): التوأمة بين الجامعات العربية واستراتيجية تحقيقها، بحوث المؤتمر العربي الأول: الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الرباط، ديسمبر.

عبد النبي، سعاد بسيوني وآخرون (٢٠١٧): المدخل إلى التربية الدولية، المنار للطباعة والنشر، القاهرة.

عبد الواحد، جميل حلمي(٢٠١٩): الجيل الأول من منظومات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء الحكومي: حصاد عامين على تطبيق نموذج البرامج والأداء في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج ٢٧، عدد خاص، مارس.

عبد الوهاب، مرفت صدقي(٢٠١٧): مشكلات المرأة العربية الريفية في ظل أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية ، ع٨، سبتمبر.

عبيد، عبد الله عبد العزيز (٢٠١٦): مدى تحقيق اختبار القدرات العامة للمرحلة الثانوية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر طلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٢٧، ع١٠٧، يوليو.

علي، أميرة خيري(٢٠١٨): بدائل مقترحة لتدويل برامج التعليم المستمر كمدخل لتحقيق الريادية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ج٢، ع٤ .

علي، محمد عبد الرؤوف(٢٠١٦): الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الغامدي، حمد حمدان (٢٠١٩): تحسين القدرة التنافسية للجامعات الناشئة وفق متطلبات خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح، المجلة التربوية الدولية المتخصصة ، دار سمات للدراسات والأبحاث ، مج ٨، ع٩ .

غبور ، أماني السيد (٢٠١٩): رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية ، مجلة بحوث التربية النوعية ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، ع٥٤، أبريل.

غبور، أماني السيد (٢٠١٨): تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٣، ع٤ .

الفقي ، محمد عبد الله محمد عبد الله (٢٠١٧):تدويل التعليم العالي : مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية، مج٣٢، ع٤ .

القحطاني، ماجد عبد الله (٢٠١٧): تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة جدة، السعودية.

القضاة، عبد الله كريم(٢٠١٧): تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية، دراسات العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مج٧٧.

لطفي، نهال أحمد (٢٠١٩): الطريق للمستقبل التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع٧٣، يناير.

متولي ، السيد عبدالمنعم(٢٠١٨): آليات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مج ٢٥ ، ع ١١١.

المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء: بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي في مصر، مارس ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦.

المجلس الأعلى للجامعات (٢٠١٠): جلسة رقم(٥٣٩)، قرار ١٢/٤/٢، أكتوبر.

المجلس الأعلى للجامعات (٢٠٠٩): جلسة رقم(٥٠٠)، قرار ٢٧/٢٢٦، فبراير.

محمد، عزة أحمد (٢٠١٤):دراسة مقارنة للتعليم كقوة ناعمة في كل من فنلندا وهونج كونج وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ،ج٣، ع١٥٧، يناير

محمد ، مديحة فخرى محمود (٢٠١٩): تصور مقترح لترسيخ أخلاقيات الأعمال لرفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية ، المجلة التربوية ، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج٦١، مايو.

محمد، حنان أحمد الروبي(٢٠١٩): تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ع١١٢، أغسطس.

محمد، كريمة حسن محمد(٢٠١٦): دور التوأمة المؤسسية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر: دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مج٣٠، ع١.

مرسي، عمر محمد محمد (٢٠١٨): تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية مصر٢٠٣٠ في مجال البحث التربوي، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٤، ع٢، فبراير.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية(٢٠١١): تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

المركز العربي للتعليم والتنمية (١٩٩٥): من مشروعات اليونسكو: مشروع توأمة الجامعات، مستقبل التربية العربية، مج١، ع١، يناير.

المصري، سعاد محمد محمد (٢٠١٦): متطلبات سوق العمل للخريجين وفقا لبرنامج الإعلام التربوي في ظل ثقافة الجودة الشاملة في التعليم العام، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ع٧، سبتمبر.

مصطفي ، أحمد سيد(١٩٩٦) : التحالفات كاستراتيجية تنافسية لمنظمات الأعمال العربية ، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة : الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية ، الإسكندرية ، ٣١ - ٣٠ أكتوبر .

مصطفي، أسامة عبد الحليم (٢٠٠٦): إدارة الموارد البشرية مدخل وظيفي، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، الزقازيق، مصر.

مصطفي، أميمة حلمي(٢٠١٥): تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، ع ٦٠.

مصطفى، عماد نجم عبد الحكيم (٢٠١٦): تدويل التعليم في كندا، المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، وكلية التربية ، جامعة عين شمس، ، يناير.

المغربي، عبد الحميد الفتاح(١٩٩٩): الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج لمواجهة تحديات القرن ٢١، مجموع النيل العربية، القاهرة.

المفتي، محمد أمين(١٩٩٥): توأمة الجامعاتUntwin ، دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع١.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (٢٠١٠): مراجعة لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، رئاسة مجلس الوزراء، السياسات والمعلومات، جمهورية مصر العربية.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٩ .

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨.

وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٤)، (٢٠١٥): وثائق نظام التعليم في فرنسا، قطاع الكتب بالوزارة، القاهرة.

وزارة التعليم العالي المصرية (٢٠٠٠): وثيقة المؤتمر القومي للتعليم العالي، القاهرة.

وزارة التعليم العالي(٢٠٠٦): التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، رؤية لمنظمة التعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٢١، مسودة المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر ٢٠٠٥-٢٠٢١، وزارة التعليم العالي، القاهرة، سبتمبر.

ويح، محمد عبد الرازق إبراهيم(٢٠١٢): تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مجلة مستقبل التربية العربية، مج١٩، ع٧٧.

اليونسكو، المؤتمر العام (٢٠١٥): التطبيق الكامل والشامل للتوصية الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الدورة السابعة والعشرون، باريس.

ثانيا: المراجـــــع الأجنبـــــية:

AAC&U(2016): Strategic Plan 2013-2017, Big Question, Urgent Challenges: Liberal Education and Americans Global Future, Association of American Colleges and Universities.

Abdulloh, N. & Zain, Sh.(2011): The Internationalizations Theory and Malaysians Small Medium Enterprises (SMES), Internationals Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 2, No4, August.

Ahmed, A. & et.al (2018): Financing the SDGs in Egypt: Evaluating the Current Practices and Challenges Arab Republic of Egypt Institute of National Planning, A paper presented at:10-Cairo-Egypt, 12 July.

Altbach ,P.G.(2018): Comparative Higher Education.Norwood,NJ,Ablex,

Altbach, P.G. & Knight, J.(2019): The Internationalization of Higher Education, Motivations and realities.Journal of International Studies Volume: 11 issue: 3-4, Issue published: September 1, https://journals.sagepub.com/toc/jsi/11/3-4

Anneke, L. L.(2019): Choices in Internationalization, How Higher Education Institutions Respond to Internationalization ,Netherland, CHEPS Publications.

Arora, G.L. & et.al (2015): International Education-past and present , International Practical guide on the implementation of the

recommendation Concerning Education for International Understanding, Co-operation and Peace and Education relating to human rights and Fundamental Freedoms, Paris, UNESCO.

Australian Bureau of Statistics (2012): Export Income to Australia from international Education Activity in 2011 - 2012. Canberra, Australia: Australian Government.

Bartell, m.(2018): Internationalization of universities: A university Culture-based framework. Higher Education. January, Higher Education 45(1):- DOI: 10.1023/A:1021225514599.

Bernhard, S. & et.al (2016): A Behavior-Based Analysis of the Changes of the Structure,Systems,and Culture in the Internationalization Processes over Time,in Jorma Larimo(editor) ,Research on Knowledge, innovative and Internationalization, UK, Emerald Group Publishing.

Brandenburg, U. & et.al (2016): From Innovation to Mainstream and Beyond: The Unfolding Story of Internationalization in Higher Education, Published by the European Association for International Education (EAIE).

Cameron Keith Richard, Malaysia's(2013): Twining Programmes and the Challenge of Achieving (More) Reciprocal' International Partnerships in the Emerging Global Higher Education System, 21st c Knowledge-Building Project,southern cross University.

Carter, V.G.(2014):"E.D.", Dictionary of Education, (New York, Mc Grow Hill Book Company, 3 rd Edition.

Chae, J. E., & Hong, H. K. (2009): The expansion of higher education led by private universities in Korea. Asia Pacific Journal of Education, Vol. 29, No. 3.

Childress, K. L. (2009): Planning for Internationalization by Investing in Facult, Journal of International and Global Studies, Vol.1, and No.1.

Christopher, M. & et.al (2017): The Bologna Process, International Educator: Bolonga Supplement, USA, Published by Association of International Educators (NAFSA.

Christou, P., & Fragouli, E. (2018): Internationalization strategy of British Higher Education Institutions and student satisfaction. International Journal of Higher Education Management, 4(2)

Current Trends in Malaysian Higher Education and the Effect on Education Policy and Practice (2014): An Overview, International Journal of Higher Education, Vol. 3 No. 1.

DAAD (German Academic Exchange Service), Looking Ahead (2019): Higher Educations Transition in Egypt and Tunisia, DAAD Publications, 2019, On Line .Available: WWW. Daad.ed/ transformation.

Dawn, L. & et.al (2017): Internationalization and Employability, in Elspeth Jones and Sally Brown (Eds) Internationalizing Higher Education, USA, Routledge.

Dewit, H. (2017): Global Internationalization of Higher Education: Nine Misconceptions: International Higher Education, summer

2011, Number 64. In Understanding higher education internationalization.

Dewit,H. (2002): Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe, Ahistorical Comparative and Conceptual Analysis, London, Greenwood Press.

Deetman, W.J.(2017): Opening address.In (OECD) Documents, Internationalization of Higher Education, Paris, France: OECD, Center for Educational Research and Innovation.

Dilys, S.M.(2016): Internationalization and Its Pedagogical Implications, Understanding and Implementing Global Perspectives in Higher Education ,Ph.D Dissertation, the Graduate School, Purdue University.

Epstein, E.H. (2015): "Comparative and International Education: Overview and Historical Development", in Torsten Husen (Ed.), the International Encyclopedia of Education, Second Edition, Vol.2, UK: Pregamon Press.

Economic Impact of Inter rational Education at public post:(2017)-Se Condary Institutions, BC Ministry of Advanced Education, March .

Elaine, M. H.(2018):Educational Benefits of Internationalizing Higher Education, the Students Perspectives,M.Ed Thesis,Queen,s University, Canada.

Larkins, F. & et.al (2016) : Australian Universities Overseas student Recruitment : Financing strategies and outcomes from 2004 to 2014 , Melbourne : LB Martin Institute .

Green, M.F. & et.al (2015): Mapping Internationalization on U.S. Campuses. Washingt on, DC, American Council on Education.

Hiroshi, O. (2018): Internationalization of Higher Education Global Trends and Japan's Challenges, Educational Studies in Japan International Year book, No. 12, March.

Hiroshi, T.(2016): The educational Changes and internation-alization. StrategiesWith respect to Kyushu University's engineering departments, KYUSHU University.

Hoffmann, E. & Jiang, X.P.(2014): New Zealand and China: Acase Study of Internationalization in New Zealand Universities.Proceedings of NZARE Conference 2014. Massey University, Palmerston New Zealand.

Horta, H.(2010): The Role of the state in the internaitollization of universities' in Catching – up countries: An Analysis of the Portuguese higher education system, ERIC Document No: EJ881342-Higher education Policy, 23 (1).

Hser,M.P.(2013): Internationalization of United States Higher Education,Aquantitative analysis of the dimension of Association of American Universities.PhD dissertation, State University of New York-United States.

Husen, T.& Postlethwaite, T.(1994): The International Encyclopedia of Education.

IAU., (2012): Affirming Academic Values in Internationalization of Higher Education: A Call for Action, International Association of Universities.

Institute of International Education: Mission, available at www.iie.org/who-we-Are/Mission -and-values.

International Association of Universities(2019): Annual Report 2009, France, International Association of Universities, 2019, P.2.

Japanees Government (MEXT) Scholarship 2017 for Twinning Program for International Master Degree Program. International Higher Education No. 81, (MEXT): Ministry of Education, Sports, Science, Culture and Technology.

John, f. (2011): Getting to Grips with Internationalizations: Resources Higher Educaiton Institutions, Leadership Foundation for Higher Education London, U. K.

Kieran, J .(2015): International Education:The Concept,and its Relationship to International Education, Journal of Research in International Education,Vol(4) ,NO.3,Dec.

Knight, J. & Sirat, M. (2011) : The Complexities and Challenges of Regional Education Hubs “Focus on Malaysia”, Higher Education”, Vol (62), No (5)

Knight, J.(2015): Monitoring the quality and Process of Internationalization Journal of Studies in International Education, 5(3).

Kourosh, f. V. (2012) : Toward A Distance Educaiton Based Strategy for internationalization of the Curriculum in Higehr Educaiton, The Turkish Online Journal of Educaitonal Technoogy, Vol. 12, No.1.

Lucie,M. N. (2015): Education for International Understanding, an Idea Gaining Ground, Geneva, International Bureau of Education.

Malaysia Education Center: “Vision, Mission, and Objectives”, available at: http://www.malaysiaeducationcentre.com/aboutus.php.

Marijk,V. (2018): Internationalizing the Curriculm in Higher Education, Tertiary Education and Management Journal, Vol.2, N.2.

Marquez, B. L. & et.al (2017): Internationalization of Higher Education in University Institutional Strategies The Influence of National Culture, Journal of International Education and Leadership, Vol,(2) , Issue(21).

Márquez, B. L. & et.al (2011): Internationalization of Higher Education: Theoretical and Empirical Investigation of Its Influence on University Institution Rankings, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, RUSC, Vol. 8, No. 2.

Mazzarol, T& et.al (2003): the Third Wave: Future Trends in International Education, the Intemational Journal of Educational management, Vol.17, No.3.

Nanjing University, International Cooperation(2014): Available at: http://www.nju.edu. Cn/html/eng/ International Cooperation /1.html,

Ntional University of Malaysia; International Relation Center: Vision- Mission- Objectives, available at: http://www.ukm.my/pha/about-irc/mission-and-vision/.

Paul, S. (2014): Internationalization of Higher Education: Strategic Implications. Economic & political weekly, Vol X 9.

Roberta, M. (2016): The WTO and the University, Globalization, GATS, and American Higher Education, New York, Routledge.

Robson, S. (2011): Internationalizations: A Trnasformative Agenda for Higher Education/? ERIC. Document No: EJ949129, Teachers and Teaching: Theory and Practice, 17 (6).

Willimas, Sh. (2015): Internationalization of the Curriculum in Higher Education: A Remedy for international Students' Academic Adjustment Difficulties? Available at: http://web.uvic.ca/sherriw/approaches.htm.

Shibaura Institute of Technology, Hybrid Twinning Program, Applications Guidelines and forms, 2018/2019 & Center for International Exchange &Education, Nagaoka University of Technology, Implementation Status Report of Twinnig Programs, December 2012.

Stormquist, N.P.(2017): Internationalization as a response to globalization: Radical Shifts in University environments Higher Education, 9(20).

Sun, W.(2019): Purdue University, Fall 2013 International Students Report, Published article, Simon Fraser University, Canada.

Sustainable Development Strategy: Egypt’s Vision 2030Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform Cairo, Egypt

Teichler, U. (2008): The Internationalisation of European Higher Education. In M. Gaebel, L. Purser, B. Watcher and L Wilson (eds.)

Internationalisation of European Higher Education: an ElA ACA handbook, volume1. Berlin: Raabe Academic Publishes.

The Royal Society,Knowledge,Networks and Nations(2019): Global Scientific Collaboration in the 21 st Century,UK,RS Policy Documents,March.

Tian, M., & Lowe, J. (2018): International Student Recruitment as an Exercise in Soft Power: A Case Study of Undergraduate Medical Students at a Chinese University. In International Students in China.

Tirronen, J. & Terhi, N.(2009): Finnish Universities: Achieving Competitiveness and Academic Excellence, Higher Education Quarterly, Vol. 63, No. 3, July .

Trahar, S., & Hyland, F. (2011): Experiences and perceptions of internationalisation in higher education in the UK. Higher Education Research & Development, 30(5), 625

Trhar,S.(2017): Internationalizationalizing of the Curriculum:Concepts and Working Practices, University of Bristol,UK.

UNESCO,(2018): Educational Innovation and Information, Geneva, International Bureau of Education, No.104, September.

UNESCO,(2012): Global Education Digest , Opportunities Lost: The Impact of Grad Repletion and Early School leaving UNESCO Institute for Statistics, Canada

United Nations Educational(2018): Scientific and Cultural Organization (2018): Issues and trends in Education for

Sustainable Development, Published in 2018 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

University of Malaya; International Student Center: Vision & Mission, available at:http://isc.um.edu.my/mainpage.php?module=Maklumat&kategori=46&id=98&papar=1#.VPTAiGf6uZQ.

University of Waterloo – the Centre for teaching Excelence, Strategies for course internationalization, a vailable at: https://uwaterloo.ca/centre-for - teaching- excellence / teaching - resources/ teaching - tips/managing - students/ diversity- and internatinalizaiton /s trategies course - internationalization, a ccessed on 6/10/2015.

University Utara Malaysia; International Center for International Affairs and Cooperation: Vision & Mission, available at: http://ciac.uum.edu.my/index.php/about-us/vision-and-mission

Wit, H.(2017): Internationalization of Higher Education in Europe and its Assessment, Trends and issues, The Accreditation Organisation of Netherlands.

Wolfgang, I. & Klaus, S. (2005): internationalization of Higher Education: Foreign Students in Germany, German Students A broad, Results of the 17th Social Survey of The Ditches Studentenwerk (DSW) Conducted by HIS Hoschschul – information system, (Paul Cohen & Guy Moore, Trans). Fideral Minstar of Education and Research (BMBF), Bonn, Germany.

Wolfgang, M.(2013): Multicultural Education,Basic Considerations in an Interdisciplinary Approach,Open Files for Prospects, in Pluralistic Education in a Change World,I Positions and Proposals, Paris,UNESCO Publishing, No,81,Vol.XXII,no.

Wu, H. (2019): Three dimensions of China's "outward-oriented" Higher education internationalization. Higher Education, 77(1)

Yasutaka, T.(2014): The effects of Fulbright Graduate Study Program, its Personal and Social Meanings in Post-War Japan, Ph.D.Dissertation, Faculty of Education, University of California.

Yuki, W.(2016): Japanese Approaches to Organizational Internationalization of Universities, Acase Study of Three National University Corporations, A ph.D Dissertation, the Faculty of the Gradaute School, The University of Minnesota, April .

Zaaba, Z. & et.al (2011): Internationalization of Higher Education "a Case Study of Policy Adjustment Strategy in Malaysia", International Journal for Cross-Disciplinary Subjects in Education, Vol (1), Issue (1).